ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «63»

الخميس
23 يوليو 2026م

https://decembernews.com

تأجيل اجتماع أديس أبابا لأجل غير مسمى.. وبريطانيا تستضيف اجتماعاً حول الترتيبات الدستورية بعد الحرب

الكباشي يطلب من بولس إلغاء عقوبات البرهان.. وقائد الجيش يبلغ حلفاءه بقرب صدور قرارات تنصيبه رئيساً للبلاد

بدء محاكمة المحامي محمد عزالدين في 27 يوليو الجاري.. ونيابة بورتسودان تفتح بلاغات في مواجهة عشرات الصحفيين

تقارير 04 — كيف أصبح الذهب شريان اقتصاد الحرب في السودان؟ إيمان فضل السيد

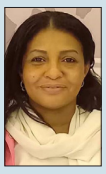

تقارير 05 — العدالة على خط النار أحكام بالإعدام في بورتسودان وأزمة الشرعية القضائية في السودان

رأي 08 — حينما تتحدث الأرقام فلتصمت الأوهام (4-1) د.عصام عباس

رأي 09 — الأسلحة الكيميائية في السودان.. الحقيقة الغائبة بين حق الضحايا وعجز العدالة الدولية محمد عبدالله ابراهيم

كتابات 11 — المعادلة الزائفة: حين يختل المنطق قبل أن يختل الضمير (1) د.العبيد أحمد العبيد

كتابات 12 — حروب السودان بين تحرير الهامش وإعادة إنتاج المركز عبدالباقي مختار (بقة)

جاليات 13 — تسارع خطى تنفيذ مخطط «السيطرة» و«التمكين» بالجاليات السودانية بالخارج

مصادر لـ(ديسمبر): توقعات بترؤس حمدوك وفداً لأديس أبابا لبحث الخلافات مع (الخماسية)

عواصم: (ديسمبر)

كشف مصدر دبلوماسي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عن تأجيل اجتماع الحوار السياسي للقوى المدنية السودانية الذي كان دعت له (الآلية الخماسية) وحُدِّد لانعقاده الفترة من 29 يوليو الجاري وحتى الأول من أغسطس المقبل إلى أجل غير مسمى. فيما شهدت «ولتون بارك»، بجنوب المملكة المتحدة، بعد ظهر أمس الأربعاء انطلاق فعاليات الورشة الخاصة بالترتيبات الدستورية لما بعد الحرب والتي تنظمها وزارة الخارجية البريطانية وتستمر ثلاثة أيام.

وطبقاً لذلك المصدر الذي تحدث لـ(ديسمبر) شريطة حجب اسمه، فإن قرار التأجيل جاء بسبب التحفظات الواضحة التي أشارت لها القوى المدنية الرافضة للحرب، وعلى رأسها قوى إعلان المبادئ السوداني التي أنهت اجتماعها بالعاصمة الكينية نيروبي يوم أمس الأول الثلاثاء، ووضعت ضوابط محددة لسير العملية السياسية من خلال التحضير وتحديد الأطراف والموضوعات.

وتوقع ذات المصدر أن يقود رئيس وزراء الفترة الانتقالية وحكومة الثورة ورئيس التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) عبدالله حمدوك وفداً من القوى المدنية الديمقراطية الرافضة للحرب إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لبحث القضايا الخلافية التي أدت لتأجيل الاجتماع والنظر في إمكانية تحديد موعد جديد في شهر سبتمبر المقبل على أقل تقدير، في حال تم الوصول إلى حلول للقضايا الخلافية وعلى رأسها حسم أمر عدم مشاركة حزب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية وواجهاتهما، والترتيبات الفنية الخاصة بالحوار وعلى رأسها تكوين اللجنة التحضيرية من الأطراف السودانية.

وكانت قوى إعلان المبادئ السوداني دعت في اجتماع نيروبي المنفض أمس الأول إلى إجراء مراجعات جوهرية لمسار العملية السياسية، بحيث تبنى على المبادئ التي نصت عليها خارطة الطريق التي أقرتها الآلية الرباعية في سبتمبر 2025م، والتنسيق بينها وبين جهود الخماسية. كما شدد الاجتماع على ملكية أي عملية سياسية للسودانيين وقيادتها بواسطة القوى المدنية والديمقراطية، مع عدم السماح لأطراف الحرب بفرض أجندتهم أو السيطرة على مخرجاتها، أو السماح بإقحام حزب المؤتمر الوطني المحلول أو حركته الإسلامية أو واجهاتهما في العملية السياسية.

صورة جماعية للمشاركين في اجتماع إعلان المبادئ السوداني يوم أمس الأول الثلاثاء بالعاصمة الكينية نيروبي

اجتماع مع المبعوثين

وفي ذات السياق كشف مصدر سياسي مطلع لـ(ديسمبر) عن عقد وفد برئاسة حمدوك اجتماعاً مع المبعوثين الدوليين في العاصمة الكينية نيروبي. وطبقاً لذات المصدر فإن حمدوك والوفد المرافق له شرحوا للمبعوثين تحفظاتهم الأساسية على منهجية الحوار، وتمسكهم بشفافية العملية وملكيتها للسودانيين بتكوين لجنة تحضيرية تتولى تحديد الأطراف ومعايير التمثيل وتوجيه الدعوات والاتفاق على الموضوعات.

وأوضح المصدر السياسي أن تلك التحركات واللقاءات أضعفت مواقف أطراف داخل الخماسية عند اجتماعهم مع المبعوثين الدوليين للسودان، خاصة جامعة الدول العربية وبعض ممثلي الاتحاد الأفريقي، إذ يُعتقَد أنهم أظهروا انحيازاً واضحاً لتصورات قائد الجيش ويعملون على تمريرها، وهو ما أنتج تحفظات متزايدة على العملية وتصميمها ودور أطراف في الخماسية فيها، مما نتج عنه صدور قرار بتأجيل المشاورات التي دعت لها الخماسية.

تفاصيل التحفظات

وكشف المصدر تفاصيل إضافية حول تحفظات واعتراضات القوى الرافضة للحرب على عملية الحوار المؤجلة وعلى رأسها منح المجموعات والكتل السياسية المشاركة تمثيلاً محدوداً، مع إضافة أعداد كبيرة لممثلين لفئات كالنساء والشباب والمجتمع المدني وطرق صوفية وإدارات أهلية دون إفصاح عن شخصياتهم، وهو ما اعتبرته القوى المدنية الرافضة للحرب «مسعىً يهدف للإغراق وإنتاج عملية حوار مُتحكَّم فيها» ما دفعها لإعلان تحفظها على المشاركة في عملية بهذا الشكل.

وكانت صحيفة (ديسمبر) قد أشارت في عدد الأسبوع الماضي إلى تزايد إرهاصات بتأجيل المشاورات التي دعت لها الخماسية بسبب مواقف بعض أطرافها المتماهية مع توجهات قائد الجيش والعمل على تجيير الحوار بالإغراق، أو منح عملية حوار «الوثبة» الذي دعا لانعقاده في مناطق سيطرة الجيش.

اجتماع بريطانيا

على صعيد متصل، انطلقت في «ولتون بارك» في جنوب المملكة المتحدة بعد ظهر أمس الأربعاء فعاليات «الورشة التي تنظمها وزارة الخارجية البريطانية في الفترة من 22 إلى 24 يوليو الحالي وبمشاركة كوكبة من الخبراء والأكاديميين وناشطي المجتمع المدني لبحث التدابير الدستورية للسودان بعد الحرب.

ومن المقرر أن يناقش المشاركون خلال أيام الورشة الثلاثة الآراء الخاصة بإيجاد معادلة دستورية تضمن الاستقرار في السودان بعد الحرب، والتي تشمل دراسة نماذج الفيدرالية وعلى مستوياتها المختلفة (المركزي والإقليمي والمحلي) وأسس الفيدرالية المالية وغيرها من القضايا التي تتيح التوصل إلى «ترتيبات دستورية لمرحلة ما بعد الحرب» عبر إطار دستوري يتم تعزيزه وتفصيل جوانبه المختلفة في منصات أخرى.

قتل واعتقالات وأوضاع إنسانية متردية في النيل الأزرق

النيل الأزرق: (ديسمبر)

كشف تقرير صدر أمس عن منظمات تعمل على رصد انتهاكات حقوق الإنسان عن مقتل عدد من المدنيين في ولاية النيل الأزرق واعتقال آخرين، كما كشف عن موجات نزوح مرتفعة في الولاية، كاشفاً أن معظم النازحين من مدينة الكرمك.

وجاء في التقرير أن عدد النازحين المسجلين في النيل الأزرق حتى مايو 2026 بلغ (59,742) إلا أن مصدراً، في إفادة متطابقة، أكد لـ(ديسمبر)، أن عدد النازحين تخطى (60) ألفاً بعد المعارك الأخيرة في مدينة الكرمك والقرى المحيطة بها.

ورصد التقرير، الصادر عن المنتدى التفاكري للسلام (FWM) بالتعاون مع (إنسايتس)، ارتفاع المخاطر المتعلقة بسلامة المدنيين بسبب استمرار العمليات البرية، لا سيما في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال (الحلو) وقوات الدعم السريع. وأدى انتشار السلاح وتراجع سيادة القانون إلى زيادة حوادث العنف ضد المدنيين، بما في ذلك التهجير القسري والقتل والنهب.

وكشف التقرير عن تهجير قسري لسكان منطقة كيلي بمحلية الكرمك، مع الإبلاغ عن مقتل عدد من المدنيين في الخامس من مايو الماضي بتهمة الانتماء للمؤتمر الوطني والتعاون مع القوات المسلحة.

كما استمرت السلطات في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية في تطبيق تدابير أمنية مشددة بموجب حالة الطوارئ السارية في الإقليم، شملت تكثيف الرقابة الأمنية وتنفيذ حملات اعتقال تعسفي. ومن بين حالات الاعتقال التي تم رصدها اعتقال الناشط مبارك عبدالله نور في 29 مارس 2026، واعتقال الصحفي حسن حامد في 13 مايو 2026، كما أوقفت السلطات في 29 أبريل 2026 أنشطة غرف الطوارئ العاملة في مجال الإغاثة.

ويشهد إقليم النيل الأزرق تزايداً شديداً في أعداد النازحين إلى الدمازين، خاصة من مناطق الكرمك وقيسان وباو، حيث تشير بيانات الرصد إلى أن 72% من النازحين يقيمون في مأوى غير رسمي، و28% يتوزعون بين المدارس والمباني الحكومية والأسر المضيفة.

وأشار التقرير إلى أوضاع معيشية صعبة في الإقليم، وأن محليات الكرمك وباو وقيسان أصبحت مصنفة ضمن مستويات حالة الطوارئ أو المرحلة الرابعة من الجوع المرتفع. كما تأثرت المعيشة في محليات الروصيرص والتضامن والدمازين، وصار إقليم النيل الأزرق من بين أكثر (6) ولايات ارتفاعاً في مستوى غلاء المعيشة في السودان. وتوقع التقرير استمرار التصعيد العسكري في الإقليم، مع احتمال زيادة المواجهات البرية، ما يفاقم المخاطر على المدنيين وتواصل الهجمات بالطائرات المسيرة مما يؤدي إلى استمرار النزوح.

لـ(ديسمبر) كلمة طالع ص (3)

ولات ساعة مندم

نيابة المعلوماتية تفتح بلاغات في مواجهة صحفيين وتعدّهم متهمين هاربين

بورتسودان: (ديسمبر)

أصدرت النيابة العامة المتخصصة بجرائم المعلوماتية بولاية البحر الأحمر يوم أمس الأربعاء أوامر قبض في مواجهة (17) صحفياً، وعدَّتهم متهمين هاربين، في ما توقعت مصادر مطلعة ارتفاع العدد الفعلي إلى (47) صحفياً.

وأمهلت النيابة جميع الصحفيين الواردة أسماؤهم في الإعلانات أسبوعاً من تاريخ النشر لتسليم أنفسهم إلى أقرب قسم شرطة، بغرض استكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بالدعوى المقدمة من مفوضية اللاجئين، قبل اتخاذ ما يترتب على ذلك من إجراءات وفق القانون.

وتعود قصة البلاغات إلى معلومات ومستندات نشرتها صحيفة (الكرامة) عن سلسلة من التجاوزات والفساد الإداري داخل معتمدية اللاجئين في السودان، وهي المؤسسة الحكومية المعنية بملف اللاجئين بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث قامت مواقع أخرى بتداول ونقل وإعادة نشر هذه المعلومات.

وشملت قائمة البلاغات المفتوحة يوم أمس الأربعاء (17) صحفياً جاء على رأسهم المستشار الإعلامي السابق لكامل إدريس المدير العام لصحيفة (الكرامة) محمد عبدالقادر، بجانب رئيس تحرير سودان تريبون مزدلفة محمد عثمان وآخرين. وطبقاً لمعلومات متداولة فإن التشديد في الإجراءات القانونية وإصدار إعلان بالهروب نتج عن تمسك المستشارة القانونية للشاكي بهذا الإجراء بعد مغادرة المدير العام لصحيفة (الكرامة) محمد عبدالقادر البلاد عبر المطار إلى العاصمة المصرية القاهرة رغم وجود اسمه ضمن قوائم الممنوعين من مغادرة البلاد.

وتأتي هذه التطورات في وقت تشهد فيه الساحة الإعلامية السودانية خاصة في مناطق سيطرة الجيش تضييقاً متزايداً على نشاط الصحفيين والمؤسسات الإعلامية منذ اندلاع الحرب بوضع القيود الإدارية والأمنية على عمل الصحفيين، وتعديل قانون جرائم المعلوماتية بالتشدد في عقوبتي السجن والغرامة ومنح جهاز المخابرات سلطة الاعتقال مجدداً.

غموض يحيط بتفاصيل اجتماع قائد الجيش بالكتلة الديمقراطية

الخرطوم: (ديسمبر)

أحاط الغموض بتفاصيل اجتماع قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان وقيادات الكتلة الديمقراطية الذي عقد بالخرطوم يوم الاثنين الماضي، ولم تصدر عن اللقاء أي تصريحات رسمية أو صورة توثيقية من قبل إعلام المجلس السيادي أو أي من مكونات الكتلة الديمقراطية، فيما رشحت تسريبات تشير إلى إبلاغ قائد الجيش ممثلي الكتلة الديمقراطية اعتزامه إصدار قرارات تحدث متغيرات سياسية على رأسها تولية رئاسة البلاد.

وقدم القادة السياسيون المشاركون في اللقاء، وعلى رأسهم الناطق الرسمي باسم حركة العدل والمساواة محمد زكريا والقيادي بالكتلة مبارك أردول أحاديث عامة حول اللقاء، من بينها قول الأول إن البرهان أفادهم باعتزامه إطلاق عملية حوار سوداني/ سوداني بمسارين متوازيين سياسي وعسكري، دون إعطاء أي تفاصيل إضافية.

إلا أن مصادر أخرى أشارت لإبلاغ البرهان المشاركين نيته إصدار قرارات ستحدث متغيرات في أي وقت لاحق تقضي بإعلان حل مجلس السيادة وإعفاء أعضائه وتنصيبه رئيساً للبلاد. كما أبلغ الاجتماع بوجود مجموعات سياسية أخرى بخلاف الكتلة الديمقراطية باتت «ذات وزن وتأثير وحضور»، طبقاً لقوله.

(آفريكا إنتلجنس) تكشف تفاصيل اجتماع بولس والكباشي

عواصم: (ديسمبر)

كشف موقع (آفريكا إنتلجنس) في تقرير نُشر يوم أمس الأول الثلاثاء تفاصيل اللقاء الذي جمع مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط مسعد بولس ومساعد قائد الجيش الفريق أول ركن شمس الدين الكباشي بالعاصمة المصرية القاهرة يوم الحادي والعشرين من يونيو الماضي.

وأوضح التقرير أن الكباشي طلب خلال اللقاء وبشكل شخصي وإنابة عن قائد الجيش رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على البرهان منذ يناير 2025م. وأشار التقرير إلى أن هذا الطلب «لم يُقدَّم كشرط مسبق لأي تقدم دبلوماسي في النزاع».

وطلب الكباشي الاعتراف بسيادة البرهان وتصنيف الدعم السريع منظمة إرهابية، وحصر قوات الدعم السريع وتجميعها داخل معسكرات عسكرية، دون أي اعتراف قانوني بسيطرتها على الأراضي التي استولت عليها منذ بداية الحرب في 15 أبريل 2023م.

وقال التقرير إن الكباشي «كرر كلمة بكلمة الخطة التي قدمها رئيس وزراء حكومتهم كامل إدريس إلى الأمم المتحدة في سبتمبر 2025م».

وكشفت (آفريكا إنتلجنس) أنه في الوقت الذي ادعى فيه مكتب البرهان عدم موافقته على النسخة الأخيرة من مقترح الهدنة الأمريكي الذي قدمه بولس إلا أن البرهان قام في الخامس والعشرين من الشهر الماضي بإرسال اقتراحات فنية للتنفيذ، والتي رأى فيها التقرير «مجموعة من الشروط التي وضعتها بورتسودان»، لما اعتبرته مخاوف من إمكانية توظيف الدعم السريع الهدنة للتسليح بالتمسك بضرورة تجميع قواتهم مع الاستجابة لشروط سياسية أخرى ذكرها الكباشي خلال اجتماعه مع بولس في الحادي والعشرين من شهر يونيو الماضي.

تفاصيل ص (3)

27 يوليو موعداً لمحاكمة المحامي محمد عزالدين

بورتسودان: (ديسمبر)

بعد مرور أكثر من 15 شهراً على اعتقاله، حددت محكمة بورتسودان يوم الاثنين 27 يوليو 2026 موعداً للنظر في الاتهامات المقدمة ضد المحامي محمد عزالدين، القيادي بالحركة الشعبية لتحرير السودان التيار الثوري، الذي اعتقلته وحدة من قوات العمل الخاص التابعة للاستخبارات العسكرية في العاشر من مايو 2025م.

ويواجه عزالدين بلاغات بموجب المواد (26 و50 و51) من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991، وهي مواد تصل عقوبتها إلى الإعدام، بالإضافة إلى المواد (24، 26) من جرائم المعلوماتية والمادة 12 من قانون الطوارئ لولاية البحر الأحمر.

ويحيط الغموض بملابسات اعتقال المحامي محمد عزالدين والقضايا المتهم بها، حيث قضى فترة شهر في معتقل قوات العمل الخاص قبل أن يُنقَل إلى مقر الخلية الأمنية ومن ثم جرى تحويله إلى سجن بورتسودان دون أن توجه له أي تهم ولم يعرض على القضاء ليتم تجديد حبسه بشكل متكرر بدون أية أسانيد قانونية.

ويعيش عزالدين ظروف اعتقال سيئة جداً مع غياب الرعاية الطبية الكافية أو المتابعة الصحية المنتظمة جراء إصابته بأمراض السكري وارتفاع الدهون بجانب أمراض أخرى أصيب بها بسبب ظروف الاحتجاز السيئة. كما تدهورت حالته الصحية بشكل كبير ومثير للقلق بسبب منع الرعاية الطبية والتعذيب، وتم إثبات تعرضه للصعق بالكهرباء والضرب المبرح خلال الأسابيع الأولى لاعتقاله بمقر قوات العمل الخاص.

انحسار مناسيب النيل يقود لتعطيل الطلمبات

الخرطوم: (ديسمبر)

شهدت مناسيب النيل الأزرق والنيل تراجعاً كبيراً عن مناسيبها المعهودة في هذه الفترة من العام، حيث انخفضت من حوالي 500 مليون متر مكعب يومياً إلى ما يزيد قليلاً عن 150 مليون متر مكعب في اليوم.

وأكد مصدر في وزارة الزراعة والري السودانية في حديث لصحيفة (ديسمبر) أن هذه الظاهرة مرتبطة بقيام إثيوبيا بتخزين المياه خلف سد النهضة في شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر من كل عام، وأن تأثير السد أصبح يظهر بوضوح بعد اكتمال بنائه ووصوله إلى سعته التخزينية القصوى.

وأشار المصدر إلى أن أديس أبابا لم تبلغ الخرطوم بمواعيد التخزين، وهو أمر متوقع في غياب أي اتفاق بشأن ملف سد النهضة حتى الآن، لكن مثل هذا الأثر البيئي كان متوقعاً، وهو يترك تأثيراً نفسياً كبيراً على المزارعين وعلى السكان في المناطق المطلة على النيل.

واعتبر المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته أن هناك تغييرات حصلت في مجرى النهر بعد اكتمال بناء سد النهضة الذي أضحى يرسب في أحد المواقع ويخلق جُرفاً في موقع آخر. لكن التأثير الكبير على المزارعين يتمثل في انحسار النيل عند مداخل بعض الطلمبات المستخدمة في عمليات الري الزراعي أو توفير مياه الشرب.

محطة مياه التمنيات في شمال الخرطوم

ونوه المصدر إلى أن أفضل مثال على ذلك هو «محطة التمانيات» شمالي الخرطوم والتي انحسرت عنها المياه ما تسبب في توقفها بشكل كامل، معتبراً أن ذلك جزء من الآثار البيئية والاجتماعية المترتبة على إنشاء سد النهضة والتي كان يمكن التحوط لها في حال اكتملت الدراسات البيئية والاجتماعية التي تمثل جزءاً من أي اتفاق ثلاثي (السودان، مصر، وإثيوبيا) بشأن سد النهضة.

وانتقد المصدر قرار دمج الزراعة والري في وزارة واحدة في حكومة كامل إدريس الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الأقسام المسؤولة والنظر لدورها باعتبارها مساندة للزراعة دون الأخذ في الاعتبار الدور المتعدد لوزارة الري.

واستنكر المصدر اللجوء إلى التحشيد والتعبئة ضد هذا الطرف أو ذاك فيما يتعلق بتأثيرات سد النهضة، مؤكداً أن الأولوية الآن يجب أن توجه لعودة الأطراف لمائدة التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق، وأن الوقت ليس متأخراً لإبرام مثل هذه الاتفاق، خصوصاً إذا توقفت الحرب في السودان، لأن ذلك سيمكّن من تجاوز الكثير من الآثار السلبية المرتبطة بالسد بشكل توافقي، وإلى خلق بيئة إقليمية أفضل تسمح بالتعاون بشكل أفضل مستقبلاً.

مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي يدعوان لفرض حظر شامل للأسلحة على السودان

عواصم: (ديسمبر)

دعا وزراء خارجية دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى ومسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي في بيان بتاريخ 16 يوليو 2026 قوات الدعم السريع والفصائل المسلحة المتحالفة معها إلى الوقف الفوري لأي أعمال قد تؤدي إلى مزيد من الفظائع أو تعريض المدنيين للخطر في مدينة الأبيض.

وجاء في البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية كل من كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي: «نحث قوات الدعم السريع والفصائل المسلحة المتحالفة معها على وقف فوري لأي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الفظائع أو تعريض المدنيين للخطر في الأبيض، بما في ذلك الضربات بالطائرات المسيرة وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية». ودعا البيان جميع الأطراف، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية، إلى وقف الأعمال العدائية وضمان ممرات آمنة للراغبين في المغادرة طوعاً، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى مدينة الأبيض ومحيطها وإلى مختلف أنحاء السودان والدخول في محادثات بحسن نية وتنفيذ التزامات «إعلان جده».

وأعرب الوزراء عن «قلقهم البالغ إزاء الانتهاكات الخطيرة المزعومة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي» في مناطق كردفان ودارفور والنيل الأزرق، مشددين على ضرورة امتثال جميع الأطراف المتحاربة بالتزاماتها بموجب هذه القوانين، مؤكدين أن «المدنيين يجب أن يكونوا محميين».

وأكد البيان التزام دول المجموعة بمحاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بغض النظر عن الطرف الذي ارتكبها، مع مواصلة دعم الضحايا والناجين والعمل على توفير ضمانات تحول دون تكرار تلك الانتهاكات.

وأعرب الوزراء عن تأييدهم لجهود الأمم المتحدة لخفض التصعيد، ودعوا مجلس الأمن إلى توسيع حظر الأسلحة المفروض على دارفور ليشمل كامل أراضي السودان، كما حثوا الفاعلين الخارجيين على وقف الدعم العسكري والمالي للأطراف المتحاربة، وتعهدوا بتعزيز المساءلة عن الانتهاكات ودعم وحدة السودان وتطلعاته الديمقراطية.

وجدد الوزراء الالتزام الراسخ بوحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه ورفضهم لأي مبادرات أحادية قد تؤدي إلى تقسيم البلاد، مؤكدين استمرار دعمهم لتطلعات الشعب السوداني نحو التحول الديمقراطي.

وضع إنساني كارثي في الأبيض.. والأمم المتحدة تقلص مساعداتها

الأبيض: (ديسمبر)

تشهد مدينة الأبيض بولاية شمال كردفان وضعاً إنسانياً كارثياً نتيجة تصاعد القتال واستمرار تدفق النازحين من مناطق النزاع، حيث يعاني ما يقرب من (400) ألف شخص في مناطق شيكان وبارا من انعدام حاد في الأمن الغذائي، في حين تواجه مدينة الأبيض نقصاً مزمناً في الغذاء والدواء والرعاية الصحية. وتحولت المدينة، التي تشهد حصاراً منذ أشهر، إلى ملاذ لآلاف الفارين من الصراع، مما خلق ضغطاً هائلاً على البنية التحتية والخدمات الأساسية في معسكرات النزوح الثمانية بالمدينة.

وتشير تقارير أممية اطلعت عليها (ديسمبر) إلى أن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة اضطر إلى تقليص حصص المساعدات الغذائية بنسبة 50% بسبب نقص التمويل، مما فاقم من المعاناة خاصة وسط النساء والأطفال. وحذرت الأمم المتحدة من أن العنف المستمر في السودان لا يزال يعرض المدنيين للخطر، ويؤدي إلى نزوحهم، ويفاقم الاحتياجات الإنسانية خاصة في إقليمي كردفان ودارفور. وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، في إيجاز صحفي بتاريخ 20 يوليو 2026 إن الاحتياجات الإنسانية تتفاقم مع استمرار العنف، داعياً إلى ضرورة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في هذا الصراع وفي أي صراع آخر، وأكد على الحاجة إلى توفير تمويل سريع ومرن لتمكين شركاء الأمم المتحدة من الاستجابة للاحتياجات المتزايدة في جميع أنحاء السودان، وأبان أن نسبة تمويل النداء الإنساني الخاص بالسودان لهذا العام لم تتجاوز حتى الآن (39%)، حيث تم استلام (1.1) مليار دولار فقط من أصل (2.9) مليار دولار هي إجمالي المبلغ المطلوب.

ويواجه الرضع والأطفال في مدينة الأبيض أوضاعاً إنسانية وصحية بالغة الخطورة جراء الصراع. وحذرت المؤسسات الطبية من تفاقم أزمة سوء التغذية الحاد ونقص الرعاية الصحية، وسط تقارير عن تزايد أعداد الوفيات نتيجة نقص الغذاء في ظل تضرر البنية التحتية الصحية والمستشفيات. ويعاني آلاف الأطفال في المدينة من سوء التغذية الحاد، وهو ما دفع مستشفى الأبيض التخصصي للأطفال لإطلاق نداءات تحذيرية عاجلة لإنقاذ حياة الرضع والأطفال، فيما أفادت منظمة اليونيسف بأن الأطفال والرضع يواجهون مخاطر متزايدة جراء النزوح، حيث يعانون من اضطرابات نفسية وظروف قاسية في مخيمات النزوح.

الأجهزة الأمنية تستدعي المعلمة رشا محمد مختار الخطيب

كسلا: (ديسمبر)

أدانت لجنة المعلمين السودانيين استدعاء الأستاذة رشا محمد مختار الخطيب، عضو لجنة المعلمين السودانيين بولاية كسلا، من قبل جهاز الأمن بولاية كسلا، على خلفية الإضراب الذي ينفذه معلمو الولاية للمطالبة بحقوقهم العادلة والمشروعة.

واعتبرت النقابة، في بيان صادر بتاريخ 19 يوليو 2026، أن ما يقوم به جهاز الأمن في عددٍ من الولايات من استدعاءات واستهدافٍ للمعلمين وأعضاء اللجنة، يشير بوضوح إلى أن السلطة القائمة اختارت التعامل الأمني مع قضيةٍ مطلبية عادلة، بدلاً من الاستجابة لمطالب المعلمين وإنصافهم، وأكد البيان أن محاولات كبت الأصوات المطالبة بالحقوق لن تُعالج الأزمة، وإنما ستزيدها تعقيداً.

وأضافت لجنة المعلمين أن هذه الممارسات لن تُضعف الحراك المطلبي، ولن تُسكت أصوات المعلمين، بل ستزيدهم تمسكاً بحقوقهم، وقد تقود في نهاية المطاف إلى حالةٍ من الاحتقان لا تخدم استقرار البلاد ولا مستقبل العملية التعليمية.

وذكر البيان أن جهاز الأمن في النظام المباد انتهج الأسلوب نفسه، بل بصورةٍ أشد قسوة، ولم تُفلح تلك السياسات في إنقاذ ذلك النظام من مصيره. وشدد على أن ذاكرة أهل كسلا والسودان تحتفظ بما جرى للشهيد أحمد الخير، شاهداً على خطورة تغليب المعالجات الأمنية على الحقوق والعدالة.

وأكدت لجنة المعلمين السودانيين أن الحقوق تُنتزع بالتمسك بها، وأن الحوار والاستجابة للمطالب المشروعة هما السبيل الوحيد لمعالجة الأزمة، مجددة رفضها للاستدعاءات والضغوط الأمنية، وأن اللجنة ستواصل انحيازها الكامل لقضية المعلمين حتى تتحقق مطالبهم العادلة.

كارثة إنسانية وصحية تواجه مخيمات النازحين واللاجئين

دارفور: (ديسمبر)

تواجه مخيمات النازحين واللاجئين السودانيين كارثة إنسانية وصحية بالغة التعقيد، تتمثل في انهيار شبه تام للبنية التحتية، إلى جانب نقص حاد في الغذاء والمياه النظيفة والمأوى، وتفشٍ واسع لأمراض مميتة كالكوليرا والملاريا والحصبة. وذكرت المنسقية العامة للنازحين واللاجئين، في بيان صادر بتاريخ 16 يوليو 2026 تلقت (ديسمبر) نسخة منه، أن الأطفال والنساء هم الأكثر عرضة للخطر، حيث بلغت معدلات سوء التغذية بينهم مستويات مقلقة، مما ينذر بكارثة إنسانية، وأضاف أن الوفيات تتزايد بسبب نقص الغذاء والمياه النظيفة والمأوى، فضلاً عن تصاعد حالات الصدمات النفسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يهدد النسيج الاجتماعي ويزيد من هشاشة المجتمعات النازحة.

ويشير بيان المنسقية العامة للنازحين واللاجئين المهور بتوقيع المتحدث الرسمي باسمها الأستاذ آدم رجال إلى أن مخيمات النزوح في مختلف أنحاء السودان تشهد أزمة إنسانية وصحية متفاقمة تجاوزت حدود التحمل البشري، مما يعرض حياة آلاف الأسر للخطر يومياً وأبان أن النازحين يعيشون في ظروف قاسية للغاية حيث انهارت معظم الخدمات الأساسية وتوقفت المراكز الصحية عن تقديم الرعاية، كما يواجه السكان تفشياً واسع النطاق لأمراض معدية مثل الملاريا والحصبة والإسهال الحاد والكوليرا، وسط نقص شبه تام في الأدوية والمستلزمات الطبية.

كما ذكر آدم رجال أن النازحين يعانون من نقص حاد في خدمات المياه والصرف الصحي مما يخلق بيئة خصبة لتفشي الأمراض ويزيد من الضغط على القدرات الصحية المحدودة أصلاً داخل المخيمات، مبيناً أن الوضع الراهن لا يهدد حياة الأفراد فحسب، بل يهدد أيضاً مستقبل الأجيال القادمة إذا لم يتم التدخل العاجل، وقال إن مأساة دارفور هي قصة إنسانية يومية لعائلات فقدت أمنها، وأطفال حُرموا من التعليم، ونساء يكافحن من أجل البقاء. مشدداً على أن الاستجابة العاجلة هي واجب إنساني وأخلاقي لا يمكن تأجيله.

وناشد البيان المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والهيئات الصحية العالمية باتخاذ إجراءات فورية لتوفير الغذاء والمأوى والدواء، وإعادة بناء النظام الصحي، وضمان وصول المساعدات دون عوائق أو تسييس، مؤكداً على أهمية إشراك النساء والشباب في جهود الاستجابة، باعتبارهم عنصراً أساسياً في تعزيز الصمود وإعادة بناء الحياة داخل المخيمات، وتوفير الحماية وفرص التعليم من فتح المدارس ومساحات صديقة للأطفال.

مساعٍ للبرهان لتعبيد طموحه «الرئاسي» عبر إزاحة العقوبات الأمريكية

عواصم: (ديسمبر)

ذكرت دورية (أفريكا إنتلجنس) في تقرير نشرته يوم الثلاثاء 20 يوليو 2026 بعنوان (مقترح مسعد بولس لوقف إطلاق النار يصطدم بالخطوط الحمراء للجنرال البرهان) بأن اللقاء الذي عقده مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط، مسعد بولس، في الحادي والعشرين من يونيو المنصرم مع مساعد قائد الجيش الفريق أول ركن شمس الدين الكباشي، شهد تقديم الثاني لطلب شخصي للجانب الأمريكي من أجل رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على قائد الجيش عبدالفتاح البرهان.

وطبقاً للتقرير فإن كباشي تقدم بهذا الطلب نيابة عن البرهان لرفع العقوبات الأمريكية المفروضة عليه منذ يناير 2025م، مشيراً في ذات الوقت إلى أن هذا الطلب لم «يقدَّم كشرط مسبق» مقابل أي تقدم دبلوماسي في جهود وقف الحرب بالسودان المندلعة منذ 15 أبريل 2023م.

وأوضح التقرير أن التحذيرات التي سبق أن أطلقها بولس، منذ انعقاد جلسة مجلس الأمن الدولي الخاصة بالسودان والتي حمَّل فيها البرهان مسؤولية التلكؤ وتعطيل الهدنة وقوله إن صبر الادارة الأمريكية والرئيس ترامب تجاه هذا المسلك بدأ في النفاد، قد تحقق فعلياً بإعلان عقوبات أمريكية في الخامس والعشرين من يونيو الماضي على مؤسسات مرتبطة بالجيش على رأسها شركة الموانئ الهندسية التابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية والتي نشرت رسمياً يوم الجمعة الماضية في السجل الفيدرالي

AFRICA INTELLIGENCE
The continent's daily

Headlines All countries Regions Topics In Focus Palace Intrigues Inner Circles The New Guard Running S

Sudan

Massad Boulos's ceasefire proposal runs up against General Burhan's red lines

Subscribers only | Published on 21.07.2026 at 04:40 GMT | Reading time 3 min

Washington is beginning to grow impatient with the Sudanese Armed Forces' reluctance to agree to a possible ceasefire. The matter had been discussed at the Cairo meeting in June, which was attended by Donald

صورة ضوئية من مقال افريكا انتلجنس المنشور يوم 21 يوليو الجاري

الذي يعد بمثابة الجريدة الرسمية للولايات المتحدة، وهي عقوبات صادرة بموجب قانون مكافحة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية للعام 1991م.

واتفق مراقبون في تعليق لـ(ديسمبر) في تفسير دلالات ومغزى طلب الكباشي خلال ذلك الاجتماع مع بولس لرفع العقوبات الأمريكية عن البرهان، بأنها تمثل إقراراً بتأثير هذه العقوبات رغم محاولات تصويرها من قبل مناصري قائد الجيش أو البرهان نفسها باعتبارها «غير ذات أثر أو تأثير»، وأشاروا إلى أن المطالبة برفعها دليل على تأثيرها، وليس العكس.

أما الجزئية الثانية التي اتفق فيها أولئك المراقبون في معرض تعليقهم لـ(ديسمبر) فكانت متصلة بتحليل الدافع الحقيقي وراء هذا الطلب، والذي عزوه لتأثير العقوبات الأمريكية المباشر على تطلعات البرهان لتولي رئاسة البلاد لأنه سيكون «مشمولاً بالعقوبات الأمريكية، وهو ما يعيق أو يعرقل أي مساعي تواصل مباشر بينه وبين واشنطن، ويضعف حظوظ تسويقه الإقليمي من حلفائه بالمنطقة كرئيس مستقبلي للبلاد».

وفي هذا السياق قال أحد المراقبين المهتمين بالشأن الإعلامي لـ(ديسمبر) إن المجموعة المناصرة للبرهان عموماً والعناصر المرتبطة بحزب المؤتمر الوطني المحلول على وجه الخصوص «عجزوا عن الالتقاط السريع للخط الإعلامي الذي روَّجت له منصات تابعة للسعودية في الأسابيع الماضية بإظهار الجيش بمظهر الموافق على وثيقة الهدنة».

وأضاف ذات المراقب الإعلامي أن تلك المجموعات لم تكتفِ بذلك، بل شنَّت حملة عكسية هاجمت الوثيقة وحتى لقاء بولس/كباشي وقوضت الحملة الإعلامية السعودية الهادفة لقطع الطريق أمام أي مواقف أو إجراءات أمريكية متشددة تجاه البرهان والجيش بإظهار حدوث تحول بقبول مقترحات الهدنة، وقال: «الحملة المضادة التي استجاب لها البرهان نفسه كرست ورسخت وعززت ردة الفعل الأمريكي الأكثر تشدداً تجاه البرهان باعتباره فعلياً يثبت عدم رغبته أو جديته في وقف الحرب من خلال تقديم مقترحات تقود لتقويض جهود وقف الحرب والهدنة، وهو ما تكون نتيجته تشديد الخناق عليه دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً بشكل أكبر».

مصادر: القوى المناهضة للحرب خرجت بعد اجتماع نيروبي «أكثر تماسكاً»

نيروبي: خاص (ديسمبر)

كشفت مصادر سياسية مطلعة جوانب من تفاصيل الاجتماعات المكثفة التي عقدتها القوى المدنية والديمقراطية المناهضة للحرب في العاصمة الكينية نيروبي، بدءاً من نهاية الأسبوع الماضي وحتى مطلع الأسبوع الحالي.

وطبقاً لتلك المصادر، التي تحدثت لـ(ديسمبر) وطلبت حجب أسمائها، فإن الاجتماعات التي عقدت خلال تلك الفترة شهدت انعقاد اجتماعات للجنة الاتصال السياسي للتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)، التي يترأسها رئيس التحالف دكتور عبدالله حمدوك، وتم خلالها نقاش عدد من القضايا وعلى رأسها الموقف من التعامل مع (الآلية الخماسية) عقب توجيه دعوات للمشاركة في اجتماعات في نهاية شهر يوليو الجاري، حيث خرجت الاجتماعات بتوصيات واضحة حول هذا الأمر تقرر عرضها للتداول والتشاور مع بقية الأطراف ومكونات قوى إعلان المبادئ السوداني في الاجتماع الذي استمر لمدة ثلاثة أيام واختتم أعماله يوم أمس الأول الثلاثاء.

وقال ذات المصادر إن اجتماع قوى إعلان المبادئ، المنعقد خلال الفترة من الأحد 19 وحتى الثلاثاء 21 يوليو الجاري، وحَّد الموقف السياسي للقوى الموقعة على إعلان المبادئ خاصة الجانب المتصل بالتعامل مع الخماسية والعملية السياسية من خلال تحديد موقفه

دكتور عبدالله حمدوك خلال ترأسه لافتتاح أعمال اجتماع قوى الاعلان يوم الاحد الماضي

التمسك بالمبادئ التي نصت عليها خارطة طريق التي أقرتها الرباعية في سبتمبر 2025م، والتنسيق بينها وجهود الخماسية وغيرها من المبادرات، ورفض إغراق عملية الحوار، أو إشراك أو إقحام الحزب المحلول والحركة الإسلامية الإرهابية وواجهاتهما في العملية السياسية، وأن تكون العملية السياسية بملكية وطنية يقودها السودان من خلال لجنة تحضيرية سودانية تعزز دور القوى المدنية الديمقراطية، ولا تسمح لأطراف الحرب بفرض أجندتهم أو السيطرة على مخرجات عملية الحوار.

أما على المستوى التنظيمي فقد تم إقرار العمل بالصيغة التنسيقية، واقتراح برنامج عمل جماهيري ودبلوماسي خلال الفترة القادمة.

وأوضحت تلك المصادر أن حصيلة وتأثير الاجتماعات التي عقدتها القوى المدنية الديمقراطية الرافضة للحرب أتت أكلها من خلال الاجتماعات التي عقدها ممثلون عنهم مع المبعوثين الدوليين للسودان بنيروبي، وعكس وجهة نظر القوى المدنية والديمقراطية في ما يتصل بعملية الحوار التي باتت تحتاج مراجعة وإعادة تقييم بسبب مواقف بعض الجهات بالخماسية التي ستقود لفشل العملية برمتها، موضحين أن أكبر انتصار تحقق في هذا المضمار كان تأجيل الحوار الذي دعت له الخماسية في أديس أبابا أواخر هذا الشهر لوقت لاحق، بعد الاستجابة لملاحظات وتحفظات القوى المدنية الديمقراطية الرافضة للحرب، والتي لا يمكن إجراء حوار سياسي بمعزل عنها أو من خلال إبعادها.

وسط دهشة متزايدة للرأي العام

أسبوع «كوميديا سوداء» غير مسبوق لسلطة قائد الجيش

الخرطوم: (ديسمبر)

عاش السودانيون في الداخل والخارج خلال الأسبوع الجاري وقائع غير مسبوقة من «الكوميديا السوداء» للسلطة التي يترأسها قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان.

ورغم أن تعريف الكوميديا السوداء بأنها اسلوب فني يدمج المأساة والفكاهة، حيث تُناقش قضايا موجعة ومحظورة كالموت والفساد والحروب بطريقة ساخرة تدفع للضحك المؤلم، إلا أن الأفعال الصادرة عن قيادات نافذة بسلطة قائد الجيش الأسبوع الماضي جعلت الرأي العام لا يشاهد «حبكة درامية»، ولكن واقعاً أبطاله مسؤولون نافذون قاموا بأفعال في ظل واقع الحرب المؤلم بدت فعلياً «كوميديا سوداء واقعية».

وتعيش المناطق الواقعة تحت إدارة المؤسسات التي يترأسها البرهان أزمة غير مسبوقة جراء انعدام الكهرباء والقطوعات المستمرة، ونتيجة لهذه الانتقادات أصدرت وزارة الطاقة والنفط في سلطة قائد الجيش بياناً يوم أمس الأول الثلاثاء بشأن مستجدات الإمداد الكهربائي، ووضعت على رأس أسباب الأزمة «ارتفاع الطلب على الكهرباء مع ارتفاع درجات الحرارة، وعودة المواطنين إلى عدد من المناطق، ومتطلبات القطاعين الزراعي والصناعي».

وأثار اعتبار عودة المواطنين لمناطقهم أحد أسباب تأثر خدمات إمداد الكهرباء دهشة المراقبين والمتابعين، لكون الدعاية الإعلامية لسلطة قائد الجيش تهدف لتشجيع المواطنين على العودة لمباشرة حياتهم وبث معلومات كثيفة تشير لاستقرار الحياة بصورتها المعتادة وتوفر الخدمات، وهو ما يدحضه بيان الوزارة المعنية بتوفير خدمة الكهرباء.

كامل إدريس خلال تفقده للمعمل في انارة طريق عبيد ختم يوم أمس الاول الثلاثاء بالخرطوم

إلا أن المشهد الأكثر إثارة للدهشة والمرتبط بإعلان وزارة الطاقة عن قرب تحسن موقف الإمداد الكهربائي واستمرار جهودها لتحقيق هذا الأمر كان الإعلان في ذات يوم صدور هذا البيان عن تدشين المدير التنفيذي لمحلية مروي دفع الله محمد صديق للتشغيل التجريبي لمنظومة الطاقة الشمسية بمحطة مياه مروي النيلية الرئيسية غير البعيدة من سد مروي الذي يقع عليه الاعتماد الرئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية. حيث فسر المراقبون الاحتفاء بتدشين «منظومة الطاقة الشمسية» لمحطة مياه مروي النيلية بأنه إقرار بعدم وجود حل قريب لمسألة استقرار إنتاج الكهرباء.

أما رئيس وزراء حكومة قائد الجيش كامل إدريس فقدم عرضاً في ذات السياق، حيث تفقد في نفس اليوم سير العمل في إنارة شارع عبيد ختم بالخرطوم، موجِّهاً بإكمال العمل في إنارة شارع عبيد ختم خلال عشرة أيام على أن يتم الانتقال لاحقاً لإنارة شارعي المطار وبقية شوارع العاصمة في المرحلة القادمة. وبثت وكالة السودان للأنباء (سونا) صوراً لإدريس جالساً على الأرض خلال تلك الزيارة.

كما أثارت دهشة المراقبين والمتابعين مشاركة وزير الإعلام المكلف بولاية الخرطوم الطيب سعدالدين في الأسبوع الأول من الشهر الجاري في حفل افتتاح وكالة سفر بوسط الخرطوم ومزاولتها لنشاطها بحضور منتجي المحتوى بمنصات التواصل الاجتماعي «كابوكي الجانخر» و«بدر خلعة»، إلا أن تلك الدهشة زالت تماماً حينما حظي والي ولاية الخرطوم المعين من قائد الجيش أحمد عثمان حمزة وبمعية مدير شرطة الولاية بلقاء «كابوكي» و«خلعة» خلال فعالية رياضية نظمت هذا الأسبوع بولاية الخرطوم، والتي تم بث مشاهد منها بمنصات التواصل الاجتماعي.

وعزا مراقبون الممارسات المثيرة للدهشة والتناقض في ذات الوقت من قبل الجهات والمسؤولين بسلطة قائد الجيش «لمحاولة إخفاء الفشل الماثل أمام الأعين وتسويق إنجازات إما غير موجودة أو محدودة الأثر، لإظهار أن هناك إنجازات تتحقق، وفي ذات الوقت غياب الإحساس بمعاناة الناس المتزايدة والناتجة عن سوء الإدارة وفقدان الإرادة السياسية لمواجهة الشعب بالحقائق واتخاذ القرار الصحيح والصائب بوقف الحرب بشكل فوري عوضاً عن التضليل»، طبقاً لقولهم.

لـ(ديسمبر) كلمة

ولات ساعة مندم

يوماً بعد يوم، تظهر المزيد من التفاصيل بشأن مخطط الفريق البرهان للبقاء على قمة السلطة ولأطول فترة ممكنة. وبعد أن تردد بين عدد من الخيارات، يبدو أن قائد الجيش قد قرر اختيار الطريق الأسهل والذي يضمن له الانفراد بالسلطة وبدون سقف زمني، وهو تعديل الوثيقة الدستورية بحيث تتيح تعيينه رئيساً للجمهورية وحل مؤسسات الفترة الانتقالية (مجلس السيادة والحكومة الانتقالية)، هذا إذا كان من المتاح وصفها بمؤسسات الفترة الانتقالية التي وأدها الانقلاب «الثنائي» في 25 أكتوبر 2021.

وكما فعل عند تنفيذ الانقلاب، يراهن الفريق البرهان اليوم على تفكيك القاعدة التي استند إليها في الصعود للسلطة عبر اعتصام القصر وإغلاق طريق بورتسودان، والتي تم تجميعها في نوفمبر 2022 تحت مسمى «قوى الحرية والتغيير-الكتلة الديمقراطية» لإضعاف «قوى الحرية والتغيير-المجلس المركزي» وضرب الاتفاق الإطاري والذي وقع عليه البرهان قبل أن ينقلب عليه ممهداً الطريق لإشعال الحرب.

ويسلك الفريق البرهان اليوم نفس الطريق، تهميش القوى المعارضة لتنصيبه رئيساً للجمهورية داخل الكتلة الديمقراطية والذين شاركوا في لقاءات أديس أبابا وبرلين من دون موافقة البرهان ووقعوا على وثائق تدعو لتنظيم حوار سوداني-سوداني يفتح الطريق أمام وقف الحرب وإقامة سلطة مدنية انتقالية.

ولن يشفع لهؤلاء أنهم دعموا البرهان في انقلابه على الحكم المدني وفي حربه على الدعم السريع. فإما أن ينتظموا في صفوف «الهتيفة» أو أن يغادروا مقاعد السلطة والامتيازات غير مأسوف عليهم، تلاحقهم لعنات البرهان لمعارضتهم رئاسته للبلاد، وكذلك لعنات الشعب السوداني لمشاركتهم في قطع الطريق أمام الانتقال المدني وثورة ديسمبر وتأييدهم استمرار الحرب.

حينها لن تجدي التبريرات، لأن تجارب القوى السياسية مع المؤسسة العسكرية تكاد تكون متشابهة.. حيث تلجأ الأخيرة للقوى السياسية بحثاً عن الدعم عند وصولها إلى السلطة، ومن ثم تعمل على إقصائها بمجرد تمكنها من مقاليد الحكم. وفي تجارب انقلابات الفريق إبراهيم عبود والمشير جعفر نميري والفريق عمر البشير مع المدنيين المؤيدين لهم عبر وعظات.

الخيارات أمام مني أركو مناوي والأمين داوود ومبارك أردول لم تعد كثيرة، فإما أن الاستمرار في طريق دعم الحرب وتثبيت الدكتاتورية، وإما المضي بخطوات جادة في الطريق الذي اختطوه في لقاءات أديس أبابا وبرلين نحو خيار وقف الحرب والانتقال المدني الديمقراطي، لأن ذلك هو خيار المستقبل والشعب وثورة ديسمبر المجيدة.

لا للحرب.

محمد الأمين إسماعيل يحمل السودانيين مسؤولية الحرب.. والرأي العام يرد

الخرطوم: (ديسمبر)

أثار حديث من مقطع فيديو لأمين عام جماعة أنصار السنة المحمدية (المركز العام) محمد الأمين إسماعيل منتصف هذا الأسبوع غضباً عارماً وردة فعل عنيفة في أوساط الرأي العام، بعد تحميله الشعب السوداني مسؤولية اندلاع حرب 15 أبريل 2023م.

واعتبر إسماعيل، في مقطع الفيديو، أن الحرب بدأت بسبب المواطن السوداني بعدما حاربوا الله ورسوله والدين، وقال: «كل قاذورات الشرق والغرب تم إحضارها لتصبح قوانين، وتم تعطيل كتاب الله وشريعته، وتمت محاربة الدين والتدين»، وأضاف أن زيادات الخبز دعت إلى إغلاق الشوارع وقبلها بيوم حينما كان الأمر يتعلق بالدين والاحتجاج على المناهج «يمر الأمر دون أثر.. ولذلك تلك كانت حرب ضد الله سبحانه وتعالى».

وبمجرد ظهور الفيديو تسارعت ردود الفعل الغاضبة والناقدة لهذا التصريح، الذي اعتبره كثيرون «منسجماً مع موقف الحزب المحلول الساعي للقضاء على ثورة ديسمبر»، مستدلين بصلات وعلاقات الرجل بالحزب المحلول ومليشياته المسلحة.

وامتدت ردود الفعل حتى داخل معسكر المساندين للجيش، حيث وجهت انتقادات عنيفة لإسماعيل واتهم بتلقي راتب شهري من الملحقية الدينية بالسفارة السعودية بالخرطوم بقيمة 4 آلاف ريال سعودي شهرياً، ونظم الناشط معمر موسى استفتاء على صفحته بفيسبوك حول من الأقرب وجدانياً؛ محمد الأمين إسماعيل أم المطربة مروة الدولية، وجرى الإعلان بعد ساعات عن اكتساح الثانية للأول بفارق كبير في الأصوات.

ومن المعلوم أن محمد الأمين إسماعيل هو ضمن التيار المساند لقرار مشاركة جماعة أنصار السنة المحمدية مع حزب المؤتمر الوطني المحلول، وظل بخلاف المشاركة السياسية لجماعته في المؤسسات التنفيذية والتشريعية يحظى بمواقع في المؤسسات الدينية المرتبطة بالسلطة طيلة فترة حكم الرئيس المعزول عمر البشير، وانكشف النقاب بعد الحرب عن تفاصيل تلك الروابط من خلال علاقته المباشرة مع مليشيات النظام المباد المسلحة بعد اندلاع حرب 15 أبريل 2023م.

كيف أصبح الذهب شريان اقتصاد الحرب في السودان؟

تقرير - إيمان فضل السيد

لم يكن قرار الاتحاد الأوروبي بحظر شراء واستيراد ونقل الذهب السوداني مجرد إجراء اقتصادي يتعلق بتجارة أحد أهم الموارد الطبيعية في البلاد، بل جاء في سياق محاولة دولية للحد من مصادر تمويل الحرب المستمرة منذ أبريل 2023.

فالذهب الذي ظل لعقود يُنظر إليه باعتباره فرصة اقتصادية للسودان ومصدرًا محتملًا لإنعاش اقتصاده، تحول خلال سنوات الحرب إلى أحد أبرز موارد اقتصاد الصراع، تستخدمه أطراف القتال للحصول على السيولة اللازمة لتمويل العمليات العسكرية وتوفير الاحتياجات اللوجستية للمقاتلين.

وتكمن خصوصية الذهب في أنه مورد مختلف عن موارد القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فهو عالي القيمة، سهل النقل، سريع التحويل إلى نقد، كما أن الطلب العالمي عليه يجعله سلعة يمكن تداولها حتى في البيئات التي تفتقر إلى الاستقرار والرقابة. وهذه الخصائص جعلته موردًا جذابًا في اقتصاد الحرب، حيث تصبح السيطرة على الموارد المالية جزءًا من القدرة على الاستمرار في القتال.

وتشير بيانات وتقارير دولية إلى أن السودان يمتلك واحدًا من أكبر قطاعات إنتاج الذهب في القارة الأفريقية، حيث بلغ الإنتاج المعلن خلال عام 2025 نحو 70 طنًا، بينما لم تتجاوز الكميات التي مرت عبر القنوات الرسمية للتصدير نحو 14 طنًا، وهي فجوة أثارت تساؤلات حول مصير الكميات المتبقية ودور شبكات التجارة غير الرسمية في نقل الذهب خارج البلاد.

وبينما تؤكد السلطات السودانية أهمية الذهب كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، تشير تقارير دولية إلى أن جزءًا كبيرًا من إنتاج الذهب يغادر خارج الأطر الرسمية، مستفيدًا من اتساع الحدود، وضعف الرقابة، وتشابك مناطق السيطرة العسكرية، الأمر الذي جعله أحد أهم الملفات المرتبطة بتمويل الحرب.

ويقول المحلل السياسي فائز السليك إن الذهب أصبح منذ فقدان السودان لعائدات النفط بعد انفصال جنوب السودان عام 2011 موردًا استراتيجيًا، قبل أن تتضاعف أهميته مع اندلاع الحرب، حيث تعتمد أطراف النزاع على عائداته في تمويل احتياجاتها العسكرية.

أما المحلل الاقتصادي عصام علي فيرى أن خصائص الذهب الاقتصادية جعلته موردًا مثاليًا في ظل الحرب، فهو سلعة مطلوبة عالميًا، ولا يحتاج إنتاجه وتسويقه إلى البنية التحتية المعقدة التي تتطلبها قطاعات أخرى مثل النفط أو الصناعة.

لكن السؤال الأساسي لا يتعلق فقط بحجم الذهب الذي ينتجه السودان، بل بكيفية تحوله من مورد طبيعي يمكن أن يدعم الاقتصاد إلى شريان مالي يغذي استمرار الحرب.

فكيف أصبح الذهب أحد أهم مصادر تمويل الصراع في السودان؟.

كيف تحول الذهب إلى أهم مورد لاقتصاد الحرب؟

في بيئة مضطربة تحكمها الحرب مع انهيار كامل لمؤسسات الدولة، أصبح الذهب موردًا رئيسًا في اقتصاد الحرب السوداني، ليس بسبب حجم إنتاجه فقط، وإنما بسبب مجموعة من الخصائص التي جعلته أكثر قدرة من غيره من الموارد على توفير السيولة.

فالذهب سلعة ذات قيمة مرتفعة مقارنة بحجمها، ويمكن نقلها وتخزينها وتحويلها إلى أموال بسرعة، كما أن أسواقه العالمية مفتوحة أمام المنتجين والتجار، وهي عوامل جعلته موردًا جذابًا للأطراف المتحاربة التي تحتاج إلى تمويل مستمر لتغطية تكاليف العمليات العسكرية والاحتياجات اليومية للقوات.

ويرى المحلل الاقتصادي عصام علي أن اعتماد أطراف الصراع على الذهب يرتبط بعدة عوامل، من بينها أنه سلعة مرغوبة عالميًا وتدخل ضمن احتياطيات النقد الأجنبي للدول، إضافة إلى سهولة إنتاجه مقارنة بقطاعات أخرى تحتاج إلى استقرار وبنية تحتية واسعة.

كما يشير إلى أن السودان يمتلك احتياطات كبيرة من الذهب، ويحتل موقعًا متقدمًا في إنتاجه على المستويين العربي والأفريقي، الأمر الذي جعله موردًا متاحًا يمكن استغلاله في ظروف الحرب.

وتزداد أهمية الذهب في الحالة السودانية بسبب التراجع الحاد الذي أصاب القطاعات الاقتصادية الأخرى منذ اندلاع الحرب. فقد تضررت الزراعة والصناعة والتجارة، وتعطلت مسارات الإنتاج والتصدير التقليدية، بينما ظل الذهب قادرًا على الحركة عبر شبكات متعددة، رسمية وغير رسمية، وهو ما جعله أحد الموارد القليلة التي ما زالت توفر تدفقات مالية في اقتصاد منهك.

ويشير المحلل السياسي فائز السليك إلى أن الذهب اكتسب أهميته كمصدر لتمويل الصراعات منذ فقدان السودان جزءًا كبيرًا من عائداته النفطية بعد انفصال جنوب السودان عام 2011، قبل أن تتعاظم هذه الأهمية مع الحرب الحالية. ووفقًا له، أصبحت عائدات الذهب تستخدم لتغطية احتياجات أساسية للحرب، تشمل شراء السلاح، وتوفير الوقود، والغذاء، ودفع مستحقات المقاتلين.

لكن أهمية الذهب في اقتصاد الحرب لا تكمن فقط في الأموال التي يوفرها، بل في الطريقة التي تُدار بها هذه التجارة خارج إطار الدولة. فكلما ضعفت المؤسسات الرقابية واتسعت مناطق السيطرة العسكرية، أصبحت السيطرة على الموارد الطبيعية جزءًا من السيطرة على الأرض نفسها، وتحول الذهب من قطاع اقتصادي إلى أداة نفوذ سياسي وعسكري.

وتشير تقديرات وتقارير دولية إلى وجود فجوة كبيرة بين حجم الإنتاج الفعلي والكميات التي تظهر في السجلات الرسمية. ففي الوقت الذي تشير فيه بعض البيانات إلى إنتاج السودان نحو 70 طنًا من الذهب خلال عام 2025، لم يتجاوز الصادر الرسمي نحو 14 طنًا، ما يعكس حجم التحدي المرتبط بمراقبة حركة هذا المورد وتتبع مساراته.

هذه الفجوة لا تعني فقط خسارة اقتصادية لخزينة الدولة، بل تكشف عن وجود اقتصاد موازٍ تستفيد منه شبكات مختلفة، من الوسطاء وتجار الذهب إلى الجهات التي تسيطر على طرق النقل ومناطق الإنتاج، وهو ما جعل الذهب أحد العوامل التي تساعد على استمرار الحرب بدلًا من أن يكون مصدرًا لتمويل إعادة الإعمار والتنمية.

لكن تحول الذهب إلى مورد للحرب لم يكن نتيجة وجوده فقط، بل نتيجة الصراع على السيطرة عليه. فمن يسيطر على الذهب في السودان؟.

من يسيطر على الذهب في السودان؟

لا تبدأ السيطرة على الذهب السوداني عند لحظة استخراجه من باطن الأرض فقط، كما أنها لا تنتهي عند تصديره إلى الخارج. فالقيمة الحقيقية لهذا المورد تكمن في السيطرة على سلسلة كاملة تبدأ من مناطق التعدين، مرورًا بمراكز التجميع والمعالجة، وصولًا إلى طرق النقل والمعابر التي يعبر من خلالها إلى الأسواق.

> **السودان يمتلك واحدًا من أكبر قطاعات إنتاج الذهب في القارة الأفريقية، حيث بلغ الإنتاج المعلن خلال عام 2025 نحو 70 طنًا، بينما لم تتجاوز الكميات التي مرت عبر القنوات الرسمية للتصدير 14 طنًا**

وتشير تقارير دولية إلى أن خريطة السيطرة على الذهب في السودان أصبحت مرتبطة إلى حد كبير بخريطة النفوذ العسكري التي تشكلت خلال الحرب. فالمناطق المنتجة للذهب تقع في نطاقات جغرافية متعددة، تخضع بدرجات مختلفة لسيطرة أطراف النزاع، بينما يظل قطاع التعدين التقليدي منتشرًا في مناطق واسعة يصعب إخضاعها لرقابة مركزية كاملة.

في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية، خصوصًا في ولايات الشمالية ونهر النيل والبحر الأحمر، تتركز نسبة مهمة من النشاط التعديني المنظم، بما في ذلك الشركات العاملة في التعدين الصناعي ومراكز معالجة مخلفات التعدين، إضافة إلى ارتباط هذه المناطق بموانئ التصدير في البحر الأحمر.

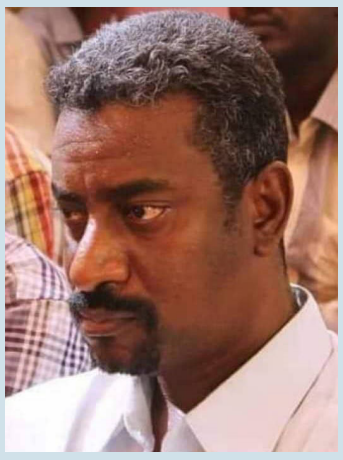

عصام علي

أما في مناطق نفوذ قوات الدعم السريع، خصوصًا في إقليم دارفور وأجزاء من كردفان، فقد ارتبط النفوذ بقطاع التعدين التقليدي، ومن أبرز المناطق التي اكتسبت أهمية استراتيجية منطقة جبل عامر في شمال دارفور، التي ظلت لسنوات واحدة من أشهر مناطق إنتاج الذهب في البلاد.

لكن السيطرة على الذهب لا تعني بالضرورة امتلاك المنجم فقط. فطبيعة قطاع التعدين السوداني تجعل الحلقات الأكثر أهمية أحيانًا تقع خارج موقع الإنتاج نفسه. فالتعدين الأهلي، الذي يمثل النسبة الأكبر من إنتاج الذهب، يعتمد على شبكة واسعة من المعدنين والوسطاء والتجار ومراكز الشراء، وهي شبكة يصعب ضبطها في ظل اتساع الرقعة الجغرافية وضعف مؤسسات الدولة بسبب الحرب.

وهنا تظهر أهمية ما أشار إليه المحلل السياسي فائز السليك عن الدور الذي تلعبه شبكات السماسرة وتجار الذهب والجهات المستفيدة من غياب الرقابة، إذ إن استمرار تدفق الذهب لا يعتمد فقط على من يسيطر على مناطق الإنتاج، بل أيضًا على من يملك القدرة على تحريك الذهب وبيعه وإيصاله إلى الأسواق.

وتجعل هذه الطبيعة المعقدة قطاع الذهب مختلفًا عن موارد أخرى. فالنفط، على سبيل المثال، يحتاج إلى منشآت وبنية تحتية محددة يمكن مراقبتها أو استهدافها، بينما يمكن للذهب أن يتحرك بكميات صغيرة وعبر مسارات متعددة، ما يمنح شبكات التجارة غير الرسمية قدرة أكبر على العمل في بيئة الحرب.

ولهذا أصبحت السيطرة على الذهب جزءًا من معادلة القوة في السودان؛ فامتلاك النفوذ على مناطق التعدين أو مراكز التجميع أو طرق العبور يعني امتلاك مصدر محتمل للسيولة، وهي السيولة التي تتحول في اقتصاد الحرب إلى قدرة على شراء الاحتياجات العسكرية والاستمرار في القتال.

> **التعدين الأهلي، الذي يمثل النسبة الأكبر من إنتاج الذهب، يعتمد على شبكة واسعة من المعدنين والوسطاء والتجار ومراكز الشراء، وهي شبكة يصعب ضبطها في ظل اتساع الرقعة الجغرافية وضعف مؤسسات الدولة بسبب الحرب**

لكن إذا كانت السيطرة على مناطق الإنتاج تمثل الحلقة الأولى في هذه السلسلة، فإن السؤال الأهم يبقى: كيف يغادر الذهب السودان؟ وكيف تتحول هذه الثروة الطبيعية إلى أموال متداولة خارج البلاد؟.

هل تنجح العقوبات الأوروبية في تجفيف منابع تمويل الحرب؟

يمثل قرار الاتحاد الأوروبي بحظر شراء واستيراد ونقل الذهب السوداني، إضافة إلى تقييد تصدير المواد المستخدمة في استخلاصه مثل الزئبق والسيانيد، محاولة لاستهداف أحد أهم مصادر التمويل التي يُعتقد أنها تساعد أطراف النزاع على مواصلة الحرب.

ولا يأتي هذا القرار بمعزل عن مسار دولي أوسع بدأ خلال السنوات الماضية، حيث اتجهت دول ومنظمات دولية إلى التركيز على ما يعرف بـ«ذهب النزاعات»، أي الموارد الطبيعية التي تتحول عائداتها إلى مصدر لتمويل الصراعات المسلحة بدلًا من أن تكون عاملًا للتنمية والاستقرار.

وتستند أهمية استهداف الذهب إلى حقيقة أن هذا القطاع أصبح أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في السودان، في وقت تراجعت فيه معظم الموارد الاقتصادية الأخرى بفعل الحرب. لذلك فإن أي قيود على حركة الذهب، سواء عبر منع شرائه أو تشديد الرقابة على سلسلة توريده، يمكن أن تؤثر على قدرة الشبكات المرتبطة باقتصاد الحرب على تحويل المعدن إلى سيولة مالية.

ويرى المحلل الاقتصادي عصام علي أن القرار الأوروبي يمكن أن يشكل ضغطًا على أطراف الصراع إذا كان جزءًا من سياسة دولية جادة تهدف إلى تجفيف موارد الحرب، لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن العقوبات قد تستخدم أحيانًا كأداة ضغط لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية أوسع، وليس بالضرورة أن تؤدي وحدها إلى إنهاء تدفقات الذهب.

وتكمن صعوبة تطبيق هذه الإجراءات في طبيعة تجارة الذهب نفسها؛ فكلما كانت السلسلة التجارية معقدة، وكلما تعددت طرق العبور، أصبح تتبع مصدر الذهب أكثر صعوبة. كما أن شبكات التجارة غير الرسمية التي نشأت خلال سنوات الحرب قد تحاول التكيف مع القيود الجديدة عبر تغيير طرق النقل أو استخدام وسطاء وأسواق بديلة.

ولهذا فإن نجاح العقوبات لا يعتمد فقط على إصدار القرار، بل على قدرة المجتمع الدولي على مراقبة سلسلة التوريد بأكملها، بدءًا من مناطق الإنتاج، مرورًا بمراكز التجميع، ووصولًا إلى المصافي والأسواق النهائية. فالمشكلة ليست في الذهب كمعدن، وإنما في غياب الشفافية حول مصدره والجهات المستفيدة من عائداته.

كما أن أي مقاربة طويلة المدى تحتاج إلى معالجة جذور المشكلة داخل السودان نفسه، من خلال بناء مؤسسات قادرة على إدارة قطاع التعدين، وتنظيم نشاط المعدنين التقليديين، ووضع آليات واضحة لتتبع الإنتاج والتصدير، بحيث لا يبقى الذهب موردًا خارج سيطرة الدولة.

فائز السليك

فالعقوبات قد تضيق مساحة الحركة أمام اقتصاد الحرب، لكنها لن تكون كافية وحدها إذا ظلت البيئة التي تسمح بعمل شبكات التهريب قائمة. فالمعركة الحقيقية ليست فقط منع خروج الذهب، وإنما استعادة السيطرة على القطاع وتحويله من مورد للصراع إلى مورد للتعافي الاقتصادي.

وبينما يحاول المجتمع الدولي وقف تدفق الذهب المرتبط بالحرب، يبقى السؤال الأوسع: هل يستطيع السودان بعد انتهاء الصراع أن يستعيد هذه الثروة من قبضة اقتصاد الحرب ويعيد توجيهها نحو بناء الدولة؟.

هل يمكن استعادة الذهب من مرحلة «الذهب الدامي» إلى الداعم للسلام؟

يمثل الذهب في السودان مفارقة قاسية؛ فهو واحد من أهم الموارد الطبيعية التي كان يمكن أن تشكل رافعة للتنمية ودعم الاقتصاد الوطني، لكنه تحول خلال سنوات الحرب إلى أحد أبرز مصادر تمويل الصراع، وأصبح جزءًا من اقتصاد موازٍ تحكمه شبكات المصالح والنفوذ العسكري.

ولعل المشكلة لا تكمن في الذهب نفسه، بل في البيئة التي أحاطت به؛ ضعف المؤسسات، وغياب الرقابة، واتساع شبكات التهريب، وتحول الموارد الطبيعية إلى أدوات تستخدمها أطراف النزاع لتعزيز قدرتها على الاستمرار.

ولهذا فإن إنهاء الدور الذي يلعبه الذهب في تمويل الحرب لن يتحقق فقط عبر العقوبات أو القيود التجارية، رغم أهميتها، بل يحتاج إلى إعادة بناء قطاع التعدين على أسس مختلفة، تقوم على الشفافية، وتتبع سلسلة الإنتاج، وتنظيم التعدين التقليدي، وضمان وصول عائدات هذا المورد إلى الاقتصاد الرسمي بدلًا من بقائها خارج مؤسسات الدولة.

ويختصر المحلل السياسي فائز السليك هذه المفارقة بوصفه المرحلة الحالية بأنها مرحلة «الذهب الدامي»، حيث تحول المعدن الذي كان يمكن أن يكون مصدرًا للرخاء إلى مورد يرتبط بمعاناة السودانيين واستمرار الحرب.

وبينما تتواصل المعارك حول الأرض والنفوذ، يبقى الذهب أحد ميادين الصراع الأقل ظهورًا، لكنه الأكثر تأثيرًا في قدرة الحرب على الاستمرار. فالمعركة الحقيقية بعد توقف القتال لن تكون فقط حول من يسيطر على المناجم، بل حول ما إذا كان السودان قادرًا على استعادة موارده من اقتصاد الحرب وإعادتها إلى مسار بناء الدولة والتنمية.

العدالة على خط النار

أحكام بالإعدام في بورتسودان وأزمة الشرعية القضائية في السودان

تقرير خاص: (ديسمبر)

في يوليو 2026، أصدرت محكمة سودانية في بورتسودان أحكاماً بالإعدام شنقاً بحق محمد حمدان دقلو «حميدتي»، قائد قوات الدعم السريع، ونائبه عبد الرحيم دقلو، إلى جانب عدد من قيادات قوات الدعم السريع، في قضية مرتبطة بأحداث مدينة الجنينة ومقتل والي غرب دارفور خميس أبكر.

لكن الحكم صدر في مدينة تقع تحت سيطرة الجيش، بينما تسيطر قوات الدعم السريع على مناطق واسعة في دارفور وأجزاء كردفان. وهو ما يطرح سؤالاً يتجاوز القضية نفسها: كيف تعمل العدالة في بلد تتوزع فيه السيطرة العسكرية بين أطراف متحاربة، وتبقى قدرة الدولة على تنفيذ الأحكام موضع اختبار؟

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، لم تعد المحاكم مجرد مؤسسات للفصل في النزاعات القانونية، بل أصبحت جزءاً من الصراع على الشرعية. فلم يعد الخلاف يدور فقط حول من ينتصر عسكرياً، بل حول من يملك حق تعريف الجريمة، وتحديد المسؤولية، وتمثيل الدولة.

مما جعل العديد من القانونيين يرون أن القضاء في زمن الحرب يواجه اختباراً صعباً، إذ تحاول الأطراف المتحاربة استخدام المؤسسات القانونية لتثبيت روايتها للصراع، بينما تبقى مسألة استقلال العدالة محل جدل واسع.

أزمة الشرعية

لا تبدأ الإشكالية فقط من مضمون الأحكام، بل من البيئة المؤسسية التي صدرت فيها.

فقرار تعيين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية من قبل رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان أثار جدلاً واسعاً بين خبراء القانون حول استقلالية المؤسسة وطريقة تشكيلها، خصوصاً أن المحكمة الدستورية يفترض أن تضطلع بدور الرقابة على دستورية أعمال السلطات العامة.

وترى أستاذة القانون الدستوري زحل الأمين أن طريقة تشكيل المحكمة تثير تساؤلات حول مبدأ الفصل بين السلطات، باعتبار أن استقلال القضاء يتطلب أن تكون آليات تشكيله بعيدة عن التأثير المباشر للسلطة التنفيذية.

وتقول إن حساسية المحكمة الدستورية تنبع من طبيعة اختصاصاتها، فهي تنظر في قضايا تتعلق بالحقوق والحريات وتنازع الاختصاصات بين مؤسسات الدولة، ولذلك فإن طريقة تشكيلها تؤثر بصورة مباشرة على الثقة العامة في قراراتها.

ولا ترتبط أزمة الثقة في القضاء السوداني بالحرب الحالية وحدها، بل تمتد إلى إشكالات أقدم تتعلق باستقلال المؤسسة العدلية وتسييسها خلال العقود الماضية. ويرى قانونيون أن الحرب عمّقت هذه الأزمة بعدما أصبحت المؤسسات القضائية تعمل داخل بيئات عسكرية منقسمة، الأمر الذي جعل استقلالها وقدرتها على إصدار أحكام تحظى بالقبول محل تساؤل.

ويقول رئيس هيئة محامي دارفور صالح محمود إن أزمة القضاء السوداني سبقت الحرب الحالية، مشيراً إلى أن سياسات الإحلال والتبديل التي طالت الجهاز القضائي خلال عهد النظام السابق أثرت على استقلاليته، بينما أدت الحرب إلى مزيد من تفكك المؤسسة العدلية.

ولا يقتصر الجدل على آليات التعيين، بل امتد إلى لغة بعض الإجراءات القضائية نفسها. ويشير المحامي والخبير القانوني عثمان صالح إلى أن استخدام بعض المصطلحات ذات الطابع السياسي في سياق المحاكمات يثير مخاوف بشأن مدى التزام الإجراءات القضائية بالحياد المطلوب.

في المقابل، يرى مؤيدو هذه الإجراءات أن إعادة تفعيل المؤسسات العدلية تمثل خطوة ضرورية لاستعادة مؤسسات الدولة بعد سنوات من الاضطراب والانهيار المؤسسي، وأن محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات لا يمكن تأجيلها بحجة الظروف السياسية.

انتصار أحمد عبدالعال، النائب العام

النيابة العامة

> **تحولت المحاكم إلى جبهةٍ موازية للصراع على الشرعية. كل طرف يحاكم خصمه، والأحكام تصدر دون قدرة على التنفيذ، مما يجعل القضاء أداة حرب**

عدالتان متنافستان

مع استمرار الحرب، لم يعد الخلاف حول القضايا فحسب، بل حول «أي عدالة» تُطبَّق. فالمؤسسات القضائية في مناطق سيطرة الجيش تعتبر نفسها «الامتداد الشرعي للدولة»، بينما يرفض خصومها الاعتراف بولايتها. من جانبها، ترفض الأطراف الموازية هذه الإجراءات جملة وتفصيلاً. فوصف الباشا طبيق، وزير النفط في «حكومة تأسيس»، الأحكام بأنها «محاولة لتزييف الوقائع وتصفية حسابات». فيما سخر اللواء عبد الرحمن جمعة، أحد المحكوم عليهم، من شرعية المحكمة، واصفاً إياها بأنها تابعة لـ«سلطة انقلابية».

ولم يقتصر المشهد على رفض الأحكام، بل ردت «حكومة تأسيس» بخطوة مماثلة، حيث عقدت محاكمات للفريق عبد الفتاح البرهان وقيادات عسكرية أخرى، بتهمة شن الحرب على المدنيين واستهداف البنى التحتية المدنية. وبذلك اكتملت صورة التناظر القضائي: كل طرف يحاكم خصمه، وتتحول أروقة القضاء إلى ساحة مواجهة موازية للميدان العسكري.

وتحذر اللجنة الدولية للحقوقيين من أن استقلال القضاء لا يعني فقط عدم التدخل المباشر، بل يتطلب وجود مؤسسات قضائية موحدة تحظى بثقة جميع الأطراف. ويقول مدير برنامج السودان في المركز الدولي للعدالة الانتقالية إن السودان يسير نحو واقع «العدالات المتنافسة»، حيث كل طرف له محاكمه وأحكامه، وهذا ليس عدالة، إنها فوضى قانونية.

> **لن يتحقق السلام بوقف إطلاق النار وحده، بل بقضاء يثق به الجميع كضامنٍ للحقوق لا كامتدادٍ للمعارك**

سياق العدالة

لا يتعلق الجدل حول المحاكمات الحالية فقط بطبيعة التهم أو الأدلة، بل بالسياق الذي تعمل داخله المؤسسات العدلية.

فالقانون الدولي يلزم سلطات الأمر الواقع في مناطق النزاع بحماية المدنيين وضمان الوصول إلى العدالة، لكن ذلك يتطلب مؤسسات قادرة على العمل باستقلال عن القوى العسكرية المسيطرة.

ويشير قانونيون إلى أن غياب مؤسسات الدولة المتكاملة، بما فيها الشرطة والنيابات المستقلة وآليات الاستئناف الفاعلة، يجعل المحاكمات أكثر عرضة للطعن في شرعيتها، حتى عندما تتعلق باتهامات خطيرة.

حيث أدت الحرب إلى انهيار شبه كامل في وحدة النظام القضائي، بحيث أصبحت إجراءات التقاضي والاستئناف نفسها تواجه صعوبات مرتبطة بانقسام السيطرة على البلاد.

ويضيف قانونيون أن الخطر لا يتمثل فقط في غياب العدالة، بل في تحول القضاء إلى أداة لإعادة إنتاج الانقسام، عبر اتهامات متبادلة بين أطراف الحرب، بما يجعل المواطن العادي عرضة للوقوف أمام مؤسسات لا يثق في استقلالها.

> **كيف لمحكمة أن تراقب السلطة التنفيذية وتضمن حيادها، إذا كانت تلك السلطة نفسها هي التي شكّلتها؟ هذا التناقض يحوّل القضاء من رقيب على الدستور إلى أداةٍ لترسيخ الهيمنة السياسية**

محاسبة أم أداة؟

لا ينكر خبراء قانونيون مسؤولية قيادات الدعم السريع عن انتهاكات جسيمة وثقتها منظمات دولية ومحلية في دارفور والخرطوم ومناطق أخرى، ويؤكدون أن مبدأ مسؤولية القيادة يفرض التحقيق مع القادة الذين تثبت مسؤوليتهم أو تقصيرهم في منع الانتهاكات.

لكنهم يشددون في الوقت نفسه على أن خطورة الجرائم لا تلغي الحاجة إلى محاكمات تستوفي شروط العدالة والنزاهة والاستقلال.

وهنا يجب ألا تتحول محاكمة قادة الدعم السريع إلى بديل عن العدالة، بل ينبغي أن تكون جزءاً من عملية قانونية شاملة تشمل جميع أطراف النزاع، بما في ذلك قادة القوات المسلحة إذا ثبتت مسؤوليتهم عن انتهاكات.

في المقابل، يرى مؤيدو المحاكمات أن التعاون مع طرف مسلح أثناء الحرب أو المشاركة في أعمال تهدد أمن الدولة يمثل جرائم تستوجب المحاسبة، وأن تأجيل الإجراءات قد يؤدي إلى إفلات المسؤولين عن الانتهاكات من العقاب.

لكن السؤال الأساسي يبقى: هل تستطيع مؤسسة عدلية تعمل في ظل الاستقطاب العسكري والسياسي أن تنتج حكماً يحظى بالقبول خارج حدود الطرف الذي يسيطر على الأرض؟

تكشف نتائج استطلاع أجرته مجموعة المناصرة من أجل السلام في السودان (AGPS) أن غالبية السودانيين تريد محاسبة المسؤولين عن الحرب، لكنها تبحث في الوقت نفسه عن نموذج عدالة يضمن الاستقلالية وعدم التسييس.

فقد أيد نحو 90% من المشاركين مبدأ المحاسبة، بينما توزعت تفضيلاتهم حول آليات العدالة بين العدالة الهجينة التي تجمع بين الآليات الوطنية والدولية بنسبة 38.8%، والعدالة الوطنية بنسبة 38.5%، والعدالة الدولية بنسبة 22.7%.

كما جاءت العدالة الانتقالية في مقدمة الخيارات لمعالجة إرث الحرب، بينما لم يحظَ خيار العفو العام إلا بتأييد محدود.

وتشير هذه النتائج إلى أن المطلب الشعبي لا يقتصر على معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات، بل يمتد إلى بناء مؤسسة عدلية تمنع تكرار دورة العنف.

ويقول الباحث في مجموعة المناصرة من أجل السلام في السودان د.عصام عباس إن السودانيين يريدون العدالة، لكنهم يريدون أيضاً مؤسسة عدلية موثوقة، لأن القضية بالنسبة لهم ليست فقط محاسبة من ارتكب الجرائم، بل بناء نظام يمنع إنتاج الحرب مرة أخرى.

معركة الدولة

تكشف قضية أحكام الإعدام في بورتسودان عن أزمة أعمق من قضية أشخاص متهمين أو محكوم عليهم. إنها تكشف أزمة مؤسسة العدالة نفسها في دولة تتنازعها سلطات متعددة وحرب مفتوحة.

فبينما ترى الحكومة السودانية أن المحاكمات جزء من استعادة سيادة القانون، يرى خصومها أنها تستخدم القضاء لتثبيت شرعية سياسية في مواجهة عسكرية.

وبين هذين الموقفين، يبقى الضحايا والمجتمع السوداني أمام سؤال أكبر: كيف يمكن بناء عدالة لا تكون امتداداً للحرب، بل طريقاً للخروج منها؟.

في بورتسودان صدرت أحكام بالإعدام بحق قادة في الدعم السريع، لكن القدرة على تنفيذ هذه الأحكام ليست مسألة قانونية فقط، بل مرتبطة بالواقع العسكري والسياسي الذي يعيشه السودان.

فالعدالة في مرحلة ما بعد النزاعات لا تُقاس فقط بمن تصدر بحقه الأحكام، بل بقدرة المؤسسات على ضمان محاكمات عادلة، ومساءلة جميع الأطراف، واستعادة ثقة المجتمع.

وفي بلد ما تزال فيه القوة العسكرية تحدد حدود النفوذ، يبقى بناء قضاء مستقل أحد أصعب وأهم شروط السلام.

وهبي محمد، رئيس المحكمة الدستورية

الدكتورة زحل الطيب

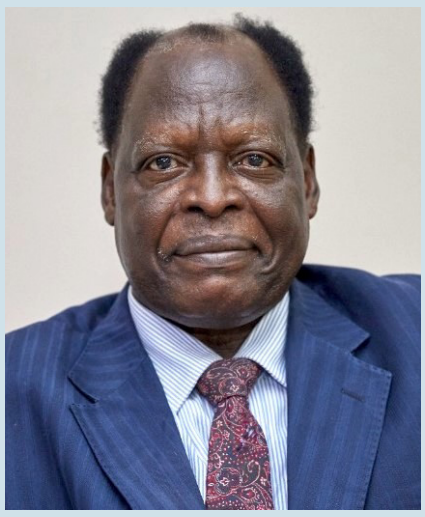

الأستاذ صالح محمود

بريطانيا تستهدف تجارة الذهب لقطع الإمدادات عن طرفي الصراع السوداني

لندن: (ديسمبر)

في خطوة نوعية تستهدف شريان الحياة الاقتصادي للحرب في السودان، فرضت بريطانيا، في 16 يوليو 2026، حزمة جديدة من العقوبات شملت طرفي النزاع، في محاولة لتجفيف منابع التمويل المتدفقة من تجارة الذهب في السودان. واستهدفت حزمة عقوبات شملت 11 فرداً وكياناً متورطين في تمويل الحرب في السودان عبر شبكات تجارة الذهب.

وأفاد بيان صادر عن وزارة الخارجية البريطانية بأن تجارة الذهب باتت المحرك الأساسي للاقتصاد الحربي في السودان، مشيراً إلى أن قيمة الصادرات الرسمية من الذهب بلغت 1.5 مليار دولار خلال العامين 2024 و2025، إلا أن القيمة الحقيقية لهذا القطاع تُقدر بأضعاف هذا الرقم، إذ يتم تهريب كميات مناالذهب بمليارات الدولارات سنوياً عبر قنوات غير شرعية وتُستخدم لتمويل شراء الأسلحة والعمليات العسكرية وأنشطة الجماعات المسلحة.

واستهدفت التدابير الجديدة 11 فرداً وكياناً يُشتبه في تورطهم بشبكات التمويل والشراء والدعم اللوجستي لكل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، في مسعى لقطع الإمدادات المالية التي تغذي الصراع الدائر.

وأوضحت وزيرة الخارجية البريطانية، إيفيت كوبر، أن بلادها تسعى بشكل خاص إلى الضغط على قوات الدعم السريع المنشقة، مع اقترابها من مدينة الأبيض، مؤكدة أن «شعب السودان لا يزال يدفع ثمن حرب لا تغذيها البنادق والمقاتلون فحسب، بل أيضاً التدفقات غير المشروعة للذهب والتمويل الذي يملأ خزائن الطرفين».

وشددت كوبر على أن «هذه العقوبات تستهدف الاقتصاد الحربي السوداني، وستسلط الضوء على أولئك الذين يسعون للربح من هذه الشبكات الظل غير القانونية»، مضيفة: «بينما يشهد العالم التصعيد المقلق حول الأبيض نواصل دعوة قوات الدعم السريع لوقف هجومها، ونؤكد أن من يتسببون في الفظائع سواء في ساحات القتال أو قاعات مجالس الإدارة، سيُحاسبون».

ويأتي هذا التحرك البريطاني بعد يوم من دعوة وزراء خارجية دول مجموعة السبع، ومسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس، الأطراف المتحاربة للسيطرة على المدينة إلى وقف الأعمال العدائية وأي إجراءات قد تؤدي إلى فظائع أو تعريض المدنيين للخطر.

وأعلنت الخارجية البريطانية أن ملف تجارة الذهب سيكون محوراً رئيسياً في قمة التمويل غير المشروع التي تستضيفها لندن في ديسمبر 2026، والتي تهدف إلى بناء تحالف دولي لمكافحة تدفقات الأموال غير المشروعة عالمياً، بما في ذلك تجارة الذهب غير القانونية.

ويُذكر أن البرلمان الأوروبي كان قد أصدر، في 13 يوليو الجاري، قراراً بحظر شراء أو استيراد أو نقل الذهب السوداني المنشأ إلى دول الاتحاد، بالإضافة إلى حظر تقديم الخدمات المرتبطة بهذه المعاملات مثل المساعدة الفنية والوساطة والتمويل. كما حظر القرار بيع أو توريد أو نقل أو تصدير مادتي الزئبق والسيانيد المستخدمة في عمليات تعدين الذهب واستخراجه.

ايفيت كوبر، وزيرة خارجية بريطانيا

أسماء الـ11 المستهدفين بالعقوبات البريطانية

جميع الأفراد والكيانات المستهدفة إما سودانيو الجنسية أو مسجلة في السودان، وتمارس أنشطتها عبر مراكز تجارة الذهب الدولية مثل دبي وهونغ كونغ.

الأفراد (4 أشخاص):

أبو ذر عبد النبي حبيب الله أحمد – «من خلال منصبه في شركة Capital Tap Holding LLC، قدم الدعم للإجراءات أو السياسات أو الأنشطة التي تهدد السلام والاستقرار والأمن في السودان، وقدم خدمات مالية ووفر الأموال والموارد الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في هذا النشاط، حيث لعبت شركة Capital Tap Holding LLC والشركات التابعة لها دوراً مهماً في توريد الأموال والأسلحة لقوات الدعم السريع، أحد الأطراف الرئيسية في الصراع في السودان».

مازن قمر الدين محمد فضل الله – «متهم بالعمل في مجال المشتريات لصالح قوات الدعم السريع عبر شركات منها GSK Advanced Company وTradive General Trading وAl Jil Al Qadem General Trading. وهو النشاط الذي يهدد السلام والاستقرار والأمن في السودان. ومن خلال مناصبه في هذه الشركات قدم خدمات مالية ووفر الأموال والموارد الاقتصادية لصندوق الدعم السريع».

أحمد هاشم حمد البشير –«مرتبط بشخصين متورطين، شركة GSK Advanced Company والقوني دقلو، وقد قدم، من خلال ملكيته لشركة Aoun Commercial Brokers LLC ومنصبه في شركة GSK Advanced Company، خدمات مالية ووفر الأموال والموارد الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في العمل أو السياسة أو النشاط الذي يهدد السلام والاستقرار وأمن السودان، حيث لعبت تلك الشركات دوراً في توفير الأموال والموارد لقوات الدعم السريع أحد الأطراف الرئيسية في الصراع في السودان. متهم بالعمل في مجال المشتريات لصالح قوات الدعم السريع وتوفير التمويل والمعدات والدعم اللوجستي عبر شركات في الإمارات».

أحمد عبد الله – «مرتبط بمنظومة الصناعات الدفاعية والعمل في مجال المشتريات لصالح القوات المسلحة السودانية. وكان يقدم الدعم للإجراءات أو السياسات أو الأنشطة التي تهدد السلام والاستقرار والأمن في السودان بسبب مشاركته في شراء الأسلحة للقوات المسلحة السودانية».

الكيانات (7 كيانات)

Prodigious Real Estate Management Supervision Services (“PRODIGIOUS”) –«من خلال ارتباطها بقوات الدعم السريع، المسؤولة عن الإجراءات أو السياسات أو الأنشطة التي تهدد السلام والاستقرار والأمن في السودان. قدمت شركة PRODIGIOUS، من خلال روابطها مع أبو ذر عبد النبي حبيب الله أحمد وشبكته من الشركات بما في ذلك Capital Tap Holding LLC، الدعم للإجراءات أو السياسات أو الأنشطة التي تهدد السلام والاستقرار والأمن في السودان بما في ذلك من خلال توفير الأموال والموارد الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في مثل هذا النشاط.

Aoun Commercial Brokers LLC –«جزء من شبكة من الشركات المرتبطة بقوات الدعم السريع، ومن خلال ارتباطها بشبكة الدعم المالي واللوجستي لقوات الدعم السريع، قدمت الدعم للإجراءات أو السياسات أو الأنشطة التي تهدد السلام والاستقرار والأمن في السودان، وقدمت الخدمات المالية ووفرت الأموال والموارد الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في مثل هذا النشاط، حيث لعبت هذه الشبكة دوراً مهماً في توفير الأموال والموارد لقوات الدعم السريع، أحد الأطراف الرئيسية في الصراع في «السودان Natwest Logistics LLC – « مرتبطة بشخص مشارك، وهو شركة GSK Advanced Company Ltd، ولأنها، كجزء من شبكة من الشركات المرتبطة بقوات الدعم السريع ومن خلال ارتباطها بشبكة الدعم المالي واللوجستي لقوات الدعم السريع، قدمت خدمات مالية ووفرت الأموال والموارد الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في العمل أو السياسة أو النشاط الذي يهدد السلام والاستقرار وأمن السودان، حيث لعبت هذه الشبكة دوراً مهماً في توفير الأموال والموارد لقوات الدعم السريع».

Portex Trade Limited – « مرتبطة بمنظومة الصناعات الدفاعية وتدعم النشاط الذي تشارك فيه القوات المسلحة السودانية وتشارك في توريد السلع العسكرية أو التكنولوجيا العسكرية أو المواد المتعلقة بهذه السلع أو التكنولوجيا إلى السودان (وخاصة القوات المسلحة السودانية)، وبالتالي تشارك في نشاط يهدد السلام والاستقرار والأمن في السودان».

شركة أم درمان للتعدين – OMDURMAN MINING « متهمة بتوفير الأموال أو الموارد الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في العمل أو السياسة أو النشاط الذي يهدد السلام والاستقرار والأمن في السودان، حيث إنها، باعتبارها شركة لتعدين الذهب تعمل في الأراضي التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية ومملوكة جزئياً لشركة سودامين المحدودة المملوكة للدولة، قد زودت القوات المسلحة السودانية بإيرادات من الذهب. والقوات المسلحة السودانية هي أحد الأطراف الرئيسية في الصراع في السودان.»

شركة أرياب للتعدين – ARIAB») « قدمت خدمات مالية أو وفرت أموالاً أو موارد اقتصادية يمكن أن تساهم في عمل أو سياسة أو نشاط يهدد السلام والاستقرار والأمن في السودان. وعلى وجه التحديد، قامت شركة أرياب، باعتبارها شركة تعدين متعددة المعادن كبرى مملوكة للدولة في السودان، بتزويد القوات المسلحة السودانية بإيرادات من الذهب والمعادن الأخرى المتنازع عليها».

شركة سودامين المحدودة – SUDAMIN“) Sudamin Company Limited”)» وفرت أموالاً أو موارد اقتصادية يمكن أن تساهم في النشاط الذي يهدد السلام والاستقرار والأمن في السودان. وعلى وجه التحديد، قامت شركة سودامين، باعتبارها شركة كبرى لتعدين الذهب مملوكة للدولة في السودان ولها صلات بشركات تعدين أخرى مملوكة للقوات المسلحة السودانية، بتزويد القوات المسلحة السودانية بإيرادات من ذهب الصراع».

العقوبات تشمل تجميد الأصول بهدف قطع شبكات تمويل الصراع في السودان و(ديسمبر) تورد أسماء الـ11 المستهدفين بالعقوبات البريطانية وتفاصيل التهم الموجهة لكلٍ منهم

واشنطن تفرض عقوبات إضافية على السودان على خلفية استخدام أسلحة كيميائية

واشنطن: (ديسمبر)

أعلنت الولايات المتحدة في السابع عشر من يوليو عن فرض عقوبات إضافية على السودان على خلفية مزاعم بأن الجيش السوداني قد استخدم أسلحة كيميائية في حربه مع قوات الدعم السريع. وقد دخلت تلك العقوبات حيز التنفيذ يوم الاثنين 20 يوليو عام 2026م. وتشمل العقوبات قيوداً اقتصادية ومالية وتجارية تلزم الولايات المتحدة بمعارضة القروض الدولية والمساعدات المالية والفنية المقدمة للسودان، مع استثناء المساعدات الغذائية الأساسية والمعونات الإنسانية العاجلة. وقد فُرضت هذه العقوبات بموجب «قانون الرقابة على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقضاء على الحروب لعام 1991».

وقالت الإدارة الأمريكية إن الحكومة السودانية أخفقت في الامتثال لمتطلبات قانون الرقابة على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقضاء على أسلحة الحرب في غضون المهلة المحددة بثلاثة أشهر، وأن السودان قد انتهك اتفاقية الأسلحة الكيميائية من خلال نشر أسلحة كيميائية في عام 2024، علماً بأن السودان قد صادق على الاتفاقية في عام 1999. ولم تقدم واشنطن أي تفاصيل حول مكان أو توقيت وقوع الهجمات الكيميائية.

وقد رفضت الحكومة السودانية تلك العقوبات ووصفتها بأنها إجراءات أحادية وغير قانونية. وجاء في بيان أصدرته وزارة الخارجية السودانية أن «على الولايات المتحدة اتباع الإجراءات القانونية الدولية المرعية والوفاء بالتزاماتها الثنائية عبر تقديم أي أدلة تؤيد تلك المزاعم». واتهمت الوزارة واشنطن بتجاوز الآليات الدولية المعترف بها وتقويض الشرعية الدولية بفرضها ما وصفته بإجراءات غير قانونية تستند إلى «ادعاءات كاذبة» ضد القوات المسلحة السودانية. وجددت الحكومة إنكارها لمزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية مؤكدة أنها لا أساس لها وتعتمد على مصادر إعلامية مجهولة. وقالت الوزارة إن السودان أبدى استعداده للتعاون بشكل إيجابي مع الولايات المتحدة للتحقيق في هذه الادعاءات من خلال الإجراءات الفنية وإجراءات التحقق المناسبة.

وكانت تقارير صحفية نشرتها العام الماضي كل من (نيويورك تايمز، فرانس برس) قد أوردت بأن الجيش السوداني أسقط في العام 2024 عدة براميل من غاز الكلورين على مصفاة النفط بالجيلي ومناطق أخرى، وقد تم ذلك «بتوجيهات مباشرة من قائد الجيش عبد الفتاح البرهان». وفي العام 2016 واجه الجيش السوداني اتهامات مماثلة حين اتهمت منظمة العفو الدولية قوات الحكومة والميليشيات المتحالفة معها باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في دارفور. وقد رفضت الحكومة السودانية هذه الاتهامات مراراً ووصفتها بأنها «لا أساس لها من الصحة»، ورفضتها باعتبارها «ذات دوافع سياسية».

تفاصيل العقوبات

«عملاً بالمادة 307 (ب) من قانون الرقابة على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقضاء على الحروب لعام 1991 (البند 22 من القانون الأمريكي، المادة 5605(ب))، قرر وكيل وزارة الخارجية لشؤون الحد من التسلح والأمن الدولي، بتاريخ 23 يونيو 2026، فرض عقوبات إضافية على السودان. ونتيجة لذلك، تُفرض بموجب هذا العقوبات الإضافية التالية:

1. المساعدات عبر بنوك التنمية متعددة الأطراف:

تعارض حكومة الولايات المتحدة، وفقاً للمادة 701 من قانون المؤسسات المالية الدولية (البند 22 من القانون الأمريكي، المادة 262 د)، منح أي قرض أو مساعدة مالية أو فنية للسودان.

وقد قرر وكيل وزارة الخارجية لشؤون الحد من التسلح والأمن الدولي أن من المصالح الجوهرية للأمن القومي للولايات المتحدة التنازل عن تطبيق هذه العقوبة على القروض أو المساعدات المالية أو الفنية المقدمة للسودان والتي تخدم الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيه.

2. قيود إضافية على التصدير:

تُستخدم الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 6 من قانون إدارة الصادرات لعام 1979 لحظر تصدير جميع السلع والتقنيات الأخرى إلى السودان (باستثناء المواد الغذائية والسلع والمنتجات الزراعية الأخرى).

وقد قرر وكيل وزارة الخارجية لشؤون الحد من التسلح والأمن الدولي أن من المصالح الجوهرية للأمن القومي للولايات المتحدة التنازل عن تطبيق هذه العقوبة فيما يتعلق بالبنود غير المدرجة في قائمة مراقبة التجارة (CCL). كما تم التنازل جزئياً عن القيود للسماح بالترخيص لصادرات أو إعادة تصدير السلع أو التقنيات المدرجة في قائمة مراقبة التجارة (CCL) إلى السودان ضمن الفئات التالية:

استثناءات الترخيص:

يمكن الترخيص لصادرات وإعادة تصدير السلع أو التقنيات المدرجة في قائمة مراقبة التجارة بموجب استثناءات الترخيص CCD وGOV وENC وBAG وTMP وRPL وTSU وACE، على النحو الموضح في الجزء 740 من البند 15 من اللوائح الفيدرالية.

سلامة الطيران:

يمكن الترخيص لصادرات وإعادة تصدير السلع أو التقنيات المدرجة في قائمة مراقبة التجارة بموجب ترخيص جديد عندما يكون ذلك ضرورياً لسلامة طيران الطيران المدني للركاب ذي الأجنحة الثابتة، شريطة أن تُصدر هذه التراخيص بما يتسق مع سياسة تراخيص التصدير للسودان السارية قبل تاريخ هذا القرار.

الصادرات/إعادة التصدير النظرية:

يمكن الترخيص لصادرات وإعادة تصدير السلع أو التقنيات المدرجة في قائمة مراقبة التجارة بموجب تراخيص جديدة للصادرات وإعادة التصدير النظرية لصالح المواطنين السودانيين، شريطة أن تُصدر هذه التراخيص بما يتسق مع سياسة تراخيص التصدير للسودان السارية قبل تاريخ هذا القرار.

الفروع المملوكة بالكامل لشركات أمريكية وأجنبية:

يمكن الترخيص لصادرات وإعادة تصدير السلع أو التقنيات المدرجة في قائمة مراقبة التجارة بموجب تراخيص جديدة للصادرات وإعادة التصدير إلى الفروع المملوكة بالكامل لشركات أمريكية وأجنبية في السودان، شريطة أن تُصدر هذه التراخيص بما يتسق مع سياسة تراخيص التصدير للسودان السارية قبل تاريخ هذا القرار.

أما طلبات التراخيص لجميع الصادرات أو إعادة التصدير أو عمليات النقل (داخل البلاد) الأخرى لبنود مدرجة في قائمة مراقبة التجارة إلى السودان، فستتم مراجعتها وفق مبدأ «افتراض الرفض».

وتظل صادرات السلع والتقنيات الحساسة للأمن القومي إلى السودان خاضعة للعقوبات المنصوص عليها في المادة 307(أ)(5) من القانون، على النحو الموصوف في إشعار السجل الفيدرالي الصادر بتاريخ 27 يونيو 2025. واتساقاً مع ما سبق، ستتم مراجعة جميع التراخيص الأخرى لتصدير وإعادة تصدير ونقل (داخل البلاد) السلع والتقنيات الحساسة للأمن القومي وفق مبدأ «افتراض الرفض».

3. إجراءات بشأن الطيران:

تتخذ وزارة النقل جميع الخطوات اللازمة لتعليق صلاحية شركات الطيران الأجنبية المملوكة أو الخاضعة لسيطرة حكومة السودان لمزاولة النقل الجوي الأجنبي من أو إلى الولايات المتحدة.

وتتولى الإدارات والوكالات المعنية في حكومة الولايات المتحدة تنفيذ هذه التدابير، وستظل سارية المفعول لمدة عام واحد على الأقل وحتى إشعار آخر.

العقوبات.. أبعادها وتداعياتها المحتملة

العقوبات الأمريكية الجديدة استهدفت بشكل مباشر النظام المالي وقطاعات حيوية أخرى في خطوة ستعيد البلاد تدريجياً إلى دائرة العزلة الاقتصادية. وتُلقي هذه العقوبات بظلال قاتمة على الاقتصاد السوداني المنهك، حيث ستتفاقم العزلة المصرفية الدولية عبر قطع صلة المصارف الوطنية بالنظام المصرفي العالمي وتعطيل التحويلات الرسمية، مما قد يدفع السودان بصورة أكبر نحو استخدام بدائل مثل التسويات باليوان. ويتزامن ذلك مع حظر تقني يطال برامج «السوفت وير» سينعكس مباشرة على البنية التحتية المصرفية والمعدات والبرمجيات مما سيعقد تحديث نظم الدفع الوطنية مثل (EBS) والسويتش الوطني أو حتى صيانة الأنظمة القائمة. ويمتد الأثر ليشمل تجفيف منابع التمويل الدولي عبر «الفيتو» الأمريكي على القروض والضمانات الائتمانية، وهذا يعني إغلاقاً أي مسار لإعادة هيكلة الديون أو الحصول على تسهيلات من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. ويُتوقع أن تؤثر العقوبات سلباً على قدرة الحكومة على حشد التمويل الخارجي اللازم لتنفيذ خطط إعادة الإعمار وإعادة بناء ما دمرته الحرب.

ويشمل الحظر كذلك قطع غيار الطائرات والمعدات الثقيلة ذات المنشأ الأمريكي، وهو ما يهدد بشلل قطاعات النقل والخدمات الحيوية. وتتجلى التداعيات المعيشية في الانهيار المتسارع لقيمة الجنيه السوداني وتصاعد معدلات التضخم المفرط، مما سيفاقم النقص الحاد في السلع الأساسية كالقمح والدواء والوقود. وبذلك لن ينحصر أثر الحزمة العقابية في تجفيف موارد تمويل الحرب، بل سيمتد ليؤثر سلباً على المواطن الذي تحمل العبء الأكبر للعقوبات المفروضة على بلاده وعلى مدى عقود خلت. فهذه العقوبات ستزيد من معاناة المواطنين وتفاقم الأزمة المعيشية وتُضعف قدرة المواطن الشرائية وتسهم في ارتفاع معدلات الفقر. كل ذلك سيدفع الدولة للبحث عن بدائل اقتصادية معقدة ومكلفة لتجاوز جدار العزلة الدولية الذي تفرضه هذه العقوبات.

الرئيس الامريكي دونالد ترامب

وعلى الصعيدين الدبلوماسي والقانوني، تأتي هذه الحزمة الجديدة من العقوبات لتضع السودان أمام تحدٍ دبلوماسي وقانوني هو الأشد تعقيداً منذ عقود، حيث تجاوزت الضغوط الأمريكية حدود الإدانات السياسية لتصل إلى مرحلة الحصار المالي والتقني المنهج بموجب قوانين صارمة لمكافحة أسلحة الدمار الشامل. وبينما تحاول واشنطن الموازنة بين «مصالح الأمن القومي» واستثناء الاحتياجات الإنسانية الأساسية لتجنب تفاقم الأزمة المعيشية، فإن مبدأ «افتراض الرفض» الذي بات يحكم الصادرات الحساسة وتكنولوجيا الطيران، يضيق الخناق بشكل غير مسبوق على قدرات الدولة السودانية ويزيد من عزلتها الدولية. ومع إصرار الخرطوم على نفي هذه المزاعم جملة وتفصيلاً ومطالبتها بأدلة ملموسة تتجاوز التقارير الإعلامية، يبقى ملف الأسلحة الكيميائية ورقة ضغط استراتيجية قد تغير مسار النزاع الحالي وتفتح الباب أمام إجراءات دولية أكثر صرامة تحت مظلة الأمم المتحدة. ورغم أن هذه العقوبات أحادية الجانب وليست ذات صفة دولية، إلا أن الولايات المتحدة غالباً ما ستدفع أطرافاً أخرى إلى الالتزام بها مما سيعمق من آثارها السلبية.

**** كريستوفر ت. يو: مساعد الوزير- ديوان ضبط الأسلحة ومنع انتشارها- وزارة خارجية الولايات المتحدة».**

بيوت الأشباح.. بيوت سيئة السمعة

المهندس عادل سيد أحمد يروي تفاصيل اعتقاله وتعذيبه في سجون النظام الإسلامي

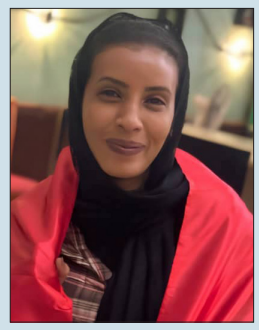

شيماء تاج السر المحامية

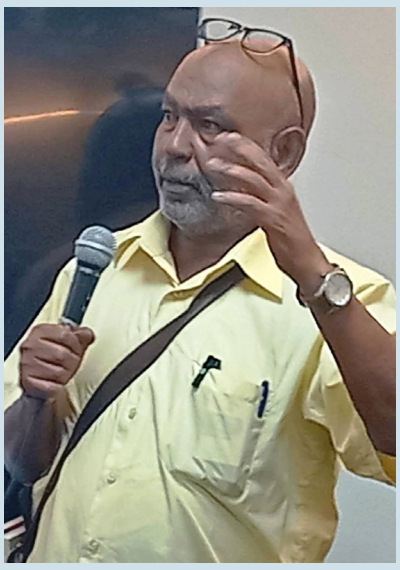

المهندس عادل سيداحمد

المهندس عادل سيداحمد والأستاذة شيماء تاج السر

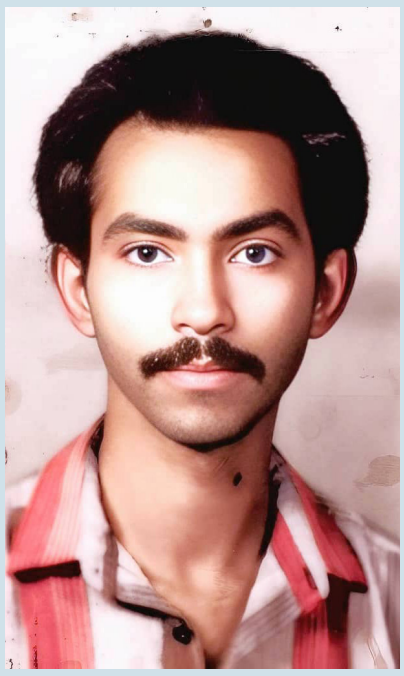

المهندس عادل سيداحمد، صورة ارشيفية

المولد والنشأة جنوب الخرطوم

أنا عادل محمد سيد أحمد الحسن، والاسم المتداول ككاتب عادل سيد أحمد، من مواليد جنوب الخرطوم، من الديم ثم انتقلت إلى الكلاكلة. في بواكير حياتي لم أفارق جنوب الخرطوم، وبعد الزواج سكنت بحري. أنا مهندس بالمعاش، تفرغت للكتابة وإدارة دار أرام للنشر. أنا أب لثلاثة أبناء: ولدين وبنت. خلفيتي يسارية منذ النشأة؛ كان والدي عضوًا في الحزب الشيوعي حتى عام 1970، وتشربت بالثقافة والأدبيات اليسارية. انتميت لليسار رسميًا في 1986 للجبهة الديمقراطية للطلاب بجامعة الخرطوم، ثم انتميت للحزب الشيوعي في جامعة الخرطوم واستمررت فيه حتى وقت قريب.

مطحنة الملح.. البداية التي قادت إلى الاعتقال

اعتقلت عام 1994، وكان عمري 28 عامًا. كنت مهندسًا بلا عمل، وبلا عمل هنا مجازًا لأني كنت أدير مطحنة ملح مع والدي في الكلاكلة. تم اعتقالي بصورة مرتبطة بمظاهرة كان قد دعا إليها التجمع الديمقراطي في 25 مايو 1994. كنت مسئولًا عن ترتيبات المظاهرة في منطقة الكلاكلة القبة. وقبل يوم، مشيت واستلمت المنشورات التي خُطِّط لتوزيعها في المظاهرة، وجئت بها إلى الطاحونة. فوجئت بعد ذلك بوقت قصير بوالدي يخبرني أن أفراد الأمن داهموا الطاحونة وصادروا المنشورات وضربوا العامل ابن الجنوب، جميس، ضربًا مبرحًا وهدَّدوا والدي وقالوا له: «تعالَ إلينا غدًا». لقد بحثت عن جيمس كثيراً بعد إطلاق سراحي وكتبت له إهداءً في كتابي (في الضواحي وطرف المداين).

تسليم النفس بدلاً من الاعتقال: مشهد مع الوالد

في صباح اليوم التالي، ذهب والدي للأمن حسب الاستدعاء، وذهبت إلى الطاحونة وقمت بأخذ بعض الملح لتوصيله لتاجر بمنطقة الشجرة ثم واصلت للخرطوم إلى مكتب زميلنا محمد عثمان عمر المحامي. نصحني الزملاء بالتعامل مع الاعتقال بحذر. بعد أن رجعت للمنزل قلت لجدتي التي كانت قلقة على والدي: «الناس ديل دايرني أنا وأبوي حيرجع بالليل لو ما رجع أنا الصباح بمشي أسلم نفسي عشان أبوي يرجع». جاء والدي بالليل وقال: «الناس ديل دايرنك، بكرة تمشي ليهم». في الصباح مشينا أنا ووالدي، وبعد قليل في الاستقبال أدخلوني إلى الداخل ولم أرَ والدي منذ تلك اللحظة حتى خروجي من المعتقل.

شمال القسم الشمالي: أولى محطات التعذيب

بدأ التحقيق لعدة أيام، ثم النقل والاعتقال في بيت الأشباح. هناك وجدت أربعة من الزملاء من الكلاكلة: عماد بني، الفاضل بندي، ناظم من أولاد الشجرة، ورابع نسيت اسمه. في مبنى شمال القسم الشمالي، تعرضت لتحقيق متواصل تخلله تعذيب بأشكال مختلفة، مكثت فيه ثلاثة أيام. في اليوم الرابع عصرًا، تم نقلي لرئاسة جهاز الأمن في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بواسطة عبدالغفار الشريف الذي كان دفعتي في الجامعة وعلى علم بنشاطي النضالي، ولذلك تمكن من أن يربط لهم الحدث بتاريخي السياسي في الجامعة. هناك استمر التحقيق لخمس ساعات.

> **تم نقلي لرئاسة جهاز الأمن في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بواسطة عبدالغفار الشريف والذي كان دفعتي في الجامعة وعلى علم بنشاطي النضالي، لذلك تمكن من أن يربط لهم الحدث بتاريخي السياسي في الجامعة**

بيت الأشباح: الاستقبال بالضرب والخراطيش

جاءت عربة بيت الأشباح وساقوني معصوب العينين. كان الاستقبال بالحفلة ضرب مبرح بخراطيش المياه السوداء وإهانات وألفاظ نابية. طلبوا منا عمل رياضة قاسية مثل «أرنب نط» والحَبْو، وكانوا يهددوننا بإدخال أرجلنا في شوال مليء بالعقارب، في الواقع كامو يجبروننا على إدخال أرجلنا في جوال مليء بورق شجر النيم، لم نكن نعرف وقتها أنه «صفق نيم أم عقارب». اعتقالنا كان في 1994 بعد مقتل الدكتور علي فضل في 1990، مما قلل من وقع التعذيب على المعتقلين، إذ صاروا يحسبون حساباً ألا يموت أحد في أيديهم. إحدى الحيل التي مارستها عليهم أني قلت إن «بطني تاعباني، والكضبة البيضاء خففت عني التعذيب».

العصافير في الزنازين

وصلت إلى بيت الأشباح وبدأ التعذيب من الثامنة صباحًا إلى الثامنة مساءً. طيلة الوقت وأنا أتعرض للضرب المتواصل، ثم وضعت في زنزانة رقم 12 أو 13، جوار زنزانة الشاعر محجوب شريف. أول ما دخلت الزنزانة نمت طويلاً لأني شعرت أني انتهيت من فترة التحقيق، وهي أصعب فترة. الزنزانة بلا فراش، تنام على البلاط، لا تهوية فيها؛ الشبابيك عالية وصغيرة، وكان الوقت صيفًا شديد الحرارة لدرجة أننا أصبنا جميعاً «بحمو النيل» (مرض جلدي مرتبط بالارتفاع الشديد في درجات الحرارة). كانت 18 زنزانة بشكل حدوة حصان. في قسم آخر صالتان، إحداهما اسمها «مجلس الوزراء»، كانت تأتينا منها ثلاث وجبات. الرغيف كان يُجلب كله في الصباح في كيس يُربط في الزنزانة. وكانوا يسموننا «العصافير». مرة في عيد الأضحى أتوا بأربعة خرفان، ربطوها بالليل فباتت ثلاثة، وفي الصباح صارت اثنين، وعرفنا أن العساكر هم الذين صادروا الخرفان.

صباح العيد توقعنا أن يكون الفطور فطور عيد، المفاجأة جاءتنا الوجبة الساعة 2 ظهر عبارة عن فتة ومن فوقها عظم لكل شخص داخل الزنزانة، وفي الانفرادي صحن فتة صغير وعظمة واحدة.

الجلادون بين التكفير والوحشية

لو أهلك أتوا لك بأكل، ما كانوا يدخلونه لك بل يصادرونه. بعد أن خرجت من بيت الأشباح عرفت الأشياء التي جلبها لي أهلي من لحم ولبن مجفف وغيره. «المويه» كانت موجودة لكن ليست باردة، والشاي متوفر لكن لا قهوة. الزنازين متفاوتة المساحات؛ زنزانة تسع فرداً واحداً للحبس الانفرادي، وأخرى تتسع لأعداد كبيرة. الزنزانة 18 كانت مختصة بالأمن الاقتصادي. مسئول البيت كان ضابط صف اسمه جدو، والباقون عساكر بأسماء حركية. في كل زنزانتين أو ثلاث يوجد فرد واحد يتعامل معك بشكل جيد، والباقون خشنون جدًا. عندنا كان اسمه موسى، كان يفتح لنا باب الحمام في غير وقت الحمام ويرسل لنا رسائل. من أسماء الجلادين: عبدالرحيم، هاشم، حسن، وأبوبكر والاسم الغريب الوحيد كُبُك - وهي أسماء حركية.

> **شهدنا في بيوت الأشباح كل أنواع التعذيب الجسدي والنفسي ومنها الضرب بالخرطوش.. ومرة وضعوا المسدس في رأسي وقالوا لي «تشهَّد»، ومرة هددوني بأني لن أرى أبي مجددًا**

شهادات من الجحيم

شهدنا في بيوت الأشباح كل أنواع التعذيب الجسدي والنفسي ومنها الضرب بالخرطوش، ومرة وضعوا المسدس في رأسي وقالوا لي «تشهَّد»، ومرة هددوني بأني لن أرى أبي مجددًا. بعد شهر ذهبوا بي إلى موقف شندي للتحقيق.. وكل تحقيق معه تعذيب. في بيت الأشباح تستمر الإهانات والاستفزازات، كانوا يضربون بالخرطوش الأسود باب الحمام على من فيه وخاصة كبار السن، وكانوا يسيئون إليهم أمامنا ولا نستطيع فعل شيء، وهذا من أقسى الأشياء. شاهدنا التعذيب على آخرين، كالطريفي الطاهر الذي كانت أرجله مسلوخة وملفوفة بشاش مليء بالدم. سألت سليمان خضر -رجل متقدم في السن من كوادر الحزب الشيوعي- بعد أن جاء من التحقيق: «إن شاء الله الناس دبل ما آذوك؟» ردَّ بلهجة شايقيَّة: «جروا لي خصيتي اليمنى لحدي ركبتي بالزردية».

وجوه في الزنازين رفقاء العذاب

في اليوم الأول احتجزوني في زنزانة 12 جوار زنزانة الشاعر محجوب شريف، ثم حولوني للزنزانة 2، حيث وجدت الملازم معاش الصادق محمد علي، من ضباط جيش الأمة، وشيخ كامل من أنصار السنة، وشيخ شمس الدين، وعادل مكي من الشباب الشيوعيين. ثم نقلوني للزنزانة 5، حيث وجدت صلاح سمعريت، وعبدالفتاح الرفاعي، وياسر النعمة من شباب حزب الأمة، وعاطف الريح عضو سكرتارية الجبهة الديمقراطية. من الزنزانة 5 أطلق سراحي بعد أربعة أشهر.

> **تجربة بيوت الأشباح في السودان - على مرارتها وخصوصيتها وكونها دخيلة على أخلاق وعرف الشعب السوداني والتجربة السياسية - لا تنفصل عن المشروع الظلامي للجبهة الإسلامية القومية**

كيف يكسر التعذيب الخوف؟

الجلادون كانوا يعتبروننا كفارًا، وتعذيبنا يدخلهم الجنة، أدمغتهم مغسولة، ويبدو كلهم عساكر ما عدا جدو. كانوا وحوشًا يتلذذون بالتعذيب. واحد اسمه حسن كان يستمتع بالإساءة ليلاً، يأتي ويطوبر معتقلًا بعينه ويقول كلامًا فارغًا، وأنت مضطر تسمعه وترد عليه إن لم ترد سيتم إخراجك للخارج وممارسة كل أنواع التعذيب من جديد. انكسر إبهام يدي اليسرى وجُبر هناك دون علاج. إذا بلّغت بمرضك، يذهبون بك للطبيب بعد يومين أو حسب الترتيب - هو بكون مساعد طبي أو مثل ذلك. كانوا يأتون بأكل خاص للمرضى.. صلاح سمعريت كان عنده سكري وكان يطالب بالأكل الخاص، ويهديه لكبار السن.

في حالة الاعتقالات الجماعية كانوا يعذبون الناس جماعياً؛ وممكن يأمرون أي واحد منا: «أدي التاني كف»، أو «اركب في ظهر دا». وأتذكر في مرة أن سليمان خضر غضب غضبًا شديدًا عندما طلبوا منه ركوب ظهر زميله.

بعد ما طلعنا، قال فاضل بنده إنه في القسم الشمالي كنت أوصيه وأنا مقبل على الحيطة أن يصمد وأن وصيتي هذه منحته القوة. هناك الخوف يقل ويأتي نوع من الصمود والجسارة، وتكتشف أنهم هم الضعفاء.

العدالة الغائبة.. حين يصطدم الحق بالسلطة الظلامية

تقدمت بمعاونة الجبهة الديمقراطية ولجنة العون القانوني لمساندة ضحايا التعذيب للقضاء السوداني، وحققوا معي وسردت الوقائع وحددت المتهمين وجهزت شهودي، لكن القضية لم تمضِ لأن الإخوان مسيطرون على الأجهزة العدلية. لن تتحقق العدالة دون تنزيل كامل شعارات ثورة ديسمبر على أرض الواقع، وتحرير النيابة العامة والهيئة القضائية، لأنهم سيلجأون لأجهزة تماطل في تنفيذ العدالة. العدالة الانتقالية ممكنة، لكن القضايا تكاثرت: قضايا بيوت الأشباح، فض الاعتصام، قتل المتظاهرين، جرائم الحرب. طالما هم موجودون، فلا حل لسلسلة جرائمهم.

رسالة إلى العالم: وقفة ضد وهم الجنة بالتعذيب

تجربة بيوت الأشباح في السودان - على مرارتها وخصوصيتها وكونها دخيلة على أخلاق وعرف الشعب السوداني والتجربة السياسية - لا تنفصل عن المشروع الظلامي للجبهة الإسلامية القومية. أدعو كل شرفاء العالم من مناضلين ومناضلات أن يقفوا سدًا منيعًا أمام الفكر الظلامي والإرهاب الديني، سواء كان حركات الإخوان المسلمين أو غيرها، ضد هذا الوهم المقدس بأن إيذاء الآخرين يدخلهم الجنة. هذه قضية إنسانية يجب أن تعلو على كل المنابر، وأن يكون اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب يومًا كبيرًا يساهم فيه الجميع.

لا حل دون هزيمة المشروع الظلامي

الجيل الجديد واعٍ ومدرك، استطاع إسقاط هذه الجبهة الإسلامية القومية وبرنامجها، لكنه نبت من جديد وتآمر على الثورة. إن ما تم في السودان 2018 هو رد على هذه التجربة الظلامية، وسيستمر لأن الإخوان أنفسهم مستمرون. بانقلاب 25 أكتوبر 2021، عاد الإخوان للخلية الأمنية وجهاز المخابرات، وعاد اعتقال المناضلين وتعذيبهم وتصفيتهم واعتبارهم كفارًا. الإخوان جسم مريض يجب استئصاله، ويجب مواصلة النضال ضدهم وضد أي نظام مماثل. الحل هو في هزيمة مشروعهم السياسي والاجتماعي والأخلاقي والديني، ولابد من إبعادهم من دوائر النفوذ في أي مكان.

اعتـــذار واجـــب

بعد نشر الصحيفة في عددها رقم 62 في صفحة «قضايا» شهادة الأستاذ عدلان عبدالعزيز حول اعتقاله في تسعينات القرن الماضي من قبل أجهزة أمن نظام الإنقاذ الدموي، تلقينا منه توضيحاً يفيد بأنه لم يستخدم مفردة «انكسر» في وصف حالة رفيقه في المعتقل، أروب، ابن جنوب السودان العزيز.

وتعتذر (ديسمبر) للأستاذ عدلان عبد العزيز عن هذا الخطأ غير المقصود الذي وقع فيه محرر الصفحة. ونؤكد من جانبنا أن تدخل المحرر في تلك الجزئية المذكورة، لا يعبر عما أراده الأستاذ عدلان عبد العزيز ونتفق معه بأن إيراد مفردة «انكسر» في ذلك السياق لم يكن موفقاً.

حينما تتحدث الأرقام فلتصمت الأوهام (1-4)

الإجماع التاريخي ومفارقة خطاب الكراهية

لواء شرطة (م)
د.عصام الدين عباس أحمد
مستشار تكنولوجيا المعلومات ونظم تحليل البيانات

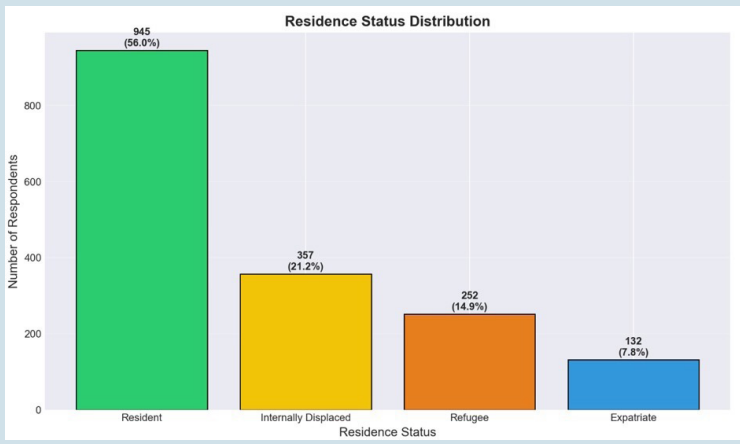

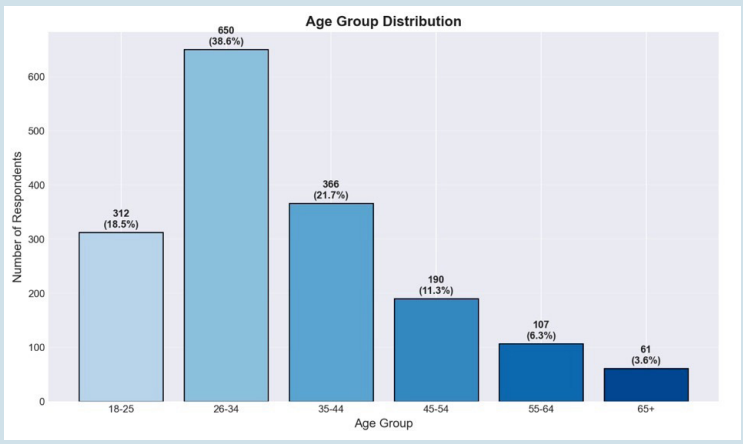

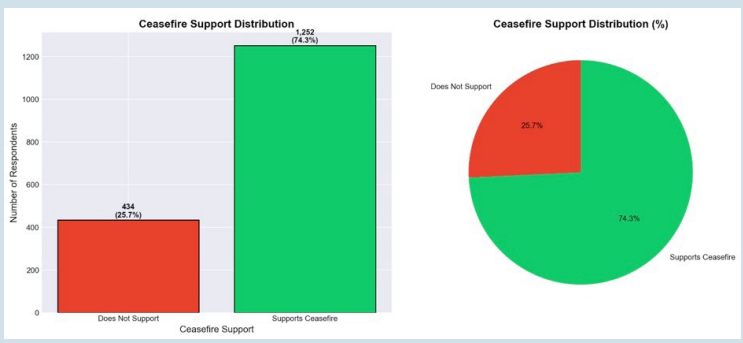

من أبرز التحديات التي تميز الثقافة الشفاهية في السودان الميل إلى إطلاق الأحكام العامة والاستنتاجات المبنية على الرغبات والانطباعات الشخصية أكثر من اعتمادها على الأدلة العلمية. فكثيراً ما يبدأ أي نقاش حول قضية عامة بأرقام ونسب وإحصاءات تبدو للوهلة الأولى دقيقة في تأكيد على أن قوة الحجة لا تكتمل إلا إذا استندت إلى بيانات رقمية. غير أن هذه الأرقام، في كثير من الأحيان، لا تكون نتاجاً لدراسة منهجية، وإنما تستند إلى ملاحظات محدودة أو رغائبية أو تجارب شخصية لا تسمح بتعميم النتائج.

وقد سبق أن رويت في مقال سابق قصة أحد أقاربي الذي عاش معظم حياته في قريتنا ولم يغادرها إلا بعد أن أصبح كهلاً. وعندما زار مدينة بربر، التي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات، عاد بانطباع عميق مفاده أن «الكون واسع». لم يكن هذا الاستنتاج تعبيراً عن رغبة أو مبالغة، وإنما كان نتيجة طبيعية لمحدودية التجربة والبيانات التي امتلكها.

وهكذا كثيراً ما تتشكل تصوراتنا حول الواقع؛ إذ نبني أحكاماً عامة على نطاق ضيق من الخبرة، فتأتي استنتاجاتنا منحازة أو متطرفة، رغم حسن النية.

لهذا السبب، تظل الدراسات العلمية الميدانية الوسيلة الأكثر موثوقية لفهم اتجاهات الرأي العام، خصوصاً في القضايا الوطنية الكبرى.

ضربة البداية: عينة تمثل السودان

انطلاقاً من هذا المبدأ، أطلقت مجموعة المناصرة لأجل السلام ونداء سلام السودان دراسة ميدانية واسعة لاستطلاع تصورات السودانيين حول الحرب والسلام.

وكانت الخطوة الأولى تتمثل في اختيار عينة تمثل المجتمع السوداني بصورة علمية. لذلك روعي التوزيع الديموغرافي للسكان عبر الولايات الثماني عشرة، مع مراعاة النوع الاجتماعي، وحالة الإقامة (مستقرون، نازحون، لاجئون، مهاجرون)، والمستوى التعليمي، ومستوى الدخل، وحجم الأسرة، إلى جانب متغيرات ديموغرافية أخرى.

وبعد دراسة خصائص المجتمع المستهدف، خلص الخبراء المشرفون على الدراسة إلى أن العينة الطبقية العشوائية (Stratified Random Sample) هي الأنسب لضمان تمثيل مختلف الفئات السكانية بصورة متوازنة. كما خضع جامعو البيانات والمشرفون - وجميعهم من المتطوعين - لبرنامج تدريبي مكثف تناول منهجيات جمع البيانات، وأخلاقيات البحث الميداني، وأساليب الحد من التحيز أثناء المقابلات، بما يضمن أعلى درجات الموثوقية والحياد.

وفي ظل حرب دخلت عامها الرابع، حيث تتقاطع خطوط القتال مع أكبر موجات النزوح والانهيار الإنساني في تاريخ السودان الحديث، جاءت هذه الدراسة لتقدم صورة مختلفة عن المزاج العام للسودانيين.

شملت الدراسة 1686مشاركاً ومشاركة من مختلف الولايات، ومن الفئات العمرية والاجتماعية المتنوعة، إضافة إلى السودانيين في المهجر. وكانت النتيجة الأبرز أن السودانيين، رغم فداحة المعاناة، لم يفقدوا إيمانهم بإمكانية السلام، بل يطالبون به بصورة تكاد ترقى إلى مستوى الإجماع الوطني.

عندما تروي الأرقام قصة السلام

أظهرت نتائج الدراسة أن 93.2% من المشاركين يؤيدون السلام، وهي نسبة تمثل أحد أعلى مستويات التأييد التي يمكن تسجيلها في سياقات النزاعات المسلحة.

كما أبدى 74.3% تأييدهم لوقف فوري لإطلاق النار. ورغم أن هذه النسبة مرتفعة، فإنها تعني أيضاً أن نحو ربع المشاركين لا يزالون مترددين أو غير مقتنعين بجدوى الهدنة الفورية.

يعكس هذا التردد تأثير الخطاب الإعلامي السائد خلال سنوات الحرب، والذي غالباً ما صوّر اتفاقات وقف إطلاق النار باعتبارها فرصة تمنح أحد أطراف الصراع وقتاً لإعادة التموضع أو التقاط الأنفاس، بدلاً من النظر إليها كوسيلة إنسانية لحماية المدنيين وتهيئة البيئة المناسبة للحل السياسي. ومن هنا تبرز أهمية تطوير خطاب إعلامي يوضح الوظيفة الإنسانية والسياسية لوقف إطلاق النار، ويصحح المفاهيم الخاطئة المرتبطة به.

> **في ظل حرب دخلت عامها الرابع، حيث تتقاطع خطوط القتال مع أكبر موجات النزوح والانهيار الإنساني في تاريخ السودان الحديث، جاءت هذه الدراسة لتقدم صورة مختلفة عن المزاج العام للسودانيين**

ومن أكثر النتائج إثارة للاهتمام العلاقة بين التعرض المباشر للحرب ومستوى دعم السلام. فقد أظهرت البيانات أن الأشخاص الذين تعرضوا بشكل مباشر لآثار الحرب – سواء بالنزوح أو الإصابة أو فقدان أحد أفراد الأسرة – كانوا أكثر تأييداً للسلام بفارق 12.5 نقطة مئوية مقارنة بغير المتضررين.

تشير هذه النتيجة إلى أن المعاناة المباشرة لا تؤدي بالضرورة إلى تعزيز نزعات الانتقام، بل قد تدفع كثيرين إلى البحث عن مخرج ينهي دوامة العنف.

وكان النازحون داخلياً الأكثر دعماً لوقف إطلاق النار بنسبة 77.3%، في حين سجل السودانيون المقيمون في الخارج أدنى مستويات التأييد 71.0%، وقد يكون ذلك مرتبطاً باختلاف طبيعة التجربة اليومية مع الحرب، وإن كانت هذه الفرضية تحتاج إلى مزيد من الدراسة

التباين الإقليمي

تكشف النتائج كذلك عن تفاوتات جغرافية لافتة. فقد بلغ تأييد وقف إطلاق النار 94.7% في ولاية وسط دارفور، و90.6% في جنوب كردفان، بينما انخفض إلى 57.1% في ولاية سنار، و57.4% في غرب كردفان.

لا يمكن تفسير هذه الفوارق بمجرد القرب أو البعد عن جبهات القتال، بل يبدو أنها تعكس اختلاف التجارب المحلية، وأنماط العنف التي شهدتها كل منطقة، وطبيعة السياقات الاجتماعية والسياسية التي عاشها السكان خلال الحرب.

الاستعداد للتنازل.. المحرك الأقوى

وعند تحليل البيانات إحصائياً باستخدام تقنيات التنبؤ والاستدلال، برز الاستعداد لتقديم التنازلات باعتباره أقوى المتغيرات المرتبطة بدعم وقف إطلاق النار، حيث بلغ حجم تأثيره وفق مؤشر كرامر (0.349). فمن أبدوا استعداداً مرتفعاً لتقديم تنازلات دعماً للتسوية السلمية، بلغت نسبة تأييدهم لوقف إطلاق النار 88.3%، مقابل 53.4% فقط بين غير المستعدين لذلك.

تشير هذه النتيجة إلى أن فرص نجاح أي عملية سلام لا تعتمد على الإرادة السياسية وحدها، بل ترتبط أيضاً بمدى استعداد المجتمع لتقبل التسويات التي تتطلب قدراً من التنازل المتبادل.

مفارقة خطاب الكراهية المذهلة

لعل أكثر النتائج إثارة للنقاش هي العلاقة بين التعرض لخطاب الكراهية والموقف من السلام. ففي الأدبيات العلمية، يُفترض عادة أن التعرض المستمر لخطابات الكراهية يؤدي إلى زيادة الاستقطاب والتشدد وتقويض فرص التسوية السلمية. إلا أن نتائج هذه الدراسة جاءت مختلفة.

فقد أظهر المشاركون الذين أفادوا بتعرضهم اليومي لخطاب الكراهية – ويمثلون 24% من العينة - مستويات أعلى من دعم السلام بلغت 71.8%، مقارنة بـ46.8% فقط بين الذين أفادوا بعدم تعرضهم لهذا النوع من الخطاب.

كما كشفت البيانات عن ارتباط إيجابي، وإن كان محدود القوة، بين التعرض لخطاب الكراهية والثقة بإمكانية تحقيق السلام (معامل ارتباط سبيرمان = 0.0868). لا يعني ذلك أن خطاب الكراهية يؤدي إلى السلام، فالدراسة تثبت وجود ارتباط إحصائي ولا تثبت علاقة سببية. إلا أن أحد التفسيرات المحتملة هو أن التعرض المستمر للخطاب المتطرف قد يجعل كثيراً من السودانيين أكثر إدراكاً للمخاطر التي يفرضها استمرار الانقسام المجتمعي، ومن ثم أكثر اقتناعاً بضرورة البحث عن مخرج سلمي يحول دون تفاقم الأزمة. وتظل هذه الفرضية بحاجة إلى دراسات نوعية أعمق لفهم دوافعها بصورة أدق.

الإعلام: السلطة الجديدة

تكشف الدراسة أيضاً عن الدور المتزايد للإعلام في تشكيل الرأي العام. فقد أظهرت النتائج أن 77.9% من المشاركين يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات، بينما يعتمد 40.5% على مصدر إعلامي واحد فقط.

تمنح هذه المؤشرات الإعلام قوة استثنائية في تشكيل المواقف العامة، سواء باتجاه التصعيد أو باتجاه بناء السلام. فقد أشارت النتائج إلى أن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية المدنية أظهروا ميلاً أكبر لدعم السلام، وهو ما يفتح المجال أمام استثمار هذه المنصات في نشر خطاب يعزز الثقة، ويواجه المعلومات المضللة، ويدعم فرص التسوية السلمية.

الخلاصة

ترسم نتائج الدراسة صورة واضحة للمزاج العام في السودان. فهناك إرادة شعبية واسعة لإنهاء الحرب، ووعي متزايد بكلفة استمرارها، واستعداد ملحوظ لقبول التسويات التي تفضي إلى سلام مستدام.

وفي المقابل، تكشف النتائج أيضاً عن تفاوتات إقليمية واختلافات في تقييم آليات السلام، وهو ما يؤكد أن أي عملية تفاوضية ناجحة ينبغي أن تراعي خصوصية التجارب المحلية، وألا تقتصر على اتفاقات لتقاسم السلطة بين النخب السياسية والعسكرية.

فالسلام الذي يتطلع إليه السودانيون ليس مجرد اتفاق يوقف القتال مؤقتاً، بل عملية شاملة تعالج جذور الصراع، وتؤسس لدولة عادلة تتساوى فيها الحقوق والفرص، ويشعر جميع المواطنين بأنهم شركاء في مستقبلها.

> **هناك إرادة شعبية واسعة لإنهاء الحرب، ووعي متزايد بكلفة استمرارها، واستعداد ملحوظ لقبول التسويات التي تفضي إلى سلام مستدام**

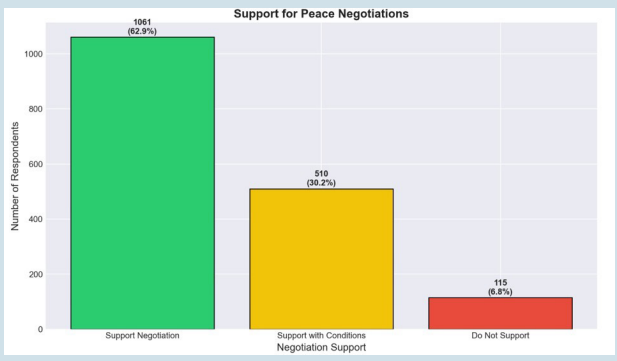

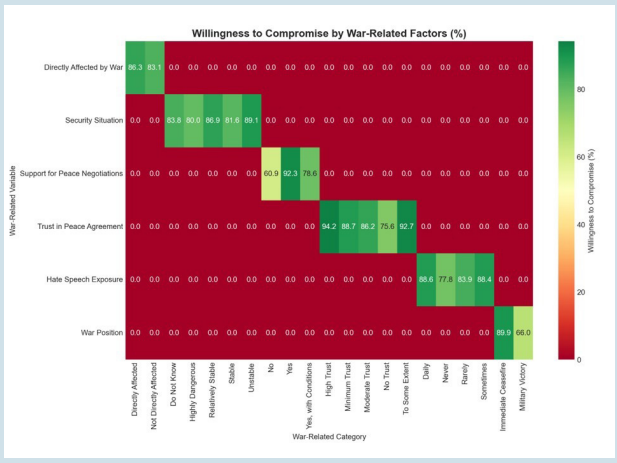

الأسلحة الكيميائية في السودان..

الحقيقة الغائبة بين حق الضحايا وعجز العدالة الدولية

قراءة تحليلية في مسار الاتهامات الأمريكية وتحركات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومستقبل المساءلة الدولية

محمد عبدالله إبراهيم
صحفي ومدافع عن حقوق الإنسان

يمثل حظر الأسلحة الكيميائية أحد أكثر المبادئ رسوخاً في المنظومة القانونية الدولية منذ دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في أبريل 1997، التي أرست حظراً شاملاً على تطوير هذه الأسلحة أو إنتاجها أو حيازتها أو استخدامها تحت أي ظرف. ويعكس هذا الحظر إجماعاً دولياً على أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي بما يفرض التزاماً جماعياً بمنعها وضمان المساءلة عن أي ادعاءات تتعلق بها، وانطلاقاً من ذلك فإن أي مزاعم باستخدام أسلحة كيميائية في سياق نزاع مسلح تتجاوز كونها خلافاً سياسياً أو مادة للتجاذب الدبلوماسي، لتصبح قضية ترتبط بحماية أحد أهم المحظورات الدولية، فهي تمس في المقام الأول حق الضحايا في معرفة الحقيقة والإنصاف، وحق المجتمع الدولي في مكافحة الإفلات من العقاب، كما تضمن في الوقت ذاته حق الجهة المتهمة في مواجهة تلك الادعاءات من خلال تحقيق مستقل وإجراءات قانونية عادلة تستند إلى الأدلة، لا إلى الافتراضات أو المواقف السياسية.

وفي هذا السياق، لم يعد ملف السودان مجرد قضية مدرجة على جدول أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بل تحول خلال العامين الماضيين إلى اختبار حقيقي لقدرة منظومة العدالة الدولية على التعامل مع واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في النزاعات المعاصرة. فبعد أن بدأ الملف في إطار اتهامات وإجراءات أحادية اتخذتها الولايات المتحدة استناداً إلى تقارير ومعلومات، انتقل إلى أروقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، ليصبح السودان للمرة الأولى محوراً لنقاش رسمي داخل المجلس التنفيذي للمنظمة.

وبهذا التحول تجاوزت القضية حدود المواجهة الثنائية بين بورتسودان وواشنطن، إذ لم يعد النقاش يقتصر على استمرار الضغوط الأمريكية على السودان، بل اتسع ليشمل مدى فاعلية نظام حظر الأسلحة الكيميائية وقدرة آلياته القانونية والفنية على التعامل مع مزاعم بهذا المستوى من الخطورة. كما أعاد طرح تساؤلات جوهرية حول ما إذا كانت هذه القضية ستقود إلى تفعيل آليات التحقق الدولية المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، أم ستظل رهينة التجاذبات السياسية والدبلوماسية بين الروايات المتباينة، بما قد ينعكس على مصداقية نظام حظر الأسلحة الكيميائية ومستقبل التزامات الدول الأطراف بالاتفاقية، ومكانة السودان داخل المنظومة الدولية.

من دارفور إلى لاهاي.. جذور القضية وعودة الاتهامات

لم تبدأ قضية مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في السودان مع البيان الأمريكي الصادر عام 2025، بل تمتد جذورها إلى سنوات سابقة عندما وثقت منظمات حقوقية دولية مزاعم باستخدام مواد كيميائية سامة خلال العمليات العسكرية في إقليم دارفور، ولا سيما في منطقة جبل مرة عام 2016. وقد أثارت تلك التقارير اهتماماً دولياً واسعاً، غير أن الحكومة السودانية وقتها نفتها بصورة قاطعة، ولم تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إجراء تحقيق ميداني مستقل بحسم تلك المزاعم وفق الآليات المنصوص عليها في الاتفاقية. ومنذ ذلك الحين ظل هذا الملف دون حسم عبر آلية دولية مستقلة تتمتع بالمصداقية والحياد، ولم يؤدِّ غياب التحقيق إلى إبقاء الحقيقة محل نزاع فحسب، بل خلّف أيضاً فراغاً قانونياً وحقوقياً حرم الضحايا المحتملين من حقهم في معرفة الحقيقة والإنصاف، كما حرم الجهة المتهَمة من تبرئة تستند إلى نتائج تحقيق دولي مستقل إذا ثبتت براءتها. وتجسّد هذه الإشكالية أحد أبرز أوجه القصور في منظومة العدالة الدولية في النزاعات المسلحة، حيث لا تصبح الحقيقة أحياناً أولى ضحايا الحرب فحسب، بل قد تتحول أيضاً إلى ضحية للتجاذبات السياسية وتعثر آليات المساءلة الدولية.

عاد الملف إلى واجهة الاهتمام الدولي مطلع عام 2025، عندما كشفت تقارير إعلامية أمريكية عن معلومات تفيد بأن القوات المسلحة السودانية استخدمت أسلحة كيميائية خلال العمليات العسكرية التي شهدها السودان عام 2024. وبعد أشهر من المراجعات الفنية والقانونية أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها توصلت، وفق تقييمها، إلى أن السلطات السودانية استخدمت أسلحة كيميائية، وأخطرت الكونغرس بذلك تمهيداً لفرض عقوبات بموجب قانون مراقبة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ولم يكن هذا الإعلان من منظور واشنطن مجرد موقف سياسي، بل استند - بحسب ما أعلنته - إلى تقارير ومعلومات وتقييمات فنية واستخباراتية. غير أن قضايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لا تحسم بالبيانات الحكومية أو العقوبات، لأن الحقيقة القانونية لا تبنى إلا على تحقيق مستقل ومحايد وشفاف يستوفي المعايير الدولية. فالعقوبات مهما بلغت آثارها السياسية والقانونية لا تعد بديلاً عن آليات التحقق المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وإنما تعكس موقفاً سيادياً لدولة استندت إلى تقييماتها الخاصة من دون أن تحسم من منظور القانون الدولي حقيقة الوقائع محل النزاع. ولذلك فإن بقاء الملف محصوراً بين عقوبات أمريكية من جهة وتحقيق وطني سوداني من جهة أخرى، في ظل غياب تحقيق دولي مستقل، يترك مساحة واسعة للجدل، ويؤخر الوصول إلى الحقيقة التي يستحقها الضحايا، كما يكفل للجهة المتهَمة حقها في الدفاع وإثبات موقفها عبر إجراءات قانونية واجبة تستند إلى تحقيق دولي مستقل وذي مصداقية، ويحد في الوقت ذاته من قدرة المجتمع الدولي على بناء موقف قانوني يستند إلى نتائج تحقق فني محايد.

العقوبات الأمريكية.. من الضغط إلى التدويل

مثلت العقوبات الأمريكية نقطة تحول مهمة في مسار القضية، لكنها لم تكن المحطة الأخيرة في تطورها. فبعد أن بدأ الملف في إطار إجراءات أحادية انتقل إلى مستوى متعدد الأطراف داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حيث أدرج السودان للمرة الأولى كبند مستقل ضمن البند (6 هـ) على جدول أعمال المجلس التنفيذي، المعنون بـ«التصدي للتهديد الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية (السودان)»، في خطوة عكست انتقال القضية من نطاق الضغوط الثنائية إلى فضاء الدبلوماسية الدولية وآليات المنظمة المختصة بتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وخلال الدورة (112) للمجلس التنفيذي، التي عقدت في لاهاي في يوليو 2026، قدمت الولايات المتحدة واحداً من أكثر بياناتها حدة منذ بدء الأزمة، وأكدت أن تقييماتها الفنية خلصت إلى استخدام القوات المسلحة السودانية أسلحة كيميائية خلال عام 2024، وأن السودان ظل وفق الرؤية الأمريكية في حالة عدم امتثال لالتزاماته بموجب الاتفاقية خلال عام 2025. كما أعلنت للمرة الأولى داخل المنظمة أن المادة المستخدمة كانت غاز الكلور، معتبرة أن ذلك يشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ويستوجب اتخاذ إجراءات تضمن العودة إلى الامتثال الكامل، ولم يقتصر البيان على تجديد الاتهامات، بل تضمن حزمة من المطالب والإجراءات التي رأت واشنطن أنها تمثل الأساس لمعالجة القضية وفي مقدمتها تقديم إعلان شامل ودقيق إلى الأمانة الفنية للمنظمة يتضمن أي مرافق أو برامج أو مخزونات أو أنشطة ذات صلة بالأسلحة الكيميائية والتعاون الكامل مع المنظمة، والسماح بإجراء عمليات تحقق وتفتيش مستقلة وفق أحكام الاتفاقية. كما رفض البيان اعتبار اللجنة الوطنية التي شكلتها السلطات السودانية بديلاً عن آليات التحقق الدولية، مؤكداً أن التحقيقات الوطنية مهما كانت نتائجها، لا يمكن أن تحل محل الآليات الفنية والقانونية التي تنص عليها الاتفاقية.

> **لم يعد ملف السودان مجرد قضية مدرجة على جدول أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بل تحول خلال العامين الماضيين إلى اختبار حقيقي لقدرة منظومة العدالة الدولية على التعامل مع واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في النزاعات المعاصرة**

وفي السياق ذاته ربطت الولايات المتحدة استمرار ما وصفته بعدم امتثال السودان بفرض جولة ثانية من العقوبات بموجب قانون مراقبة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، مؤكدة أن احترام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية يمثل التزاماً قانونياً يقع على عاتق جميع الدول الأطراف، مع الإشارة إلى أنها لا تزال ترى إمكانية تسوية القضية إذا استجاب السودان للمتطلبات التي حددتها الاتفاقية. غير أن الرسالة السياسية الأبرز في البيان تمثلت في انتقال الخطاب الأمريكي من مخاطبة السودان إلى مخاطبة الدول الأطراف في المنظمة، إذ اعتبرت واشنطن أن الدولة التي تستخدم أسلحة كيميائية ولا تعود إلى الامتثال لا ينبغي أن تشارك في توجيه أعمال المجلس التنفيذي. ورغم أن البيان لم يطالب صراحة باتخاذ إجراء فوري بشأن عضوية السودان، فإنه حمل رسالة واضحة مفادها أن استمرار ما تعتبره الولايات المتحدة حالة عدم الامتثال يثير تساؤلات حول أهلية السودان للاستمرار في عضوية أحد أهم أجهزة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرد السوداني.. دفاع وأسئلة حول الاستقلالية

في المقابل لم تكتفِ السلطات السودانية برفض الاتهامات، بل انتقلت إلى مرحلة جديدة تمثلت في تقديم مذكرة رسمية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أرفقتها بتقرير أولي صادر عن اللجنة الوطنية للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية. ويعد هذا التطور مهماً لأنه يمثل أول رد مؤسسي موثق تقدمه السلطات السودانية إلى المنظمة منذ بدء الأزمة. وخلص التقرير الأوليُّ للجنة إلى أنها لم تتوصل، استناداً إلى عمليات التفتيش الميداني والمقابلات والمعلومات التي جمعتها، إلى أي أدلة جوهرية أو فنية أو وثائقية تثبت استخدام أسلحة كيميائية في المواقع التي شملها الفحص. وفي الوقت ذاته أكدت اللجنة أن نتائجها لا تزال أولية وأن التحقيق مستمر، وأنها ستنظر في أي معلومات أو أدلة جديدة قبل إصدار تقريرها النهائي.

ومع ذلك فإن تشكيل لجنة وطنية للتحقيق لا يعني في حد ذاته استيفاء متطلبات التحقيق المستقل وفق المعايير الدولية. فالمبادئ الدولية التي تحكم التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تشدد على ضرورة أن يكون التحقيق مستقلاً ومحايداً وفعالاً، وأن يتمتع بالقدرة الكاملة على الوصول إلى الأدلة والشهود، وأن يكون بمنأى عن أي تضارب في المصالح أو تأثير من الجهات التي قد تكون موضع الاتهام. ومن هذا المنظور فإن إسناد مهمة التحقيق إلى لجنة أنشأتها السلطات نفسها التي تواجه الاتهامات يثير تساؤلات حقوقية وقانونية مشروعة بشأن مدى استقلالها المؤسسي والعملي، حتى وإن باشرت أعمالها بحسن نية أو التزمت بالإجراءات المعلنة. فالثقة في نتائج التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لا تبنى على حسن النوايا أو على الجهة التي شكلت اللجنة، وإنما على مدى توافر ضمانات الاستقلال والحياد وفق المعايير الدولية، بما يطمئن الضحايا والرأي العام والمجتمع الدولي إلى سلامة الإجراءات ومصداقية النتائج.

> **العقوبات مهما بلغت آثارها السياسية والقانونية لا تعد بديلاً عن آليات التحقق المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وإنما تعكس موقفاً سيادياً لدولة استندت إلى تقييماتها الخاصة من دون أن تحسم من منظور القانون الدولي حقيقة الوقائع محل النزاع**

وفي هذا السياق، لا تمثل نتائج اللجنة الوطنية من منظور القانون الدولي، بديلاً عن آليات التحقق الدولية المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، كما لا تكفي وحدها لحسم المزاعم أو نفيها بصورة نهائية. فالتحقيقات الوطنية قد تشكل خطوة أولية في جمع الوقائع لكنها لا تغني عن تحقيق دولي مستقل عندما يتعلق الأمر بادعاءات تتصل باستخدام أسلحة محظورة دولياً، ولا سيما إذا كانت الجهة التي أنشأت لجنة التحقيق هي ذاتها السلطة التي تواجه تلك الاتهامات، فإن ذلك يثير تساؤلات جوهرية بشأن استقلاليتها المؤسسية والعملية ويخلق تضارباً في المصالح يقوض الثقة في حيادها ومصداقية نتائجها. ووفقاً للمعايير الدولية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة، لا يمكن الاعتداد بنتائج لجنة أنشأتها الجهة محل الاتهام بوصفها دليلاً حاسماً على نفي تلك الاتهامات، أو أساساً قانونياً لإغلاق الملف، لأن الاستقلال والحياد ليسا متطلبين شكليين، بل شرطان جوهريان لمشروعية أي تحقيق ومصداقيته. وفي حال عدم توافر هذه الضمانات، فإن نتائج التحقيق الوطني لا يمكن أن تُكتسب بمفردها الحُجِّية الكافية لحسم وقائع قد ترقى إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، ولا يمكن أن تحل محل تحقيق دولي مستقل ومحايد وشفاف يستوفي المعايير المقررة في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

السيناريوهات المقبلة.. بين التحقق الدولي واستمرار المواجهة

رغم تصاعد حدة الاتهامات والتطورات التي شهدها الملف خلال العامين الماضيين، لم تعلن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى الآن عن إرسال بعثة لتقصي الحقائق أو فريق تحقيق ميداني مستقل إلى السودان، كما لم يصدر عن المجلس التنفيذي أي قرار بتفعيل آليات تحقق خاصة تتعلق بهذه المزاعم. ويعني ذلك أن القضية لا تزال حتى هذه اللحظة في إطار المداولات السياسية والدبلوماسية بين الدول الأطراف، ولم تنتقل بعد إلى مرحلة التحقق الفني المستقل التي تمثل جوهر ولاية المنظمة في التعامل مع مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية. ويفسر هذا الواقع استمرار تمسك كل طرف بروايته؛ فالولايات المتحدة تستند إلى ما تصفه بتقارير ومعلومات وتقييمات فنية واستخباراتية، وتؤكد أن تلك المعطيات كانت كافية لاتخاذ إجراءات قانونية أحادية وطرح القضية أمام أجهزة المنظمة. وفي المقابل تتمسك السلطات السودانية بنفي الاتهامات، وتؤكد أن المزاعم لم تخضع حتى الآن لأي تحقيق دولي مستقل وفق الآليات المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتعتبر أن غياب هذا التحقق يحول دون التوصل إلى حقيقة قانونية يمكن الاستناد إليها.

ومن منظور حقوقي، فإن الأزمة الحقيقية لا تكمن في تضارب الروايات بقدر ما تكمن في استمرار غياب آلية تحقق دولية مستقلة. فبقاء الملف محصوراً بين تقييمات وطنية من جهة وتحقيق وطني من الجهة الأخرى لا يحقق حق الضحايا في معرفة الحقيقة، ولا يمنح الجهة المتهمة فرصة دحض الاتهامات أو تبرئة موقفها عبر تحقيق يحظى بثقة المجتمع الدولي. ولذلك فإن غياب التحقيق المستقل لا يخدم أياً من الأطراف، بل يكرس حالة من الغموض القانوني، ويؤجل الوصول إلى الحقيقة التي يفترض أن تشكل أساس أي مساءلة أو تبرئة.

وفي ضوء المعطيات الحالية يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمسار القضية خلال المرحلة المقبلة.السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم مع مواصلة الولايات المتحدة وحلفائها الضغوط السياسية والدبلوماسية والإبقاء على العقوبات، مقابل استمرار السلطات السودانية في رفض الاتهامات مع بقاء الملف مطروحاً على جدول أعمال المجلس التنفيذي من دون اتخاذ خطوات إجرائية جديدة.

السيناريو الثاني: نجاح الدول الأطراف في الدفع نحو تفعيل آليات التحقق المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية إذا توافرت المتطلبات القانونية والإجرائية اللازمة، وهو السيناريو الذي من شأنه أن ينقل القضية من دائرة السجال السياسي إلى مسار التحقق الفني المستقل بما قد يفضي إلى نتائج تستند إلى أدلة يمكن التحقق منها وفق أحكام الاتفاقية.

اما السيناريو الثالث: استمرار المواجهة القانونية والدبلوماسية داخل أجهزة المنظمة، مع سعي كل طرف إلى تعزيز روايته وكسب تأييد الدول الأعضاء من دون التوصل إلى توافق يتيح مباشرة تحقيق دولي مستقل، وهو ما يعني بقاء القضية رهينة للتجاذبات السياسية واستمرار الجدل بشأنها من دون حسم قانوني نهائي.

وفي جميع الأحوال يبقى السيناريو الأكثر اتساقاً مع أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والمعايير الدولية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة هو الانتقال إلى تحقيق دولي مستقل ومحايد وشفاف، لأنه وحده القادر على حماية حق الضحايا في الحقيقة والإنصاف، وضمان حق الجهة المتهمة في الدفاع عن نفسها وفق الإجراءات القانونية الواجبة، بعيداً عن تأثير الضغوط السياسية أو الاعتبارات الدبلوماسية.

الخاتمة

أياً كان المسار الذي سيتخذه هذا الملف، فإن المؤكد أن قضية الأسلحة الكيميائية في السودان أصبحت واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وحساسية في النزاعات المعاصرة، وتحولت إلى اختبار حقيقي لقدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الحفاظ على استقلال ولايتها الفنية في مواجهة الضغوط والتجاذبات السياسية المحيطة بها. وستظل الكلمة الفصل مرهونة بقدرة المنظمة والدول الأطراف على نقل القضية من دائرة البيانات والمواقف السياسية المتعارضة إلى مسار التحقق الفني والقانوني المستقل الذي يكشف الحقيقة على أساس الأدلة والمعايير الدولية.

إن احترام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لا يتحقق عبر تبادل الاتهامات أو إصدار البيانات أو فرض العقوبات أو الاكتفاء بتحقيقات وطنية، وإنما من خلال تفعيل آلياتها القانونية والفنية بصورة مستقلة وشفافة، بما يضمن الوصول إلى نتائج تحظى بالمصداقية والقبول الدولي، وإذا كان المجتمع الدولي جاداً في حماية أحد أكثر المحظورات رسوخاً في القانون الدولي، فإن مسؤولية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف لا ينبغي أن تقتصر على إدانة أي استخدام محتمل لهذه الأسلحة، بل يجب أن تمتد إلى ضمان تحقيقات مهنية تكشف الحقيقة كاملة، وتنصف الضحايا وتحفظ في الوقت ذاته حقوق الجهات المتهمة في محاكمة عادلة وإجراءات قانونية سليمة. وفي نهاية المطاف لا يمكن أن تكون الحقيقة رهينة للمواقف السياسية أو خاضعة لموازين الصراع، فهي ليست انتصاراً لطرف على حساب آخر، وإنما انتصار لسيادة القانون، ولحق الضحايا في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة، وللمبدأ الجوهري الذي قامت عليه اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية منذ دخولها حيز النفاذ، والمتمثل في حماية البشرية من مأساة استخدام هذه الأسلحة المحرمة، وترسيخ حظرها باعتباره التزاماً دولياً ثابتاً لا يخضع للانتقائية السياسية أو ازدواجية المعايير.

الحقوق في زمن الحرب (2)

الحـــق فـــي الصحـــة..
حين تصبح المستشفيات ضحية للحرب

صفاء الزين

مستشفى ودمدني

مستشفى الضعين التعليمي

عندما تندلع الحروب، لا تتوقف خسائرها عند حدود المعارك والدمار المادي، وإنما تمتد إلى حياة الإنسان اليومية، وإلى الحقوق الأساسية التي تحفظ كرامته. ويأتي الحق في الصحة في مقدمة هذه الحقوق، لأنه يرتبط ارتباطًا مباشرًا بحق الإنسان في الحياة. فالمجتمعات لا تُقاس قدرتها على البقاء فقط بما تمتلكه من موارد أو مؤسسات، وإنما بقدرتها على حماية الإنسان عندما يكون في أضعف حالاته.

الصحة حق أصيل يرافق الإنسان في السلم والحرب. فالطفل يحتاج إلى التطعيم والرعاية منذ ولادته، والمرأة تحتاج إلى خدمات صحية آمنة، وكبار السن يحتاجون إلى العلاج المستمر، وأصحاب الأمراض المزمنة يعتمدون على توفر الدواء لحماية حياتهم. وعندما ينهار النظام الصحي، يصبح ملايين الأشخاص أمام مخاطر لا ترتبط بالمعارك وحدها، وإنما بغياب الرعاية التي يحتاجون إليها للبقاء.

وفي السودان، خلّفت الحرب واقعًا قاسيًا على القطاع الصحي، حيث تعرضت مؤسسات صحية عديدة لضغوط هائلة، وخرجت مرافق طبية عن الخدمة، وتراجعت القدرة على توفير الأدوية والمستلزمات الأساسية، كما واجه العاملون في المجال الصحي ظروفًا بالغة الصعوبة أثناء أداء واجبهم. وأصبح الوصول إلى العلاج بالنسبة لكثير من المواطنين رحلة محفوفة بالمخاطر، خاصة في المناطق التي تأثرت بالنزاع بصورة مباشرة.

ولا تقف آثار الأزمة الصحية عند توقف المستشفيات أو نقص الخدمات العلاجية، وإنما تمتد إلى حياة الأسر والمجتمعات. فتعطل برامج التحصين يهدد الأطفال بالأمراض، ونقص خدمات رعاية الأمومة يضاعف المخاطر على النساء، وصعوبة الحصول على علاج الأمراض المزمنة تجعل آلاف المرضى يعيشون تحت ضغط يومي. وهكذا تتحول الحرب إلى أزمة إنسانية واسعة تؤثر في الحاضر وتهدد مستقبل أجيال كاملة.

وتزداد خطورة الوضع عندما تصبح المرافق الصحية نفسها في دائرة الخطر. فالمستشفى ليس مكانًا عاديًا، وإنما مساحة يفترض أن يجد فيها الإنسان الحماية والرعاية في أكثر لحظاته ضعفًا. والطبيب والممرض والمسعف يؤدون دورًا إنسانيًا يتجاوز كل الخلافات، لأن مهمتهم الأساسية هي إنقاذ الحياة وتخفيف الألم.

ولهذا منح القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للمرافق الطبية والعاملين الصحيين أثناء النزاعات المسلحة، وأكد ضرورة احترام المنشآت الصحية وضمان وصول الخدمات الطبية إلى المدنيين. فالحرب لا تلغي حق الإنسان في العلاج، والمرض لا ينتظر انتهاء الصراع حتى يحصل صاحبه على الرعاية.

ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في السودان، لأن القطاع الصحي كان يواجه تحديات كبيرة قبل اندلاع الحرب، ثم جاءت المواجهات لتضاعف الضغوط على المستشفيات والكوادر الطبية. فقد ارتفع عدد المحتاجين إلى العلاج، بينما تراجعت الموارد، وأصبح العاملون في الصحة مطالبين بأداء مهامهم في ظروف تستنزف طاقاتهم الجسدية والنفسية.

ولا تقتصر الأزمة على المدن الكبرى، فالمناطق الطرفية والريفية تواجه تحديات إضافية بسبب ضعف البنية الصحية، وبعد المسافات، وصعوبة النقل، ونقص الكوادر والمعدات. وفي مثل هذه الظروف قد يتحول المرض البسيط إلى خطر حقيقي بسبب تأخر العلاج أو صعوبة الوصول إليه.

إن الحق في الصحة لا يعني فقط وجود مستشفى أو طبيب، وإنما يعني وجود نظام قادر على حماية الإنسان وتوفير الرعاية له عندما يحتاج إليها. ولهذا فإن انهيار القطاع الصحي يمثل خسارة للمجتمع كله، لأنه يؤثر في التعليم والعمل والاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

فالإنسان المريض يفقد جزءًا من قدرته على الإنتاج، والطفل الذي لا يحصل على الرعاية الصحية المناسبة تتأثر فرصه في التعلم، والأسرة التي تنفق معظم مواردها على العلاج تواجه أعباء اقتصادية إضافية. ومن هنا تصبح حماية الصحة جزءًا من حماية المجتمع نفسه، ومن حماية مستقبل السودان.

> **الصحة حق أصيل يرافق الإنسان في السلم والحرب. فالطفل يحتاج إلى التطعيم والرعاية منذ ولادته، والمرأة تحتاج إلى خدمات صحية آمنة، وكبار السن يحتاجون إلى العلاج المستمر، وأصحاب الأمراض المزمنة يعتمدون على توفر الدواء لحماية حياتهم**

الإنسان بين المرض والجراح النفسية للحرب

ويمثل الوصول إلى العلاج أحد أكثر التحديات قسوة في أوقات النزاعات. فالأم التي تحمل طفلها المريض، والمريض الذي يحتاج إلى علاج منتظم، والمرأة التي تواجه مخاطر الحمل والولادة، جميعهم يصطدمون بعقبات تتجاوز المرض نفسه. فالبحث عن مستشفى يعمل، أو دواء متوفر، أو طبيب قادر على تقديم الرعاية، أصبح بالنسبة لكثير من السودانيين رحلة يومية تحمل معها القلق والخوف والمعاناة.

وتدفع الفئات الأكثر هشاشة الثمن الأكبر لانهيار الخدمات الصحية. فالأطفال يواجهون مخاطر سوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها، والنساء يواجهن تحديات متزايدة بسبب ضعف خدمات الرعاية الصحية، بينما يعيش كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة أوضاعًا صعبة بسبب انقطاع العلاج أو ارتفاع تكلفته. وهذه المعاناة لا تظهر دائمًا في التقارير والأرقام، لكنها تعكس قصصًا إنسانية يعيشها المواطنون في تفاصيل حياتهم اليومية.

وفي مقدمة المتحملين لأعباء هذه الأزمة تأتي الكوادر الطبية التي واصلت أداء رسالتها في ظروف استثنائية. فالأطباء والممرضون والمسعفون يعملون وسط نقص المعدات والأدوية، وضغط الأعداد الكبيرة من المرضى، والمخاطر الأمنية التي تحيط بعملهم. ورغم هذه التحديات، ظل كثيرون منهم متمسكين بواجبهم المهني والإنساني، لأن إنقاذ حياة الإنسان يمثل جوهر رسالتهم.

لكن آثار الحرب لا تتوقف عند الجروح الجسدية، فهناك جراح أخرى غير مرئية تصيب المجتمع، وتتمثل في الأضرار النفسية التي خلفتها سنوات الصراع. فقد تعرض ملايين السودانيين لتجارب قاسية شملت فقدان الأحبة، والنزوح القسري، ومشاهدة العنف، وفقدان الاستقرار والأمان. وهذه التجارب تترك آثارًا عميقة تحتاج إلى رعاية متخصصة ودعم نفسي مستمر.

وتشكل الصحة النفسية جزءًا أساسيًا من الحق في الصحة، لأن الإنسان لا يتكون من جسد فقط، وإنما يحمل مشاعر وذاكرة وتجارب تؤثر في قدرته على مواصلة حياته. فالأطفال الذين عاشوا أجواء الحرب يحتاجون إلى الدعم لاستعادة شعورهم بالأمان، والأسر النازحة تحتاج إلى برامج تساعدها على تجاوز آثار الصدمات، والعاملون في المجال الصحي أنفسهم يحتاجون إلى مساندة بعد ما واجهوه من ضغوط متواصلة.

> **تجاهل الصحة النفسية يعني ترك جزء كبير من آثار الحرب دون معالجة. فالصدمات غير المعالجة قد تؤثر في العلاقات الاجتماعية، والتعليم، والإنتاج، وقدرة المجتمع على التعافي**

إن تجاهل الصحة النفسية يعني ترك جزء كبير من آثار الحرب دون معالجة. فالصدمات غير المعالجة قد تؤثر في العلاقات الاجتماعية، والتعليم، والإنتاج، وقدرة المجتمع على التعافي. لذلك فإن إعادة بناء النظام الصحي في السودان يجب أن تشمل خدمات الصحة النفسية والتأهيل المجتمعي إلى جانب العلاج الطبي، لأن التعافي الحقيقي يبدأ باستعادة عافية الإنسان جسدًا ونفسًا.

ومن جهة أخرى، تكشف أزمة القطاع الصحي العلاقة العميقة بين الصحة وبناء الدولة. فالدولة التي تحمي صحة مواطنيها تعزز ثقتهم بمؤسساتها، والدولة التي تهمل هذا الحق تواجه أزمات اجتماعية واقتصادية متزايدة. ولهذا فإن إصلاح النظام الصحي ينبغي أن يكون جزءًا من أي مشروع وطني لإعادة بناء السودان بعد الحرب.

وتقع مسؤولية حماية الحق في الصحة على عاتق مؤسسات الدولة، والمنظمات الإنسانية، والمجتمع المدني، وكل الجهات المعنية بالعمل الإنساني. فالمطلوب هو دعم المستشفيات، وتوفير الأدوية، وحماية الكوادر الطبية، وتوثيق الانتهاكات التي تطال المرافق الصحية، والعمل من أجل ضمان وصول الرعاية إلى كل المواطنين دون تمييز.

> **منح القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للمرافق الطبية والعاملين الصحيين أثناء النزاعات المسلحة، وأكد ضرورة احترام المنشآت الصحية وضمان وصول الخدمات الطبية إلى المدنيين. فالحرب لا تلغي حق الإنسان في العلاج، والمرض لا ينتظر انتهاء الصراع حتى يحصل صاحبه على الرعاية**

كما أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مهمة في مساندة الشعب السوداني خلال هذه المرحلة، عبر دعم البرامج الصحية، والمساهمة في إعادة تأهيل المؤسسات الطبية، وتوفير الاحتياجات العاجلة، ومساعدة الكوادر الصحية على الاستمرار في أداء دورها. فالأزمات الكبرى تحتاج إلى تضامن واسع، لأن حماية حياة الإنسان مسؤولية تتجاوز حدود الدول.

إن الصحة ليست ملفًا منفصلًا عن بقية قضايا السودان، وإنما هي أساس للاستقرار والتنمية والسلام. فلا يمكن لمجتمع أنهكته الحرب أن يستعيد عافيته بينما يظل مواطنوه محرومين من العلاج والرعاية. ومن هنا يصبح الدفاع عن الحق في الصحة دفاعًا عن حق السودان في التعافي، وعن حق أجياله القادمة في حياة أكثر أمنًا وكرامة.

إعادة بناء الصحة.. طريق نحو تعافي السودان

تثبت تجارب الشعوب التي خرجت من الحروب أن إعادة بناء الإنسان تسبق إعادة بناء المؤسسات والمباني. فالمستشفى الذي يستعيد عمله، والطبيب الذي يجد بيئة آمنة لأداء رسالته، والمريض الذي يحصل على العلاج في الوقت المناسب، كلها مؤشرات على عودة الدولة إلى ممارسة دورها الأساسي في حماية مواطنيها.

ولهذا فإن إعادة بناء القطاع الصحي في السودان تحتاج إلى رؤية وطنية شاملة تتعامل مع الصحة باعتبارها أولوية استراتيجية. فالمطلوب يتجاوز ترميم المنشآت أو توفير الأدوية بصورة مؤقتة، ليشمل تطوير نظام صحي قادر على الاستجابة لاحتياجات المواطنين في المدن والأقاليم، وتأهيل الكوادر الطبية، وتحسين بيئة العمل، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تمثل خط الدفاع الأول عن صحة المجتمع.

كما أن العدالة في توزيع الخدمات الصحية يجب أن تكون جزءًا أساسيًا من عملية إعادة البناء. فالمواطن في المناطق البعيدة يملك الحق نفسه في العلاج الذي يملكه المواطن في المدن الكبرى. وتوفير الخدمات الصحية في الأقاليم والقرى لا يمثل مسألة خدمية فقط، وإنما يعكس مفهوم الدولة العادلة التي تصل إلى جميع مواطنيها دون تمييز.

ولا يمكن تحقيق التعافي الصحي دون الاهتمام بالعاملين في القطاع الطبي. فالأطباء والممرضون والمسعفون يمثلون العمود الفقري لأي نظام صحي، وحمايتهم وتحسين أوضاعهم المهنية وتوفير بيئة عمل مناسبة لهم يمثل استثمارًا مباشرًا في مستقبل السودان. فالكوادر التي حافظت على استمرار الخدمة خلال أصعب الظروف تستحق التقدير والدعم، لأنها حملت مسؤولية إنسانية كبيرة في زمن عصيب.

وفي الوقت نفسه، تحتاج مرحلة ما بعد الحرب إلى برامج واسعة لمعالجة الآثار النفسية والاجتماعية للنزاع. فإعادة بناء المستشفيات لا تكفي وحدها إذا بقيت آثار الصدمات تلاحق ملايين الأشخاص. ولذلك يجب أن تكون خدمات الصحة النفسية جزءًا من خطط التعافي الوطني، وأن تتوفر برامج تساعد الأطفال والأسر والمجتمعات على استعادة التوازن والقدرة على بدء حياة جديدة.

كما ينبغي أن يكون احترام المرافق الصحية وحماية العاملين فيها جزءًا ثابتًا من ثقافة الدولة والمجتمع. فالمستشفى مكان للحياة، والطبيب رمز للإنقاذ، والدواء وسيلة لحماية الإنسان. وأي انتهاك لهذه المنظومة يمثل اعتداءً على حق أساسي من حقوق المواطنين، ويضاعف معاناة مجتمع أنهكته الحرب.

كما أن إعادة بناء القطاع الصحي لا تكتمل بالتركيز على العلاج وحده، وإنما تحتاج إلى تعزيز مفهوم الوقاية الصحية باعتباره أساسًا لحماية المجتمع. فالتطعيم، والتوعية الصحية، والكشف المبكر عن الأمراض، ودعم الرعاية الصحية الأولية، كلها أدوات تساعد على تقليل آثار الأزمات المستقبلية. كما أن استعادة ثقة المواطن في المؤسسات الصحية تمثل خطوة ضرورية نحو التعافي، لأن النظام الصحي القوي يقوم على علاقة متينة بين المجتمع ومقدمي الخدمة، وعلى شعور الإنسان بأن حقه في العلاج والرعاية محفوظ في كل الظروف.

إن السلام الحقيقي لا يُقاس فقط بتوقف أصوات البنادق، وإنما بقدرة الإنسان على العودة إلى حياته الطبيعية، والذهاب إلى المدرسة، والعمل، والحصول على العلاج عندما يحتاج إليه. فالمواطن الذي يجد مستشفى آمنًا وخدمة صحية محترمة يشعر بأن السلام أصبح واقعًا ملموسًا، وليس مجرد اتفاقات مكتوبة.

ومن هنا، فإن الحق في الصحة يجب أن يكون حاضرًا في أي مشروع سياسي أو اقتصادي لإعادة بناء السودان. فالدولة التي تستثمر في صحة مواطنيها تستثمر في قدرتها على النهوض، لأن الإنسان السليم هو القادر على التعلم والعمل والإبداع والمشاركة في صناعة المستقبل.

إن الدفاع عن الحق في الصحة هو دفاع عن كل طفل يحتاج إلى رعاية، وعن كل أم تبحث عن علاج آمن، وعن كل مريض ينتظر دواء يخفف ألمه، وعن كل طبيب وممرض ومسعف يواصلون أداء رسالتهم رغم الظروف القاسية. فحماية النظام الصحي تعني حماية الإنسان، وحماية الإنسان تعني حماية مستقبل الوطن.

السودان يحتاج اليوم إلى مشروع يعيد الاعتبار للحياة، ويضع كرامة المواطن في مقدمة الأولويات. فالمستشفيات التي تفتح أبوابها، والكوادر التي تجد الدعم، والخدمات التي تصل إلى الجميع، تمثل علامات على طريق التعافي واستعادة الدولة لدورها.

لا يكتمل السلام مع نظام صحي منهك، ولا يترسخ التعافي في وطن يخشى فيه الناس المرض كما يخشون الحرب. فالحق في الصحة هو حق في الحياة، وحماية الحياة هي الخطوة الأولى نحو سودان يستعيد عافيته، ويصون كرامة مواطنيه، ويبني مستقبلًا يقوم على العدالة والإنسانية.

المعادلة الزائفة:

حين يختل المنطق قبل أن يختل الضمير (1)

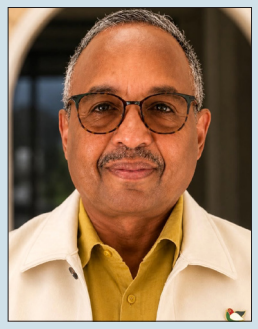

د.العبيد أحمد العبيد

لا يكاد يمر يوم في الساحة السودانية دون أن تظهر مقارنات جديدة، أو تصنيفات حادة، أو اتهامات متبادلة تسعى إلى إعادة تعريف الفاعلين السياسيين وربطهم بعضهم ببعض، على نحو يوحي بعلاقات قد لا تثبتها الوقائع. ومن بين أكثر السجالات حضورًا في الآونة الأخيرة الجدل حول طبيعة العلاقات بين عدد من القوى المدنية والقوى العسكرية، وما إذا كانت هذه العلاقات تعكس تقاربًا سياسيًا حقيقيًا أم مجرد تواصل فرضته تعقيدات الحرب.

وفي المقابل، يرى آخرون أن هذه المقارنات نفسها أصبحت جزءًا من صراع أوسع على الشرعية السياسية، ومحاولة لإعادة تشكيل صورة القوى التي لعبت أدوارًا بارزة منذ ثورة ديسمبر.

ومهما اختلفت المواقف من هذه القضايا، فإنها تطرح سؤالًا يسبق السياسة نفسها:

متى تكون المقارنة بين طرفين مقارنةً مشروعة، ومتى تتحول إلى ما يسميه علماء المنطق «المعادلة الزائفة»؟.

في مقالاتي السابقة، ولا سيما تلك التي تناولت مفهوم المعادلة الأخلاقية (Moral Equivalency)، حاولت أن أوضح كيف يمكن للأحكام الأخلاقية أن تفقد بوصلتها عندما تتحول المواقف السياسية إلى معيار للحكم على الأفعال. وذهبت آنذاك إلى أن أخطر ما يصيب المجتمعات في أوقات الأزمات ليس فقط انهيار المؤسسات، وإنما انهيار القدرة على إصدار أحكام أخلاقية متسقة.

غير أن التأمل في كثير من الخطابات السياسية والإعلامية قادني إلى نتيجة ربما تكون أكثر عمقًا.

فقبل أن يختل الضمير، يختل المنطق. وقبل أن نساوي بين الخير والشر، نبدأ بمساواة أشياء لا يجوز أصلًا أن توضع في كفة واحدة.

ومن هنا يصبح مفهوم المعادلة الزائفة (False Equivalency) أكثر قدرة على تفسير كثير من صور الجدل العام.

المعادلة الزائفة ليست مجرد خطأ في المقارنة، وإنما هي خطأ في بناء المقارنة ذاتها. فهي مغالطة منطقية تنشأ عندما يُعامل شخصان، أو موقفان، أو حدثان، أو فكرتان كما لو كانا متكافئين، مع أن بينهما فروقًا جوهرية تؤثر مباشرة في النتيجة المراد الوصول إليها. ولذلك فهي لا تقوم على الكذب المباشر، بل على إساءة استخدام المقارنة.

وهذا ما يجعلها من أكثر أدوات الإقناع فعالية؛ فهي تمنح انطباعًا بالحياد والتوازن، بينما تُخفي وراء هذا المظهر تجاهلًا متعمدًا أو غير متعمد لما يسميه المناطقة «الفروق ذات الصلة».

المعادلة الزائفة والتكافؤ الأخلاقي

التكافؤ الأخلاقي

- حكم أخلاقي.
- يمنح أفعالاً مختلفة الوزن الأخلاقي لنفسه.
- محوره: المسؤولية والعدالة.
- يتجاهل اختلاف النية والضرر.
- غالباً يقولم على معادلة زائفة.

المعادلة الزائفة

- مغالطة منطقية.
- نفترض تكافؤ أشياء مختلفة..
- سلامة الاستدلال: محورها
- قد تكون غير أخلاقية أو أخلاقية.
- تُنتج توازناً مضللاً.

الخلاصة: كل تكافؤ أخلاقي مضلل يقوم عادة على معادلة زائفة، لكن ليست كل معادلة زائفة تكافؤاً أخلاقية.

لماذا يقع الناس في المعادلة الزائفة؟

لا يعود ذلك دائمًا إلى سوء النية كما هو الحال في السودان الان. فالإنسان بطبيعته يميل إلى تبسيط العالم، لأن التعقيد مرهق، بينما تمنحه المقارنات السريعة شعورًا بالوضوح. ولهذا نحب الثنائيات الجاهزة: أبيض وأسود، خير وشر، معنا أو ضدنا، ضحية وجلاد.

غير أن هذه الراحة النفسية كثيرًا ما تكون على حساب الحقيقة.

لقد تنبه أرسطو إلى هذه المسألة منذ أكثر من ألفي عام عندما أوضح أن صحة القياس لا تعتمد على وجود تشابه فحسب، وإنما على كون ذلك التشابه مرتبطًا بالحكم المراد الوصول إليه. فالمنطق لا يسأل: هل يوجد تشابه؟ وإنما يسأل: هل هذا هو التشابه الذي يهم؟ وهل الفروق التي أهملناها أكثر أهمية من أوجه الشبه التي أبرزناها؟ كما تنبه إلى هذه المسألة الكثير من حكمائنا الشعراء السودانيين. ولعل الشعر، في كثير من الأحيان، يسبق الفلسفة إلى التقاط ما تصوغه الفلسفة لاحقًا في صورة مفاهيم ونظريات.

فما عبّر عنه أرسطو في لغة القياس والمنطق، عبّر عنه محجوب شريف ومحمد الحسن سالم (حميد) في لغة التجربة الإنسانية، حين جعلا من تسمية الأشياء بأسمائها، ورؤية الفروق الدقيقة بين البشر والوقائع، شرطًا أوليًا للعدل والحقيقة.

وربما يبدو هذا الحديث، لأول وهلة، بعيدًا عن الشعر السوداني، غير أن التأمل في تجربة شاعرين كبيرين مثل محجوب شريف وحميد يكشف عن حسٍّ فكري وأخلاقي قريب من هذا المنهج، وإن جاء بلغة الشعر لا بلغة الفلسفة. فكلاهما ظل، بطريقته الخاصة، يقاوم اختزال الواقع في صور مبسطة أو تصنيفات جاهزة، ويرفض أن يُمحى التعقيد الإنساني لصالح ثنائيات مريحة أو شعارات سياسية عابرة. لم يكن مشروعاهما الشعريان قائمين على إنكار التشابه بين الناس أو الأحداث، وإنما على التذكير الدائم بأن التشابه لا يلغي الفروق الجوهرية، وأن العدالة تبدأ من القدرة على رؤية هذه الفروق قبل إصدار الأحكام.

وإذا كان أرسطو قد عبّر عن هذه الفكرة بلغة المنطق، فإن محجوب شريف وحميد عبّرا عنها بلغة الحياة اليومية. فمحجوب ظل يلح على أن أخطر ما يفعله الاستبداد ليس فقط قمع الناس، وإنما تشويه اللغة التي نصف بها الواقع، حتى تختلط أسماء الأشياء، ويصبح الظلم عدلًا، والقمع حماية، والسكوت حكمة. أما حميد، فقد كرّس معظم مشروعه الشعري لاستعادة التفاصيل التي تُسقطها الخطابات الكبرى، رافضًا اختزال الإنسان في هوية واحدة أو موقف واحد أو وصف واحد. وكان الشاعرين، كلاً بطريقته، يذكّراننا بأن الحقيقة لا تضيع فقط حين نكذب، وإنما تضيع أيضًا حين نُجري مقارنات تمحو الفروق التي تمنح الأشياء معناها.

قيادة تحالف صمود المشاركة في مؤتمر برلين في أبريل الماضي

الشاعر محمد الحسن سالم حميد

الشاعر محجوب شريف

ومن هنا جاء ما يسميه المناطقة اليوم «الفروق ذات الصلة (Relevant Differences)»، أي تلك الفروق التي لا يجوز تجاهلها عند المقارنة، لأنها هي التي تحدد سلامة الاستنتاج أو بطلانه.

فإذا تجاهلنا هذه العناصر، أصبحت المقارنة مضللة مهما بدت بليغة أو مقنِعة أو متلحفة بثوب الوطنية الزائفة والمصلحة الشخصية المحضة.

من المعادلة الزائفة إلى المعادلة الأخلاقية

في هذا السياق يمكن فهم العلاقة الوثيقة بين المعادلة الزائفة والمعادلة الأخلاقية. فالأولى تنتمي إلى المنطق؛ فهي تتعلق بطريقة الاستدلال. أما الثانية فتتعلق بطريقة إصدار الأحكام.

الأولى تسأل: هل المقارنة صحيحة؟ والثانية تسأل: هل المسؤولية الأخلاقية متساوية؟

وبهذا المعنى، فإن المعادلة الأخلاقية ليست نقيضًا للمعادلة الزائفة، وإنما أحد أخطر تطبيقاتها، فإذا بدأنا بمقارنة غير صحيحة، فمن الطبيعي أن ننتهي إلى حكم أخلاقي غير صحيح.

لكن ليست كل معادلة زائفة معادلة أخلاقية؛ فقد نجدها في الاقتصاد، أو القانون، أو الطب، أو الإعلام، أو الإحصاء، حيث لا يكون موضوع النقاش أخلاقيًا أصلًا.

كيف تعمل المعادلة الزائفة؟

نادراً ما تُطرح المعادلة الزائفة في صورة استدلال منطقي متكامل؛ فهي تعمل بالإيحاء أكثر مما تعمل بالبرهان، وبالربط الذهني أكثر مما تعمل بالأدلة. ذلك بجانب افتراضها الدائم بساطة أو سذاجة المتلقي.

يكفي أحيانًا أن يُقال:

«أليس الاثنان سبب المشكلة؟»

أو:

«أليس الاثنان يهاجمان الجهة نفسها؟»

ثم يُترك للقارئ أن يستنتج بنفسه أن التشابه الجزئي يعني التطابق الكامل.

وهنا تكمن قوة هذه المغالطة.

فهي لا تفرض النتيجة، بل تجعل المتلقي يصل إليها بنفسه.

ولهذا يكون الإيحاء، في كثير من الأحيان، أشد تأثيرًا من الادعاء المباشر.

فالبرهان (ليس المقصود هنا مجرم الحرب) يعتمد على الوقائع القابلة للتحقق، أما الإيحاء فيعتمد على التكرار، والربط الذهني، والاختيار الانتقائي للوقائع. ومن ثم فإن كثيرًا من المعادلات الزائفة لا تُبنى على ما هو موجود، بقدر ما تُبنى على ما يُراد للمتلقي أن يتخيله موجودًا.

يمكن للأحكام الأخلاقية أن تفقد بوصلتها عندما تتحول المواقف السياسية إلى معيار للحكم على الأفعال، لأن أخطر ما يصيب المجتمعات في أوقات الأزمات ليس فقط انهيار المؤسسات، وإنما انهيار القدرة على إصدار أحكام أخلاقية متسقة

عندما يصبح كشف الجريمة مساويًا لارتكابها

ولعل من أكثر الأمثلة السودانية دلالة على هذه المغالطة الجدل الذي أحاط بالصحفية رشان أوشي.

وسواء اتفق المرء مع أسلوبها المهني أم اختلف معه، فإن القضية تكشف عن آلية متكررة في الخطاب العام.

كان السؤال الذي ينبغي أن يحتل مركز النقاش سؤالًا بسيطًا:

هل الوقائع التي نشرتها صحيحة؟

هل تستند إلى أدلة؟

هل أُتيح حق الرد؟

وهل استوفيت المعايير المهنية؟

غير أن النقاش، شيئًا فشيئًا، انزاح عن الوقائع إلى الأشخاص.

فأصبحت الأسئلة تدور حول:

من هي؟

ما دوافعها؟

لمن تكتب؟

ومن المستفيد مما نشرته؟

قد تكون هذه الأسئلة مشروعة في بعض السياقات، لكنها لا تجيب عن السؤال الأول، بل تستبدله.

وهنا تظهر المعادلة الزائفة في أوضح صورها.

فالصحفي الذي يكشف فسادًا لا يصبح، بمجرد نشره للمعلومات، مساويًا للفاسد، لا أخلاقيًا ولا قانونيًا.

بل حتى إذا أخطأ الصحفي مهنيًا، أو قصّر في التحقق من بعض التفاصيل، فإن طبيعة خطئه تبقى مختلفة جذريًا عن طبيعة الفعل الذي كان يحقق فيه.

إذا أخطأ الصحفي، فإن مساءلته تكون وفق قواعد المهنة أو القانون.

أما إذا ثبت فساد المسؤول، فإن مساءلته تتعلق بالفعل الأصلي.

إن تحويل الأنظار من الفساد إلى من كشف الفساد هو في ذاته صورة من صور المعادلة الزائفة، لأنه يستبدل موضوع النقاش بموضوع آخر.

تأسيس
تحالف السودان التأسيسي
نحو وطن يسع الجميع

المعادلة الأخلاقية ليست نقيضًا للمعادلة الزائفة، وإنما أحد أخطر تطبيقاتها، فإذا بدأنا بمقارنة غير صحيحة، فمن الطبيعي أن ننتهي إلى حكم أخلاقي غير صحيح

إن مساواة خطأ في التغطية بالفعل محل التغطية تعني إلغاء الفروق الجوهرية بين الفعلين، وهو جوهر هذه المغالطة.

ولا يقتصر الأمر على الصحافة. فالتاريخ الحديث مليء بأمثلة لكاشفي المخالفات الذين تحول النقاش بشأنهم من مضمون ما كشفوه إلى شخصياتهم ودوافعهم وانتماءاتهم. وقد تكون مساءلة الوسائل أو الدوافع مشروعة، لكنها لا ينبغي أن تغني عن فحص الوقائع ذاتها.

ومن هنا فإن التفكير النقدي يقتضي مقاومة هذا الانزلاق. فالسؤال الأول يجب أن يبقى: هل الادعاء صحيح؟ ثم تأتي بعد ذلك الأسئلة المتعلقة بالسياق أو الدوافع أو المنهج.

اختبار بسيط لاكتشاف المعادلة الزائفة

قبل قبول أي مقارنة، ربما يكون من المفيد طرح خمسة أسئلة:

هل الطرفان متشابهان في العناصر ذات الصلة بموضوع النقاش؟

ما الفروق الجوهرية التي قد تغير النتيجة؟

هل تستند المقارنة إلى وقائع أم إلى إيحاءات؟

هل يجري تعميم نتيجة مستخلصة من عنصر واحد على العلاقة كلها؟

هل تحولت المقارنة إلى بديل عن تحليل الأدلة؟

إذا كشفت الإجابة أن الفروق الحاسمة قد أُهملت، فالأرجح أننا أمام معادلة زائفة.

إذا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة تكشف أن الفروق الحاسمة قد أُهملت، فالأرجح أننا أمام معادلة زائفة.

هذه المقدمة النظرية ضرورية لفهم ظاهرة أخرى أخذت تتوسع بصورة لافتة خلال الأشهر الأخيرة، وهي المحاولات المحمومة لتصوير تحالف صمود بوصفه مجرد الذراع المدني أو الحاضنة السياسية لتحالف تأسيس الذي تقوده مليشيا الدعم السريع.

هذه الحملة لم تظهر في فراغ.

فقد تصاعدت بصورة ملحوظة كلما ازداد الضغط الدولي على سلطة بورتسودان الإسلاموعسكرية بسبب ملفات شديدة الحساسية، من بينها الاتهامات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، والانتهاكات الواسعة ضد المدنيين، والفساد المستشري، والعجز الكامل عن حماية السكان أو إدارة الدولة.

وفي مثل هذه الظروف، يصبح اختراع عدو مدني جديد ضرورة سياسية.

وهنا يبدأ ما يمكن تسميته بصناعة المعادلة الزائفة.

فالهدف ليس إثبات وجود علاقة تنظيمية بين صمود وتأسيس بقدر ما هو خلق انطباع ذهني بأن الطرفين شيء واحد.

وتتولى هذه المهمة كتيبة من الدعاية السياسية التي تضم، للأسف، عددًا من المثقفين الذين باعوا ضمائرهم للسلطة، وتحولوا إلى ما يعرفه السودانيون جيدًا بـ«ملكية أكثر من الملك»، أو كما يقول العامة: «الكيزان البيزيدوا النار حطب»، *و«فقهاء السلطان»* الذين لا يكتفون بتبرير السلطة، وإنما يتنافسون في اختراع المبررات التي لم تطلبها السلطة نفسها.

والمفارقة أن بعض هؤلاء كانوا حتى وقت قريب جزءًا من التحالفات المدنية التي خرج منها صمود، قبل أن يعيدوا اكتشاف فضائل السلطة، في واحدة من أقدم العادات السياسية السودانية: الانتقال السريع من صفوف المعارضة إلى صفوف المصفقين، ثم المزايدة على أصحاب المشروع أنفسهم.

هل السؤال الحقيقي: لماذا ينتقدون صمود؟

إذا كان هو كذلك فالنقد حق مشروع.

أعتقد أن السؤال الحقيقي هو:

لماذا أصبحت الحاجة ملحة إلى مساواة صمود بتحالف تأسيس؟

ولماذا يجري الانتقال، دون أي دليل مؤسسي أو تنظيمي، من مجرد وجود اتصالات سياسية، أو تقاطع في بعض المواقف، أو المشاركة في مبادرات سلام، إلى الادعاء بوجود تحالف سري يجعل الطرفين كيانًا واحدًا؟.

الإجابة، كما سأحاول أن أوضح في المقال الثاني من هذه السلسلة، هي أن هذه ليست مجرد دعاية سياسية.

إنها مثال دراسي مكتمل الأركان لما يسميه علماء المنطق المعادلة الزائفة، وما يسميه علماء الأخلاق المعادلة الأخلاقية عندما تُستخدم هذه المغالطة لتوزيع المسؤولية الأخلاقية على غير مستحقيها.

وهذا هو السياق الذي ينبغي أن نُقرأ فيه الحملة الحالية لتصوير صمود بوصفه الوجه المدني لتحالف تأسيس.

خاتمة

المعادلات الزائفة لا تُشوّه الحقيقة لأنها تنكر الوقائع، بل لأنها تعيد ترتيبها في صورة تبدو متماسكة، بينما تقوم في جوهرها على إغفال الفروق التي تمنح الوقائع معناها الحقيقي.

ولهذا فإن الدفاع عن التفكير النقدي لا يبدأ بتبنّي موقف سياسي معين، وإنما يبدأ بالدفاع عن قواعد الاستدلال نفسها. فحين نُحسن المقارنة، نقترب من الحقيقة؛ وحين نُسيء المقارنة، لا يختل المنطق وحده، بل يصبح الضمير نفسه معرضًا للانحراف.

وهذه هي الخطوة الأولى قبل أي نقاش مسؤول حول الأخلاق أو السياسة أو العدالة. فالحقيقة لا تُشوَّه دائمًا بالكذب، وإنما كثيرًا ما تُشوَّه بالمقارنات الخاطئة التي تبدو، لأول وهلة، مقنعة، لكنها لا تصمد أمام اختبار المنطق. لإنه وفي آخر المطاف «التمر ما يبقى بصل».

حروب السودان بين تحرير الهامش وإعادة إنتاج المركز

عبدالباقي مختار (بقة)

من المؤكد أنه في جميع الحضارات والبنيات الإنسانية بشكل عام – السياسية، الاجتماعية، الثقافية، بل وحتى الجغرافية – ثمة صراع خفي وصراع واضح في وقت واحد؛ صراع يتم تغليفه بأفكار تجعل الطرف الأقوى يتربع على المركز، ويظهر كأنه يمثل المصلحة العامة التي سيتم تعريفها - طبعاً - حسب مصلحة الطرف الأقوى صاحب المركزية، لتظل الثقافة المهيمنة هي التي تنتج تعريفات المصلحة العامة وتقوم بفرضها، مما ينتج صراعاً بين مركز وهامش.

فالمركز يمثل دائماً نقطة تفوّق في مجالات عدّة كالسلطة والثروة والثقافة والهيمنة، بينما الهامش يمثل تلك المناطق أو الفئات التي تبقى في الظل، تابعة أو مهمشة. لكن الأكثر تعقيداً أن الهامش نفسه ينتج مركزاً وهامشاً داخليين، فيتشكل بذلك «مركز الهامش» و«هامش الهامش».

صراع المركز والهامش

عندما ثارت الحركة الشعبية لتحرير السودان وأعلنت تمردها على المركز (المتمثل في السلطة، والثروة، والثقافة السائدة المهيمنة أو المفروضة)، وكانت أول حركة مسلحة تقوم بتقديم تعريف مختلف نسبياً للصراع في السودان وتبنت برنامجها السياسي على ضوء ذلك التعريف -صراع المركز والهامش-، مطالبةً بتفكيك المركز وإعادة تركيبه عن طريق التوزيع العادل للسلطة والثروة على كل أقاليم، ولايات أو أجزاء السودان، وإعادة تعريف الهوية السودانية لتعبِّر عن كل الشعوب السودانية وليصبح المركز مرآة لكل الأعراق ثقافيا. فما إن أسست الحركة لمفهوم «المركز والهامش» في وثائق نضالها ورفعت السلاح كوسيلة لتحقيق أهدافها، حتى برز الصراع بشكل جديد ومعقد أضفى تعقيداً على صراع الهامش مع المركز، وأظهر ازدواجية الحركة الشعبية في ممارسة وتطبيق نظرياتها على الواقع داخل الجنوب بشكل خاص وفي السودان بشكل عام، خاصة عندما أعادت إنتاج المركز والهامش في الهامش.

مرة أخرى بتمرين ذهني أحاول أن أرصد من زاوية أخرى أو أخرج إلى إعادة قراءة تلك الازدواجية وأثرها على الحركة الشعبية بشكل خاص وحركات الهامش الأخرى، وانعكاسها في الحروب التي دارت والحرب الدائرة الآن في السودان، وتحالفات الحركات التكتيكية وأسباب الانشقاقات في الحركة الشعبية والحركات الأخرى، كذلك تأثيرها على الوضع الحالي في جنوب السودان وفي السودان بشكل عام، إذ أن أي تشريح أو تحليل للصراع الحالي في السودان مع قراءة تاريخ تشكل المركز الحالي يجب أن لا يغفل تاريخ تكوين الحركة وتطورها وأساليب إدارة أزماتها التي اتبعتها، وتبعتها من بعد ذلك الحركة الشعبية شمال، مروراً بالحركات الأخرى وصولاً للدعم السريع .

عند العودة إلى لحظة التأسيس الفعلي للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وجيشها الشعبي (SPLA) على الأراضي الإثيوبية في السادس عشر من مايو عام 1983، نكتشف مفارقة جوهرية، فبينما كان خطاب الحركة (والحركات اللاحقة التي انقسمت منها عند انشطار السودان أو التي خرجت من معطفها وتبنَّت فكرها في غرب السودان) يدور حول تحرير الهامش، وتفكيك المركز والقضاء على هيمنة نخب المركز في الخرطوم، وإقامة سودان جديد لامركزي ديمقراطي أو تتلاشى فيه هيمنة المركز القديم أو تخفيف تركيز السلطة والثروة وإعادة توزيعها على الهامش. غير أننا نجد أن الحركة الشعبية وجدت نفسها على ذات الدرب في إعادة إنتاج الأزمة على أساس بناء هيكل قبلي، إثني بشكل شبه عفوي يعيد إنتاج آليات المركز نفسه، لكن داخل الهامش الجنوبي .

القبلية والجغرافيا

هذا التناقض قاد الحركة منذ نشأتها الأولى - كما سنرى - نحو أزمة حقيقية ستلاحقها حتى بعد استقلال جنوب السودان، حيث أسست الحركة - بشكل، كما أسلفت، يبدو عفوياً - لمركزية اجتماعية جديدة قائمة على التفوق العددي لمجموعة إثنية بعينها. وهنا يمكن تسميتها مجموعات الدينكا والنوير، التي تُعتبر أكبر التجمعات القبلية في جنوب السودان (بجلوسها على نسبة كبيرة جداً من تعداد سكان الجنوب اجتماعياً، وكذلك جغرافياً لوجودها في ولايات بحر الغزال الكبرى وأعالي النيل الكبرى، وكذلك في الاستوائية الكبرى لظروف الحرب والنزوح، وكانت وما تزال هي الإثنيات الأكثر تمثيلاً في صفوف الجيش الشعبي بحكم تفوقها العددي، مما انعكس على وجودها بأعداد مقدرة في المراكز القيادية لاحقاً.

وعلى الرغم من أن الحركة الشعبية تبنت نظرياً مبدأ التوازنات القبلية في توزيع المناصب والفرص بين المجتمعات المختلفة. غير أن هذا النهج بقدر ما له من الإيجابيات وكان بغرض ينحو تجاه العدالة والمساواة، ولكن سلبياته ستطغى في التطبيق على ايجابياته، إذ إن التطبيق العملي فرض واقع التفوق العددي لمجموعات بعينها في كل الفرص والمواقع القيادية داخل الجيش الشعبي، الذي هو الأداة العسكرية الأولى في حرب التحرير ضد المركز في الخرطوم (1983-2005)، الفرص التي تم توزيعها بناء على حجم وجود هذا المجتمع وذاك ومساهماته العسكرية في الحرب.

هذه الآلية عززت من هيمنة مجموعات بعينها لأنهم كانوا الأكثر عدداً والأكثر تجنيداً، مما جعل شخصيات لديها الكفاءة لتقود أو تساهم نظرياً أو عملياً في مسيرة قيادة الحركة الشعبية والجيش الشعبي من مجموعات إثنية أخرى تشعر بالإهمال والتهميش على الرغم من قدراتها الفكرية والعملية. وهذا ما أدى لاحقاً، وبمساعدة المركز في الخرطوم، إلى انشقاقات عنيفة ودامية داخل الحركة (مثل انشقاق الدكتور رياك مشار والدكتور لام أكول عام 1991)، سبقتها وتلتها انشقاقات أخرى ذات خليفات اجتماعية، ليتكرر هذا الفعل أو المشهد في كل الحركات الأخرى عن طريق استنجاد أو تحالف هامش الهامش مع المركز في الخرطوم ضد مركز الهامش مما انعكس في شكل صراعات إثنية دامية وكانت أكثر عنفاً من حربها ضد المركز.

تغذية صراعات الهامش

المركز الذي ستمثل له هذه الصراعات أداة محورية لشن حرب على الحواضن الاجتماعية لحركات الهامش ولتعزيز مركزيته في السلطة وعبر هذه السياسة صار يقدم الدعم اللوجستي والمادي والمعنوي - من خلال توسيع الهوة بين هذه المجتمعات والمجموعات الإثنية الأخرى - ويقوم بخلق وتغذية أسباب هذه الصراعات لتحقيق مكاسب تكتيكية لا يكترث لمدى تأثيرها الآني على هذه المجتمعات ومستقبل علاقتها الاجتماعية، ولا يريد أن يعلم مدى أثرها على هدم كل الجسور التي ستؤدي إلى تكوين دولة قومية في المستقبل.

كيف أعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان إنتاج آليات المركز التي كانت تحاربها، تحديداً من خلال الهيمنة الإثنية داخل هياكلها؟

اللافت أن الدكتور جون قرنق ديمبيور، الزعيم التاريخي للحركة وواضع الأسس النظرية لمشروع السودان الجديد، انتهج بنفسه أسلوباً مشابهاً للمنهج الذي كانت تتبعه المؤسسة العسكرية والنخبة الحاكمة في الخرطوم، مفاده الوصول إلى السلطة أولاً عبر هذه المركزية الإثنية أو الجهوية، ثم الشروع في تفكيك المركز القديم وإعادة تركيب وتوزيع المركز بشكل نظري «يستوعب كل شعوب السودان وقضاياهم». غير أنه سقط في تأجيل معالجة خلل التوازن الإثني داخل هياكل الحركة الشعبية والجيش الشعبي مما جعل ذلك يبدو أو يتمثل في تركة ثقيلة مع غياب آليات تصحيحية واعية لموازنة هذا الخلل، وتأجيل المعالجة أدى إلى تحويل المركزية العفوية في النهاية إلى هيمنة مقصودة، حتى لو لم تكن بالنوايا أو بالقصد.

على أي حال فإن المحصلة النهائية هي تهميش فعلي للآخرين، سواء أكان مقصوداً أم لا، وعليه أصبح ليس هناك من حل جذري أو نظرية لكي تعود إليها الحركة في حالة غياب دكتور جون قرنق، وهو ما أورد الحركة مورد الكوارث والنتائج السلبية التي تبعتها إلى يومنا هذا، فصارت الحركة أشبه بكمبيوتر تمت برمجته وتصميمه لشخص واحد يدير عجلتها أو تتعطل في لحظة غيابه.

الحواضن الإثنية للحركات المسلحة

خرجت هذه المركزية الاجتماعية (الإثنية) وظلت بلا معالجة، وتجلت بشكل لا مواربة فيه على باقي الحركات الأخرى، مما جعل بعض حركات الهامش تتحول إلى حركات إثنية بشكل صارخ؛ ففي حركات الهامش في دارفور التي وقعت في فخ التقسيم وتكريس المركزية الإثنية، حيث ظهرت حركات لم يبقَ فيها من القومية سوى الاسم وشعارات تظهر في أدبياتها من حين لآخر، ولم يعد في قيادتها وممارساتها ما يعبر إلا عن مجموعة إثنية محددة، دون أن تمثل حتى الإقليم نفسه.

وصار الصراع بين مراكز الهامش وهامش الهامش واحدة من الأدوات الجيدة والأقل تكلفة في يد المركز والنخبة الحاكمة في الخرطوم لتقسيم حركات الهامش.

ففي دارفور تم تقسيم الحركات يوم موافقتها على التفاوض باسم دارفور، يوم أن رضخت وباركت تسميتها بحركات دارفور. في الجانب الآخر نجد أن الحركة الشعبية شمال على الرغم من تبنيها مشروع السودان الجديد بالوراثة من الحركة الأم، لكنها لم تكتفِ بعدم التعلم من أخطاء الحركة الشعبية الأم في جنوب السودان، بل سارت على ذات تلك الأخطاء وقع الحافر على الحافر، فتخلقت مركزية للحركة في جبال النوبة وغير ذلك، وصار لها هامش كان سبباً من أسباب انشقاقها، وستقود إلى المزيد من الانشقاقات الداخلية، بسبب أن مركزيتها في جبال النوبة خلقت هامشاً ومركز هامش داخل جبال النوبة نفسها، لتصبح قابلة على انشقاقات إثنية داخل قوميات النوبة، وهي انقسامات يمكن أن تنتهي باحتماء أو تحالف هامشها مع المركز في الخرطوم، أو يمكن أن يؤدي وفي أفضل الأحوال إلى الالتحاق أو الانضمام لقوات الدعم السريع أو أي قوى أخرى تقف ضد المركز .

ما دور نخب المركز والمؤسسة العسكرية في تغذية الصراعات الداخلية بين «مركز الهامش» و«هامش الهامش» كأداة لتفكيك حركات الهامش وتصفية الحسابات؟

وبالعودة إلى تاريخ السودان الحديث وتحولات «مراكز الهامش»، نجد أنها لم تكن ثابتة، بل ظلت قابلة للتبدل وفق حاجة المركز نفسه. وبعد الاستقلال، كانت «مركزية الهامش» في الجنوب وغرب السودان (وتحديداً دارفور) حكراً على الإثنيات الأكثر استقراراً وتعليماً. مثلاً في الجنوب، نجد ان من قاد وسيطر على قيادة أول تمرد ضد المركز هي القبائل الاستوائية الزراعية، التي امتازت بتكوينها الأحدث نسبياً وتنظيمها الأفضل، وكان أبرز قادتها في الفترة (1963-1972) اللواء جوزيف لاقو وهو خريج الكلية الحربية السودانية. ولكن مع تزايد التذمر ولعبة الكراسي التي انتهجها نظام مايو (1969-1985) والتلاعب على التناقضات الاجتماعية في جنوب السودان وخاصة مركزها السياسي في جوبا والتراجع عن اتفاقية أديس أبابا واندلاع الحرب مرة أخرى في العام 1983 بدأت موازين القوى الداخلية في الهامش نفسه تتبدل؛ إذ أزاحت القبائل الرعوية الدينكا والنوير تلك الإثنيات الزراعية من «مركز الهامش» بفضل تفوقها العددي وقدرتها على القتال في ظروف الحرب الطويلة ضد المركز في الجيش الشعبي، أو بجانب المركز في حالة مليشيات النوير في هامش المركز الجديد في الجنوب «الحركة الشعبية»، فاحتمت وتحالفت مع المركز ضد مركز الهامش. وهكذا، لم يتغير موقع الهامش من المركز القديم فقط، بل تغير من يمثل «مركز الهامش» نفسه عبر الزمن، فصارت هذه المراكز كالرمال المتحركة، تتشكل وتتبدل وفق رغبة المركز في توظيف من يقدم خدماته في كل مرحلة.

كيف ارتضت وتحولت حركات الهامش في دارفور و«الحركة الشعبية شمال» إلى كيانات إثنية ضيقة، واستسلمت لتأطير المركز؟

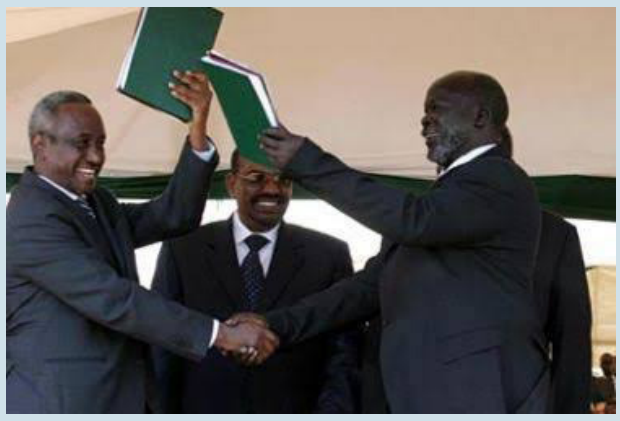

اتفاق السلام الشامل

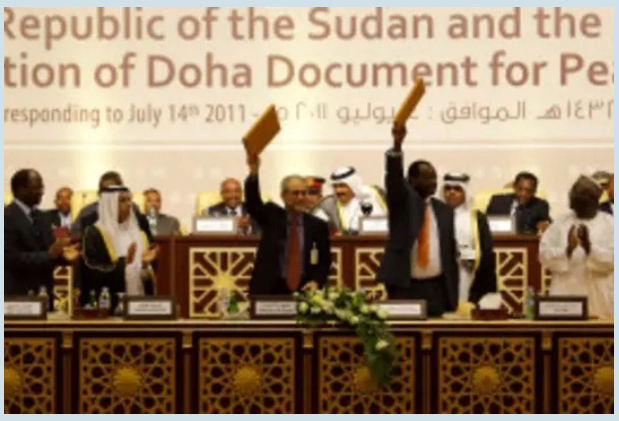

اتفاق الدوحة لسلام دارفور

ثنائيات الحرب في دارفور

وفي دارفور أيضاً بدأ «مركز الهامش» بإثنيات مستقرة تاريخياً كسلطنة الفور ذات الجذور الممتدة إلى ما قبل انهيار سلطنة تمبكتو وقبل قيام السلطنة الزرقاء. ولكن الحرب التي شنتها حركات الهامش من غرب السودان، أدخلت القبائل الرعوية/العربية على الخط بناءً على رغبة المركز، لإدارة الحرب بالوكالة عن المؤسسة العسكرية التي أرهقتها الحرب الطويلة في جنوب السودان، وجففت حركات الهامش مصادر تجنيد كوادرها البشرية -الرعاة الذين يعود ارتباطهم بالأرض إلى حركة البحث عن المراعي، فقاموا بتحويل خريطة النفوذ في الهامش، فنقلوا «مركزه» من الحقل الزراعي إلى فضاء وساحات الرعاة وستظل، ودارفور مثال حي على ذلك، حين أعاد المركز تعريف الصراع فيها من هامش ومركز وأحاله إلى صراع (دارفوري-دارفوري)، أو طوّع الصراع التقليدي بين الرعاة والمزارعين على الأرض «الحواكير» والموارد لمصلحته، وقام بتسليح ما يسمى بالإثنيات العربية ضد القبائل الأفريقية المستقرة وصاحبة الأرض، وقدم له تعريفاً مختصراً: صراع (عرب وزُرقة).

إذن لم يحدث تغيير «مركز الهامش» في دارفور من المجموعات الزراعية، المستقرة تاريخياً إلى ما نعرفه اليوم « بالقبائل العربية «ممثلةً في الدعم السريع «بمعزل عن الإرادة السياسية أو العسكرية لنخب المركز.

بعد نجاح المركز في تحالفه مع القبائل الرعوية وقام بتسليحها لتوظيفها في الصراع ضد القبائل الزراعية المستقرة التي أعلنت وبدأت تمردها ضد المركز رافعة شعارات السودان الجديد وأخذت تظهر كقوة عسكرية، سرعان ما تطوّر هذا التحالف المؤقت مع هذه الاثنيات إلى كيان مسلح يتطور وفق كل مرحلة، إلى أن وصل لما يعرف الآن بالدعم السريع الذي سيتحول لاحقاً إلى لاعب مركزي في الصراعات السودانية. والأهم من ذلك، أن هذا التطور لم يكن نتاج تفوّق ذاتي للإثنيات المتنقلة (الرعوية)، ولا نابعاً من رغبتها الداخلية في بناء هذه القوة بمفردها، بل على العكس تماماً، فإن «عسكرة المجتمعات العربية أو الرعوية في منظومة الدعم السريع»، ودون أدنى شك هو في جوهره مشروع مملوك للمركز ويعود إليه، تم تأسيسه وإدارته لأكثر من عشرين عاماً وفق حاجة المركز إلى أداة عسكرية سريعة التجميع وسهلة الحركة وغير تقليدية، وقابلة للاستخدام في مناطق الهامش دون إضافة إرهاق للمؤسسة العسكرية النظامية. وهكذا، لم يكن صعود هذه القبائل تعبيراً عن قدرتها الذاتية، بل كان انعكاساً لرغبة المركز في إعادة ترتيب «مراكز الهامش» بما يخدمه هو لا بما يخدم هذه القبائل في علاقتها الاجتماعية بمحيطها.

بعد اندلاع حرب 15 أبريل في الخرطوم بين المؤسسة العسكرية وقوات الدعم السريع، وبفضل التفوق التسليحي للدعم السريع من جهة، والتفوق العددي لعناصر قبيلة الرزيقات داخل الدعم السريع من جهة أخرى، تمكنت الأخيرة من التقدم نحو المركز في دارفور، وتحولت إثنيات حركات الهامش التي كانت حتى العام 2020 تقاتل من أجل تفكيك المركز إلى ما يمكن تسميتها «هامش الهامش»، وجدت نفسها تستنجد وتعود لبناء تحالف جديد مع المركز لمحاربة الدعم السريع الذي أصبح يمثل «مركز الهامش».

استبطان عقلية المركز

في نهاية قراءة هذه التحولات في صراع المركز والهامش في السودان، نصطدم بحقيقة مؤلمة: أن حركات الهامش حين ثارت على المركز لم تأتِ بما يختلف عن عقلية نخب المركز، بل سقطت فيما يجعلها تبدو وكأنها تحلم بأن تصبح هي المركز ذاته. فما فعلته الحركة الشعبية داخل الجنوب وبدأ عفوياً، ثم تبعتها حركات دارفور وجبال النوبة، لم يكن سوى إعادة إنتاج نفس آليات المركز في الصراع الظاهر، وإن تجاهلت مراكز الهامش أدوات الصراع الخفي مؤقتاً، التي كانت سبب تمردها من قبل فعادت لإنتاج الأزمة نفسها تحت شعارات التحرير والعدالة.

لقد أثبت التاريخ السوداني الحديث أن «مركز الهامش» ليس ثابتاً، بل متحول ومتحرك باستمرار، يتشكل وفق حاجة المركز الأصلي في الخرطوم، وينهار متى ما تغيرت المصالح أو تبدلت التحالفات. من اللواء جوزيف لاقو إلى الدكتور جون قرنق، ومن مني أركو مناوي إلى موسى هلال، ثم إلى حميدتي وقوات الدعم السريع اليوم، ظل الهامش أسير فكرة المركز نفسه؛ إما أن يكون أداة في يد المركز، أو أن يتحول إلى مركز مصغر يعيد إنتاج التهميش.

والمأساة الحقيقية أن المركز، بدلاً من أن يخلق حواراً جامعاً للعمل على بناء دولة مواطنة تتسع للجميع، ظل رهينة لصراع متجدد بين مراكز وهوامش (أهمشة) لا تنتهي.

تبقى الأسئلة العالقة حول حروبات الأمس واليوم

أليس من الواضح أن كل طرف من هذه الأطراف يحلم بالجلوس على كرسي المركز الذي كان يلعنه ويتمرد عليه بالأمس؟

ألا تمثل الحرب الدائرة الآن ذروة هذا التناقض الفاضح، وليست استثناءً منه، خاصة عندما يتحول هامش الأمس (الدعم السريع بخلفيته الاجتماعية) إلى لاعب مركزي، وتتحول حركات الهامش القديمة إلى حليف للمركز التقليدي لمحاربة «مركز الهامش» الجديد؟

هل ستتحالف المؤسسة العسكرية مع المنشقين عن قوات الدعم السريع لضرب حلفاء اليوم من حركات الهامش، بنفس الطريقة التي تحالفت بها سابقًا مع القوات المشتركة لضرب الدعم السريع؟

هل الحرب الدائرة الآن هي حرب نخب المركز فيما بينها وتستخدم فيها تناقضات الهامش: تحالف المؤسسة العسكرية/ الحركة الإسلامية في المركز مع هامش الهامش ضد تحالف هامش المركز (تحالفات المعارضة بكل أشكالها) مع مركز الهامش؟

اتفاق جوبا لسلام السودان

من بنغازي ومروراً بمسقط والدوحة

تسارع خطى تنفيذ مخطط «السيطرة» و«التمكين» بالجاليات السودانية بالخارج

تحقيق: خاص (ديسمبر)

قبل أكثر من عام نشرت صحيفة (ديسمبر) على صدر صفحتها بداية من عددها الثاني مواداً تضمنت كشفاً وفضحاً لخطط وتحركات واجهات سلطة القائد العام للجيش، المتحالف مع فلول حزب المؤتمر الوطني المحلول، عبر السفارات السودانية بالخارج من أجل إحكام سيطرة عناصرهم وكوادرهم على الجاليات السودانية بالخارج، والذي جاء استكمالاً للتحركات المباشرة للفلول بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م عبر جهاز المغتربين بتنظيم انتخابات الجاليات السودانية بالخارج بموجب لائحة أعدها جهاز المغتربين في العام 2022م دون تشاور مع الجاليات، والتي أعلن في نوفمبر 2024م بدء العمل بموجبها بغرض تعيين وتكليف لجان تسيير للجاليات.

شهد ملف اختيار الجاليات السودانية في عدد من الدول خاصة بالخليج تطورات متسارعة صوب فرض واقع «التمكين» لتعزيز «السيطرة». ففي بعض الأحيان يتم ربط الأمر وباعتباره «جزءاً من حرب استرداد الكرامة في مواجهة المليشيا التي نهبت المدخرات وأذلت الناس»، أو «مناصرة الجيش ضد الأعداء»، أو حتى ضمن مواجهة «القحاتة الجناح السياسي للمليشيا»، في ظل تغييب حقيقة رئيسية تتمثل في الجهة الأساسية المشتركة لهذه الادعاءات ممثلة في عناصر ومنسوبي حزب المؤتمر الوطني المحلول المتخفين تحت ثوب مناصرة الجيش ومساندته، في حين أن الحقيقة الواضحة للعيان أنهم يهدفون من الحرب إلى «استعادة تمكينهم داخل السودان وخارجه».

تعد الواقعة الخاصة بتعيين لجنة تسيير للجالية السودانية بدولة قطر الصادر في 21 أبريل 2025م الدليل الأبرز، حيث تضمن القرار تسمية (22) شخصاً كلجنة تسيير، (18) منهم ومنهن معروفون بالانتماء السياسي للحزب المحلول. أما الفضيحة الأكبر فكانت يومها تسمية أعضاء بتلك اللجنة دون مشاورتهم، ووضح أن مقصدها «التضليل وإخفاء أثر عناصر الحزب المحلول». لكن السحر انقلب على الساحر حينما أعلن الأعضاء الأربعة عدم مشاركتهم في تلك اللجنة، وتمسكوا بتنظيم انتخابات الجالية وفقاً لأحكام النظام الأساسي للجالية السودانية بقطر 2005م المعدل 2020م بوصفه يمثل الإرادة الحقيقية للجالية السودانية بقطر.

والشخصيات الأربعة التي أعلنت عدم مشاركتها في تلك اللجنة التسييرية المعينة، هم الأستاذ عبد المنعم أبوتفة، رئيس أول جالية منتخبة (2007-2009م)، ودكتور عثمان بشير، رئيس الجالية المنتخب خلال الفترة من (2012-2014م)، بجانب كل من دكتور أبوالحسن مصطفى والأستاذ كمال سالم، حيث يعتبر الأربعة من رموز وشخصيات الجالية السودانية بقطر التي تحظى بالقبول والاحترام الواسع بفضل دورهم الاجتماعي وسط السودانيين.

وأصدر الأربعة بياناً طالبوا فيه «بالتعامل مع موضوع الجالية بالحكمة والعقلانية لجمع صف جميع السودانيين بدولة قطر على مجلس جالية اجتماعي ثقافي لجالية تسع جميع السودانيين بكل أطيافهم وبعيداً عن السياسة»، متمسكين بالنظام الأساسي لسنة 2005م المعدل في 2020م كمرجعية لتنظيم وإجراء انتخابات الجالية السودانية بقطر.

تمديد ورسوم بنغازي

صدر قرار بتمديد اللجنة التسييرية للجالية السودانية ببنغازي التي انتهى أجلها، حيث مَدَّد لها القرار حتى قيام الجمعية العمومية وانعقادها، والتي ربما تنعقد طبقاً لمراقبين بعد ستة أشهر أو عام أو عامين أو عقد كامل، حيث إن الطبيعي أن تتقلص فترة التسيير للإسراع بالانتخاب، أما أن يكون التمديد حتى الانعقاد فهذا في حد ذاته أكبر مشجع على «التلكؤ» والتأخر.

بدورها فإن اللجنة التسييرية قررت أن تباشر خطوات تمديدها. وفي إطار التعاطي مع الظروف الاستثنائية لعضوية الجالية بليبيا قررت أن تستخرج للسودانيين الموجودين بطاقة عضوية بقيمة 30 ديناراً ليبياً للتمتع بعضوية للجالية، ومن ثم السماح لحاملها بالمشاركة في أعمال الجمعية العمومية عند انعقادها بعد أشهر أو أعوام أو عقود.

تحركات سلطنة عمان

شهدت الأسابيع الماضية تحركت متسارعة ومتناسقة بخصوص تنظيم انتخابات الجالية السودانية في عدد من الدول على رأسها سلطنة عمان وليبيا. حيث التقى السفير السوداني التابع لسلطة قائد الجيش بسلطنة عمان السفير عصام متولي بمجموعة طرحت نفسها ضمن تفعيل مجلس الجالية السودانية بسلطنة عمان بمقر السفارة السودانية خلال الأيام الماضية.

خلال ذلك الاجتماع أعلن متولي أن تفعيل الجالية السودانية بسلطنة عمان «أصبح ضرورة مجتمعية ورسمية». ولم يقتصر دور السفير متولي على التأكيد على أهمية دور الجالية ولكنه انخرط بشكل مباشر في تحديد مواقف من قضايا تدخل ضمن صميم عمل ومهام الجالية وعضويتها، حيث قدم تحديداً لدور مجلس الجالية من جهة والنادي الاجتماعي السوداني.

في هذا السياق فإن خطورة هذا التحديد والتدخل من قبل السفير يفتح الباب واسعاً بشكل مسبق لإثارة الخلافات بين المؤسستين، وهو ما اعتبره مراقبون بمثابة «موقف استباقي غير محمود تحسباً لأي مناهضة أو اعتراضات على تكوين مجلس الجالية» مستدلين بما ذكره في ذلك اللقاء بإعلانه عن قرب وصول وفد من جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج لمسقط بغرض تنظيم انتخابات للجالية السودانية بسلطنة عمان. واستغرب أولئك المراقبون، في حديثهم لـ(ديسمبر)، من موقف السفير الذي يقوم بأداء دور عكسي، فعوضاً عن سعيه لوحدة وتماسك وإنهاء النزاعات بين منسوبي الجالية «انخرط في الصراع ومهَّد له»!!.

شدد خبراء في تعليقهم لـ(ديسمبر) على وجوب ضمان استقلالية الجاليات واستمرارها لأداء دورها مما يستوجب إلغاء القرار رقم (7) المعيب وترك الكلمة الفصل للخيار الديمقراطي لأهل المصلحة

رفض وتحذير

جاءت ردة الفعل الأولى عن ذلك الاجتماع في إصدار أعضاء منصات شباب من أجل الجالية بسلطنة عمان، المعروفة اختصاراً باسم «شال»، مناشدة مؤرخة بتاريخ 8 يوليو الجاري أعلنت من خلالها بكل وضوح رفضها لحملة التوقيعات التي يتم جمعها لتكوين لجنة تسييرية للجالية السودانية بسلطنة عمان، وهو ما اعتبرته المناشدة «خطوة لا تعبر عن توافق أبناء الجالية ولا تراعي التعقيدات الدقيقة التي يمر بها السودان». وأشارت إلى أن أي تحركات توافقية ستكون نتيجتها استنساخ الأزمات الناتجة عن الحرب داخل الجالية السودانية بسلطنة عمان.

وأشارت المناشدة لوجود تجاوزات ملاحظة في الآونة الأخيرة، على رأسها التحدث أو إصدار مواقف باسم الجالية أو تمثيلها أمام العديد من الجهات بواسطة أفراد لا يملكون أي تفويض وهو أمر مرفوض باعتباره يكرس لثقافة احتكار القرار ويضعف ثقة الناس في العمل العام.

ودعت المناشدة أبناء الجالية السودانية بسلطنة عمان لعدم الانجرار وراء أي دعوات تهدف لفرض أمر واقع والتمسك بالتوافق والحوار لحين حلول اللحظة المناسبة التي يمكن من خلالها تأسيس جسم يعبر عن الجميع بإرادة حرة بعيداً عن أي محاولات لاختطاف قرار الجالية.

تعديل لغة وثبات موقف

أصدرت منصة «شال» في 13 يوليو الجاري بياناً على خلفية اجتماع إسفيري عقدته مساء اليوم السابق لصدور البيان. حيث تلاحظ أن اللغة المستخدمة في البيان باتت أقل حدة مقارنة بـ«المناشدة» حيث رحبت المنصة بمساعي تكوين مجلس للجالية بما في ذلك المساعي المبذولة من السفير السوداني بسلطنة عمان.

إلا أن المنصة في ذلك البيان جددت التأكيد على جوهر موقفها من مسألة تكوين مجلس للجالية «شريطة أن يقوم على التوافق والشراكة والتمثيل العادل لكل مكونات وأبناء الجالية». لكنها في الفقرة (رابعاً) من ذات البيان أشارت بوضوح إلى «رفضها القاطع لخطوة تكوين مجلس الجالية الحالية بصورتها الراهنة لعدم قيامها على أساس توافق حقيقي بين مكونات وأبناء الجالية السودانية بسلطنة عمان»، مشددة على ضرورة أن يكون قيام أي جسم هو نتاج حوار شامل وتوافق واسع يضمن المشاركة العادلة للجميع».

وأكدت إدارة منصة «شال» بأنها لن تكون جزءاً من أي مسار لا يقوم على أساس التوافق الحقيقي بين أبناء الجالية السودانية بسلطنة عمان، وانحيازها لوحدة الصف والعمل المؤسسي الراشد ووضع مصلحة ووحدة الجالية فوق كل اعتبار.

التصريحات المنسوبة لسفير السودان بمسقط أثارت استغراب المراقبين لجهة قيامه بأداء دور عكسي.. فعوضاً عن سعيه لوحدة وتماسك وإنهاء النزاعات بين منسوبي الجالية انخرط في الصراع ومهد له!!

معركة الدوحة

أما في العاصمة القطرية الدوحة فإن الجالية السودانية تخوض معركة قانونية مفصلية لحماية وجودها بوصفها منظمات مجتمع مدني مستقلة في مواجهة جهاز شؤون السودانيين العاملين بالخارج وتدخلاته في عمل واختيار الجالية عبر لائحة 2022م التي رفضتها الجالية السودانية بقطر وتتمسك بخضوعها لأحكام النظام الأساسي، حيث قام جهاز شؤون السودانيين العاملين بالخارج فعلياً بإصدار لائحته تلك لقطع الطريق أمام تنظيم انتخابات الجالية السودانية بقطر بعد تكوين لجنة انتخابات من خلال تعيين لجنة تسيير قامت بوضع نظام أساسي لسنة 2026م وهو ما جوبه برفض واسع.

ويبرز التمسك بالنظام الأساسي لعام 2005، المعدل في عام 2020، بوصفه الحصن القانوني الشرعي في مواجهة نظام 2026 ولائحة 2022 المفروضين. كما يؤكد هذا الموقف وعي المكونات الحية للجالية ورفضها لهذا التغول، وأنها عصية على التدجين.

وشكّل الموقف الموحد للروابط المهنية ورابطة المرأة (سوا) حائط صد قانونيًا وأخلاقيًا متينًا، وجاء البيان الصادر عنها في 2 يوليو 2026 ليعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، واضعًا النقاط على الحروف من خلال جملة من المرتكزات والمطالب الحاسمة.

أكد ذلك البيان الرفض التام وعدم شرعية النظام الأساسي لسنة 2026م الذي أجازته لجنة التسيير، والذي هدف بشكل واضح لتشريع «الإقصاء»، مع المطالبة بالعودة للنظام الأساسي لسنة 2005م تعديل 2020م بوصفه الوثيقة القانونية المتوافق عليها، كما أنها تضمن حفظ التوزان والاستقلالية للجالية. أما النقطة الثالثة فكانت المطالبة بتمكين لجنة الانتخابات التي أدت القسم رسمياً لأداء عملها ومباشرة صلاحيتها دون وصاية أو إملاءات.

انعدام الأثر القانوني

أصدرت رابطة القانونيين السودانيين بدولة قطر رأيًا قانونيًا بشأن قرار الأمين العام المكلف لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج رقم (16) لسنة 2026، الصادر بتاريخ 8 مايو 2026، والقاضي باعتماد النظام الأساسي للجالية السودانية بدولة قطر 0020المرفوع إليه من لجنة التسيير المشكّلة بموجب القرار رقم (7) لسنة 2025م.

وخلص الرأي القانوني إلى أن القرار رقم (16) لسنة 2026، وما تأسس عليه من اعتماد للنظام الأساسي، صدر من جهة تفتقر إلى الاختصاص القانوني. كما يترتب على ذلك أن القرار رقم (7) لسنة 2025 الخاص بتشكيل لجنة التسيير صدر من غير ذي اختصاص، ومن ثم يكون باطلًا ومنعدم الأثر قانونًا، ويستتبع ذلك بطلان وانعدام قرار اعتماد النظام الأساسي، باعتباره قائمًا عليه ومتفرعًا عنه.

واستنادًا إلى المبادئ المستقرة في القانون الإداري، فإن عيب انعدام الاختصاص من العيوب الجسيمة التي تؤدي إلى انعدام القرار الإداري، بحيث لا تلحقه الإجازة اللاحقة، ولا يصححه مرور الزمن، ولا يرتب أي أثر قانوني؛ لأن ما بُني على غير اختصاص يظل معدومًا مهما تعاقبت عليه الإجراءات أو صدرت بشأنه موافقات لاحقة.

وخلصت الرابطة في بيانها إلى أن جميع الآثار القانونية المترتبة على القرار رقم (16) لسنة 2026 باعتماد النظام الأساسي، وما سبقه أو أعقبه من إجراءات لازمة لإصداره أو مترتبة عليه، تُعد معدومة الأثر قانونًا، ولا يجوز الاحتجاج بها أو الاستناد إليها في مواجهة أي شخص أو جهة.

وسبق أن أشارت لجنة قانونية سابقة إلى أن الأمين العام المكلف، وبموجب أحكام قانون جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج لسنة 1998، لا يملك أي سلطة لتشكيل لجان تسيير للجاليات، أو منحها اختصاصات، أو اعتماد أو إصدار أو تعديل الأنظمة الأساسية المنظِّمة لعملها، باعتبار أن هذه الاختصاصات معقودة للمؤتمر العام المنشأ بموجب المادة (13) من القانون، ولذلك وفقاً لنص المادة (1/16) التي تقضي بأن الكيانات الشعبية المستقلة للعاملين بالخارج تنظم وفق اللوائح التي يصدرها ذلك المؤتمر.

منصات للدبلوماسية الشعبية

يرى قانونيون وخبراء في منظمات المجتمع المدني وإعلاميون استطلعتهم (ديسمبر) أن الجاليات في بلدان المهجر، ولا سيما في دول الخليج والمنطقة العربية، تكتسب أهمية استراتيجية بوصفها ذراعًا أصيلة للدبلوماسية الشعبية، إذ تمثل واجهة حضارية واجتماعية وخدمية تعزز روابط الإخاء والتعاون المشترك مع الدول المضيفة، في إطار القوانين المحلية والدولية.

وأوضحوا أن محاولات «تسييس» هذه الكيانات تحت ذريعة ترتيبات «مرحلة ما بعد الحرب» تنطوي على مخاطر قانونية ومجتمعية جسيمة، أبرزها تسييس وتمزيق النسيج الاجتماعي للجاليات، ومخالفة قوانين الدول المضيفة، كما أن إصرار جهاز المغتربين على فرض لجان تسيير ذات طابع حزبي قد يعرض مصالح المغتربين ووجود هذه الكيانات نفسها للخطر القانوني.

وأشاروا إلى أن حماية الجاليات السودانية من التغول والتمكين ليس مجرد دفاع عن منظمات المجتمع المدني ولكنه موقف مبدئي لصون استقلالية الجاليات وضمان استمرارها في أداء رسالتها الوطنية والمجتمعية، وأردفوا أن تصحيح هذا الخلل يستوجب إلغاء القرار رقم (7) لسنة 2025 المعيب وفقاً لقولهم، وترك الكلمة الفصل لأصحاب المصلحة في تكوين جالياتهم وروابطهم المهنية، عبر الوسائل الديمقراطية التي ارتضوها لأنفسهم.

بيان منصة (شال) في 13 يوليو الجاري استخدم لغة اقل حدة ولكن تمسك بذات الموقف من تكوين مجلس الجالية بسلطنة عمان

السفير بسلطنة عمان عصام متولي - صورة ارشيفية

د.خضر الخواض:

اللاجئون السودانيون في أوغندا يواجهون أزمة معيشية وصحية متفاقمة

حياة وكرامة اللاجئ فوق كل اعتبار

كمبالا: ملاك جمال بلة

أكد الباحث ومستشار علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والناشط في العمل الإنساني والسياسي، د.خضر الخواض، أن أوضاع اللاجئين السودانيين في أوغندا تشهد تدهوراً متواصلاً مع استمرار الحرب في السودان، مشيراً إلى أن التحديات لم تعد تقتصر على توفير الغذاء، بل امتدت إلى السكن والصحة والتعليم وفرص العمل، في وقت تواجه فيه المبادرات الإنسانية والمطابخ المجتمعية أزمة تمويل تهدد استمرارها.

وفي حوار مع [ديسمبر]، قال الخواض إن الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والإمكانات المتاحة تتسع يوماً بعد يوم، داعياً المنظمات الإنسانية والجهات المانحة إلى مضاعفة جهودها، لأن «حياة وكرامة اللاجئ فوق كل اعتبار».

معسكر كرياندنقو.. سكن هش وخدمات محدودة

استهل د.خضر حديثه بوصف واقع اللاجئين السودانيين في معسكر كرياندنقو بمنطقة بيالي، موضحاً أن اللاجئين يحصلون على قطعة أرض صغيرة يقيمون عليها مساكن مشيدة من المشمعات والأخشاب، وغالباً ما تتكون من غرفة أو غرفتين مع مساحة محدودة للزراعة المنزلية.

وأضاف أن هذه البيئة السكنية تفتقر إلى مقومات الأمان، إذ تتكرر حوادث السرقات والاعتداءات، إلى جانب معاناة السكان من نقص المياه الصالحة للشرب، وتدني الخدمات الصحية، وضعف فرص التعليم، وصعوبة توفير الغذاء اليومي، خاصة للأطفال.

أما في العاصمة الأوغندية كمبالا، فأوضح أن التحديات تأخذ شكلاً مختلفاً، إذ يواجه اللاجئون ارتفاعاً كبيراً في تكاليف المعيشة، نتيجة تراجع قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية، وارتفاع إيجارات المنازل، وانتشار البطالة، إلى جانب ارتفاع تكاليف العلاج والتعليم والاحتياجات اليومية للأسر.

المطابخ الإنسانية.. شريان حياة مهدد بالتوقف

وحول أوضاع المطابخ الإنسانية، أكد الخواض أنها أصبحت المصدر الأساسي للغذاء بالنسبة لكثير من الأسر المتعففة داخل المعسكر، حيث تعتمد على تبرعات الخيرين والجهود الذاتية والمبادرات المجتمعية، إضافة إلى مساهمات بعض المنظمات، من بينها منظمة (سابا) في بعض الفترات.

وأشار إلى أن استمرار الحرب وازدياد أعداد المحتاجين، مع غياب مصادر تمويل مستقرة، جعل هذه المطابخ تواجه خطر التوقف، بعدما توقفت بالفعل في فترات سابقة.

وقال إن توقف هذه المطابخ لا يعني نقصاً في الغذاء فقط، بل سيؤدي إلى اتساع دائرة الجوع وسوء التغذية، خاصة وسط الأطفال، كما سيترك كثيراً من الأسر دون أي مصدر ثابت للوجبات اليومية.

القطاع الصحي.. مرضى بلا علاج وأدوية

ووصف الخواض الوضع الصحي وسط اللاجئين بأنه «متردٍّ بصورة كبيرة»، موضحاً أن تراجع خدمات المنظمات الصحية الدولية وتوقف دعم بعض المرافق الصحية داخل المعسكر أدى إلى تكدس المرضى ونقص الأدوية وارتفاع تكاليف العلاج.

وأضاف أن هناك أعداداً كبيرة من أصحاب الإعاقات ومصابي الحوادث وكسور العظام لم يتمكنوا من إجراء العمليات الجراحية منذ فترات طويلة، فضلاً عن معاناة مرضى الأمراض المزمنة.

أما في كمبالا، فأشار إلى أن مرضى الفشل الكلوي والسرطان وغيرهم يواجهون أعباء مالية هائلة بسبب ارتفاع تكاليف العلاج، في ظل عدم قدرة كثير من الأسر على تحمل رسوم المستشفيات الخاصة والفحوصات الطبية والأشعة ومقابلات الأطباء، إضافة إلى ضعف خدمات الرعاية الصحية الأولية للأطفال.

د.خضر الخواض

وشدد على أن المرحلة الحالية تتطلب توفير بطاقات علاج مجانية أو مدعومة للاجئين، إلى جانب إدخالهم ضمن برامج التأمين الصحي، مع إعطاء أولوية للرعاية الصحية الأولية للأطفال والنساء الحوامل.

اللجوء يضغط على الأسرة السودانية

ومن زاوية اجتماعية، يرى الخواض أن بيئة اللجوء تركت آثاراً مباشرة على تماسك الأسرة السودانية، نتيجة الضغوط الاقتصادية والنفسية والاجتماعية التي تعيشها الأسر بعد الحرب.

وأوضح أن فقدان مصادر الدخل، والابتعاد عن البيئة الاجتماعية التي كانت مستقرة قبل الحرب، وصعوبة الحياة اليومية، كلها عوامل انعكست على العلاقات الأسرية.

وأكد أن هذه الأوضاع تستدعي تدخلاً مهنياً من اختصاصيي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس، عبر برامج تستهدف علاج المشكلات النفسية والاجتماعية، وتطبيق أساليب التدخل الوقائي والعلاجي، بما يساعد الأسر على التكيف مع ظروف اللجوء.

التكافل السوداني.. إرث اجتماعي يتجاوز الأزمات

ورغم كل هذه التحديات، يرى الخواض أن روح التكافل بين السودانيين ما تزال حاضرة بقوة، موضحاً أن المجتمع السوداني بطبيعته، وباختلاف مكوناته الثقافية والاجتماعية والدينية والجهوية، اعتاد التكاتف في أوقات الأزمات.

وقال إن مبادرات «النفير» و«الفزع» تمثل جزءاً أصيلاً من الموروث الاجتماعي السوداني، وهو ما يفسر استمرار المبادرات المجتمعية في دعم اللاجئين رغم الظروف الاقتصادية الصعبة.

وأضاف أن هذه المبادرات نجحت خلال الفترة الماضية في سد جزء من الفجوة التي خلفها تراجع دعم المنظمات الإنسانية، لكنها أصبحت اليوم تواجه تحديات كبيرة بسبب اتساع حجم الاحتياجات وضعف الموارد، حتى إنها استنفدت معظم طاقتها، وأصبحت عاجزة عن مواصلة العمل بنفس الكفاءة السابقة.

احتياجات عاجلة ورسالة للمانحين

وحول الأولويات الإنسانية، حدد الخواض عدداً من الاحتياجات الأساسية التي تحتاج إلى تدخل عاجل، في مقدمتها توفير المياه الصالحة للشرب، وتحسين الخدمات الصحية، ودعم قطاع التعليم.

وأوضح أن الأطفال داخل المعسكر يواجهون إشكالات مرتبطة بتعدد المناهج الدراسية، ما بين المناهج السودانية قبل الحرب، والمنهج الأوغندي، ومنهج جنوب السودان، إضافة إلى التعليم العالمي والتعليم الذي تتبناه الحكومة السودانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وهو ما خلق حالة من الارتباك التعليمي.

كما شدد الخواض على أهمية توفير فرص عمل ومصادر دخل للاجئين، سواء عبر دعم الأنشطة الزراعية أو المشروعات التجارية الصغيرة، بما يقلل من معدلات البطالة والاعتماد الكامل على المساعدات الإنسانية.

ووجّه رسالة مباشرة إلى الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية قائلاً: «حياة وكرامة اللاجئ فوق كل اعتبار».

دعوة للإعلام والقانونيين

وفي ختام الحوار، دعا د.خضر الخواض وسائل الإعلام إلى إيلاء القضايا الإنسانية للاجئين اهتماماً أكبر، مؤكداً أن هناك قصوراً واضحاً في تسليط الضوء على الاحتياجات الأساسية التي يواجهها السودانيون في اللجوء.

كما شدد على أهمية اضطلاع القانونيين بدور أكبر في توعية اللاجئين بحقوقهم، وتعريفهم بالقوانين المنظمة للجوء، بما يمكنهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم، والوصول إلى الخدمات التي تكفلها القوانين والاتفاقيات الدولية.

حاجز اللغة يعزل آلاف اللاجئين السودانيين في أوغندا..

مبادرات تعليمية تحاول فتح أبواب العمل والاندماج

كمبالا: (ديسمبر)

محمد البدالي مؤسس المركز الاتجليزي للتدريب واللغات

لا تقف معاناة اللاجئين السودانيين في أوغندا عند حدود السكن والغذاء والرعاية الصحية، فهناك تحدٍّ آخر لا يقل قسوة يتمثل في حاجز اللغة، الذي يحرم كثيرين من فرص العمل والتعليم، ويقلل من قدرتهم على التواصل مع المؤسسات والمنظمات الإنسانية، بل ويجعل أبسط تفاصيل الحياة اليومية أكثر تعقيداً.

ومع تزايد أعداد السودانيين الذين فروا من الحرب إلى أوغندا، برزت الحاجة إلى مبادرات تساعدهم على تجاوز هذا التحدي، باعتبار أن إتقان اللغة الإنجليزية أصبح شرطاً أساسياً للحصول على وظيفة، أو الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، أو حتى إنجاز المعاملات اليومية والاندماج في المجتمع المضيف.

وفي هذا السياق، أطلق المركز الإنجليزي للتدريب واللغات (ETC) برامج متخصصة لتعليم اللغات تستهدف اللاجئين والمقيمين، مع التركيز على أفراد الجالية السودانية، في محاولة لتقليل أثر الفجوة اللغوية التي تواجه كثيراً منهم منذ وصولهم إلى أوغندا.

ولا تقتصر البرامج على تعليم اللغة الإنجليزية، بل تشمل أيضاً الفرنسية والألمانية، مع اعتماد أساليب تدريب عملية تهدف إلى تمكين الدارسين من استخدام اللغة في حياتهم اليومية وبيئات العمل المختلفة.

وتكشف تجربة المركز عن مشكلة يواجهها عدد كبير من السودانيين، إذ إن بعضهم أمضى سنوات في أوغندا، لكنه ما يزال غير قادر على إجراء محادثة باللغة الإنجليزية بطلاقة، وهو ما يقلل من فرصه في الحصول على وظيفة أو التواصل مع المؤسسات الدولية.

ولهذا السبب، تم تصميم برنامج متخصص للمحادثة يركز على تنمية مهارات التواصل الشفهي، مع تخصيص محتوى تدريبي يتناسب مع طبيعة عمل كل متدرب، سواء في القطاع الإنساني أو القانوني أو الإعلامي أو التعليمي أو غيرها من المجالات، بما يساعدهم على اكتساب لغة المهنة التي يحتاجونها في حياتهم العملية.

كما خصص المركز تخفيضات تصل إلى 35% للاجئين السودانيين، في خطوة تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية عن الأسر التي تواجه أوضاعاً اقتصادية صعبة، وإتاحة فرصة أكبر للاستفادة من برامج التدريب.

ويرى مهتمون بالشأن الإنساني أن معالجة أزمة اللغة لا تقل أهمية عن توفير الغذاء أو المأوى، لأنها تمنح اللاجئ أدوات الاعتماد على نفسه، وتفتح أمامه فرص التعليم والعمل، وتساعده على بناء حياة أكثر استقراراً بعيداً عن الاعتماد الكامل على المساعدات الإنسانية.

وفي ظل استمرار أزمة اللجوء، تبدو مثل هذه المبادرات استثماراً في الإنسان، إذ لا تكتفي بتعليم لغة جديدة، بل تمنح اللاجئين فرصة لاستعادة الثقة بأنفسهم، والتواصل مع المجتمع، وصناعة مستقبل أكثر أملاً واستقلالية.

منتدى الحوار الديمقراطي بكمبالا يناقش دور الحركات الاجتماعية في السودان

كمبالا: (ديسمبر)

شهدت العاصمة الأوغندية كمبالا ندوة فكرية بعنوان «الحركات الاجتماعية»، نظمها منتدى الحوار الديمقراطي (FRAME) التابع لمنظمة Development Hub، وقدمها المفكر والكاتب السوداني د.هشام عمر النور، بحضور عدد من الأكاديميين والباحثين وأفراد الجالية السودانية والمهتمين بالشأن العام.

وجاءت الندوة ضمن أنشطة مشروع PRAXIS Democratic Networks، الذي يهدف إلى تعزيز الحوار الفكري وإتاحة مساحات للنقاش حول قضايا الديمقراطية والتحولات الاجتماعية والسياسية في السودان.

وقدم د.هشام عمر النور، خلال الندوة، قراءة نظرية للحركات الاجتماعية في السودان، مستنداً إلى مقاربات علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية النقدية والفلسفة السياسية، مستعرضاً تطور هذه الحركات وأدوارها في التأثير على المجال العام، وعلاقتها بمسارات التغيير والتحول السياسي، في ظل الظروف التي يمر بها السودان.

وشهدت الندوة نقاشات مفتوحة بين الحضور والمحاضر، تطرقت إلى واقع الحركات الاجتماعية السودانية، والتحديات التي تواجهها في ظل الحرب، ومدى قدرتها على الإسهام في بناء مشروع وطني يعزز المشاركة المجتمعية ويعيد الثقة بين مكونات المجتمع السوداني.

وأكد المشاركون أهمية استمرار مثل هذه المنابر الفكرية، باعتبارها تتيح للسودانيين في المهجر فرصة لتبادل الرؤى والخبرات، ومناقشة القضايا الوطنية من منظور أكاديمي، بما يسهم في تعميق الوعي العام، خاصة في ظل الأوضاع السياسية والإنسانية التي يشهدها السودان.

وصاحب الندوة معرض لإصدارات د.هشام عمر النور، أتيح خلاله للحضور الاطلاع على عدد من مؤلفاته، كما شهدت الفعالية جلسة لتوقيع الكتب، في خطوة هدفت إلى تعزيز التواصل المباشر بين الكاتب والقراء والمهتمين بالفكر السوداني. وتأتي هذه الفعالية ضمن سلسلة من الأنشطة الثقافية والفكرية التي يشهدها المجتمع السوداني في أوغندا، والتي تسعى إلى الحفاظ على الحراك الثقافي بين أبناء الجالية، وخلق منصات للحوار حول قضايا الديمقراطية، وبناء الدولة، ودور الفكر في مواجهة تحديات المرحلة الراهنة.

ورأى عدد من الحضور أن استمرار تنظيم مثل هذه الندوات يمثل رافداً مهماً للحياة الثقافية في المهجر، ويعزز دور المعرفة والحوار في بناء الوعي، خاصة بين الشباب السوداني، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى نقاشات جادة حول مستقبل السودان ومسارات التغيير الاجتماعي والسياسي.

السفارة الأمريكية في مصر تدعم اللاجئين السودانيين بـ24 مليون دولار

القاهرة: (ديسمبر)

أعلن القائم بالأعمال بالسفارة الأمريكية في مصر، روبرت سيلفرمان، أن بلاده قدمت أكثر من 24 مليون دولار أمريكي لبرنامج الأغذية العالمي، لدعم اللاجئين السودانيين في مصر، وأوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تواصل دعم جهود برنامج الأغذية العالمي في السودان لتقديم المساعدات الغذائية والتغذوية المنقذة للحياة للمتضررين من النزاع، في إطار الاستجابة لأكبر أزمة إنسانية يشهدها العالم.

وبحسب بيان صادر عن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة، يأتي جانب كبير من هذا الدعم من خلال المساهمات الأمريكية في الصندوق الإنساني للسودان، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

من جانبها قالت رواد حلبي، مديرة مكتب برنامج الأغذية العالمي في مصر، «إن الضغوط الاقتصادية التي يواجهها اللاجئون اليوم تجعل هذا الدعم أكثر أهمية من أي وقت مضى؛ فبالنسبة للعديد من الأسر، لا تمثل مساعدات برنامج الأغذية العالمي مجرد دعم إضافي، بل هي شريان الحياة الوحيد لها». وأشارت مفوضية اللاجئين إلى أن المساعدات النقدية المقدّمة من المفوضية تعتبر خط الدفاع الأخير ضد وقوع اللاجئين في هاوية العوز الشديد. ومع ذلك، فإن هذا الدعم المحدود لا يجنّبهم من اتخاذ قرارات قاسية يومياً.

فوز الطفلة السودانية «منن» في مهرجان القاهرة للمونودراما

القاهرة: (ديسمبر)

فازت الطفلة السودانية «منن محمد» بالجائزة التشجيعية عن عرض المونودراما «أنا الضحية»، وذلك خلال مشاركتها في فعاليات الدورة التاسعة من مهرجان أيام القاهرة الدولي للمونودراما الذي اختتم فعالياته يوم الجمعة 17 يوليو الجاري.

وأقيمت فعاليات المهرجان بمسرح دار الأوبرا المصرية بمشاركة واسعة لفنانين من عدد من الدول العربية وبحضور نخبة من نجوم الفن والإعلام المصري. فيما شهد المهرجان حضوراً لافتاً من الإعلاميين والمثقفين السودانيين الذين تابعوا فعاليات المهرجان.

وقدّمت الطفلة «منن» عرضها المسرحي بإشراف المخرج محمد حسن طيارة وبدعم من مدارس وادي النيل التعليمية.

واختتمت فعاليات الدورة التاسعة من مهرجان أيام القاهرة الدولي للمونودراما، الذي انطلق في الثالث عشر من يوليو الجاري أعماله وسط حضور فني وثقافي مميز، ومشاركة واسعة من المسرحيين والفنانين والنقاد من مصر وعدد من الدول العربية والأجنبية.

وشهد حفل الختام حضور عدد من الشخصيات الفنية والثقافية البارزة، من بينهم الفنان القدير سامي مغاوري، والفنان عمرو عبد العزيز. وعلى مدار فعالياته، قدم المهرجان برنامجاً متنوعاً ضم عروضًا مسرحية في فن المونودراما، إلى جانب ندوات فكرية وورش عمل وجلسات نقاشية، أسهمت في تبادل الخبرات بين الفنانين والمبدعين على مستوى الوطن العربي، وتعزيز الحوار الثقافي، ودعم التجارب المسرحية الجديدة.

تزايد أعداد الطلاب الجامعيين العائدين إلى السودان وتفويج ألف أستاذ جامعي من مصر

القاهرة: (ديسمبر)

كشفت تقارير لجان العودة الطوعية للسودانيين من مصر، عن تزايد أعداد الطلاب والطالبات الجامعيين إلى السودان، وذلك بعد قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإلزامية عودة المراكز الخارجية لمزاولة نشاطها التعليمي من داخل السودان.

وخلال هذا الأسبوع شددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على أن قرار عودة جميع مؤسسات التعليم العالي إلى مقارها الأصلية قرار نهائي ولا استثناء فيه.

وبالمقابل انطلق يوم الاثنين الماضي 20 يوليو الفوج الأول من أساتذة الجامعات والمعاهد العليا وأسرهم والذي استهدف (1000) عائد إلى البلاد، برعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بإشراف ومتابعة الاتحاد المهني لأساتذة الجامعات والمعاهد العليا السودانية، بالتعاون مع المستشارية الثقافية بسفارة السودان بالقاهرة.

مفوضية اللاجئين بمصر تُرشح 2,390 لاجئاً لإعادة التوطين غالبيتهم سودانيون

القاهرة: (ديسمبر)

كشف تقرير حديث صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمصر عن ترشيح 2,390 لاجئاً للنظر في إعادة توطينهم في 14 دولة، غالبيتهم سودانيون. وأكدت المفوضية في تقريرها السنوي أن تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية أدى إلى نقص التمويل العالمي وخفض الميزانية بمقدار 14 مليون دولار أمريكي للفترة من أواخر 2024 إلى 2025، وتقليص عدد موظفي المفوضية في مصر بنسبة 30%.

وقالت المفوضية إن 1,932 لاجئاً غادروا عبر برامج إعادة التوطين التقليدية، بينما غادر 2,305 آخرون عبر مسارات تكميلية تشمل الدراسة والعمل ولمّ الشمل.

وأكدت المفوضية أن أوضاع اللاجئين ازدادت هشاشة بسبب محدودية فرص العمل والقيود المفروضة على الخدمات العامة بموجب تعليمات الإقامة الصادرة في يونيو 2024، حيث وصلت مدة معالجة طلبات الإقامة إلى 19 شهرًا بنهاية 2025.

وتشير تقارير الحكومة المصرية، إلى وصول نحو 1.5 مليون شخص منذ اندلاع الصراع في السودان، وسجلت المفوضية أكثر من 1 مليون لاجئ بحلول منتصف 2025، شكّل السودانيون 74% منهم.

وقالت المفوضية إنها تلقت في مصر 155،000 طلب لجوء جديد، تمثل 347،800 فرد يسعون للحصول على الحماية الدولية، وقد نجح 299،527 منهم في إتمام إجراءات التسجيل. وبحلول ديسمبر 2025 ظلت هناك مجموعة متراكمة قوامها 37،200 طلب لجوء، تخص 74،300 فرد يسعون للحماية الدولية بانتظار التسجيل والمعالجة في عام 2026.

ونوهت إلى أنه في ظل الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، ومحدودية قدرة الدولة على استيعاب الأعداد المتزايدة من اللاجئين لا سيما القادمين من السودان، ومحاولات الدولة تنظيم سبل الحصول على الخدمات العامة، واجه هؤلاء الأفراد تحديات جسيمة تتعلق بالحماية، بما في ذلك مخاطر قانونية وجسدية.

معهد جوته يواصل سلسلة مشروع «ما تبقّى من الوطن»

القاهرة: (ديسمبر)

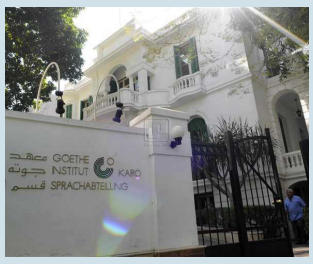

ضمن مشروع «ما تبقّى من الوطن» الذي ينفذه معهد جوته بالقاهرة، يقود الخبير المهتم بالفلكلور والتراث عبدالقادر فضل الله ورشة الجِدَل والحُلي التقليدية السودانية، التي تستكشف تاريخ هذه الحرفة ودلالاتها الثقافية والاجتماعية، ودورها في طقوس الزواج، والجرتق، والاحتفالات، والهوية السودانية. كما تمنح الورشة المشاركات فرصة للتعرّف على تقنيات صناعة الجِدَل والحُلي التقليدية، والتدرب عمليًا على بعض أساليب تنفيذها، بوصفها ممارسة تجمع بين الحرفة، والذاكرة، والإبداع.

وانطلاقًا من إيمانه بأهمية نقل المعرفة واستدامة الحرف التقليدية، يقدم مصنع «قرمصيص» برامج تدريبية متخصصة في صناعة الجدل والإكسسوارات، وقد ساهم في تخريج أكثر من 13 دفعة من المتدربين، الذين واصل العديد منهم العمل في هذا المجال وأطلقوا مشاريعهم الخاصة. ويُعد المصنع أحد المبادرات السودانية المتخصصة في تصميم وتصنيع الجدل، وإكسسوارات الجرتق، والحُلي التراثية، ليجمع بين الحرفة التقليدية وجودة التصنيع المعاصر. وعلى مدار سنوات، عمل المصنع على الحفاظ على هذا الإرث الثقافي من خلال إنتاج قطع مستوحاة من التراث السوداني، وتنفيذ تصميمات خاصة تلبي احتياجات المجتمع السوداني داخل السودان وخارجه.

باحث مصري ينال درجة الماجستير عن دور المرأة السودانية في العملية السياسية

القاهرة: (ديسمبر)

نال الباحث المصري خالد محمود حسن حماد درجة الماجستير بتقدير امتياز من قسم الأنثروبولوجيا بكلية الدراسات الأفريقية العليا بجامعة القاهرة.

وناقش الباحث رسالته بعنوان: «دور المرأة السودانية في العملية السياسية السودانية: انتفاضة ديسمبر 2018 نموذجًا»، وذلك بحضور وكيل كلية الآداب الدكتور شريف محمد عوض محمد.

وضمت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة كلًا من الدكتورة سحر محمد إبراهيم، والدكتورة إيمان يوسف البسطويسي، والدكتورة علياء الحسين محمد، فيما أشرف على الرسالة الدكتور محمد جلال حسين.

ونقلت صحيفة «صوت الأمة» أن المناقشة شهدت حضوراً سودانياً لافتاً، وسط إشادة بالدور البارز الذي اضطلعت به المرأة السودانية خلال انتفاضة ديسمبر 2018.

حفل جماهيري يجمع الفنان حسين الصادق بجمهوره بالقاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

أحيا الفنان حسين الصادق حفلاً جماهيرياً يوم الأربعاء الموافق 22 يوليو 2026، بمنتجع الحياة في العاصمة المصرية القاهرة، وسط اهتمام واسع من جمهوره، خاصة من أبناء الجالية السودانية في مصر.

ويُعد حسين الصادق من أبرز نجوم الأغنية السودانية الحاليين، حيث نجح على مدار سنوات في بناء قاعدة جماهيرية واسعة بفضل أعماله الغنائية وحضوره على الساحة الفنية، قبل أن يعزز حضوره مؤخراً من خلال سلسلة حفلات أقامها داخل مصر وخارجها، لاقت تفاعلاً وإقبالاً من الجمهور.

وأجرى الفنان حسين الصادق خلال الأيام السابقة للحفل بروفات مكثفة برفقة فرقته الموسيقية، لوضع اللمسات الأخيرة على برنامج الحفل، الذي تضمن مجموعة من أشهر أغنياته إلى جانب أعمال فنية أخرى، في أمسية جمعت بين الطرب السوداني الأصيل والأداء الجماهيري المميز.

مشروع «مكانك» يستضيف الفنان ود أبوه والفرقة الكينية

القاهرة: (ديسمبر)

ينظم مشروع «مكانك» بمعهد جوته بالدقي أمسية موسيقية مع الفنان ود أبوه والفرقة الكينية، وذلك مساء اليوم الخميس الثالث والعشرين من يوليو الجاري.

ورحب مشروع «مكانك» الذي كان جزءاً من «مشروع ذاكرة متناثرة»، بعودة ود أبوه إلى معهد جوته، ودعا جمهوره إلى حضور العرض الموسيقي الجديد برفقة الفرقة الكينية، احتفاء بالموسيقى كمساحة للقاء والتبادل والتواصل.

ديسمبر
الخميس 23 يوليو 2026م
https://decembernews.com

ارتفاع الأسعار وانعدام مياه الشرب في الأبيض

ولايات كردفان: (ديسمبر)

تشهد ولايات كردفان تدهوراً حاداً في الأوضاع المعيشية والخدمية، تزامناً مع استمرار الحرب وتدفق النازحين، ما فاقم أزمات المياه والغذاء والأسعار، في الوقت الذي تعاني فيه مدينة الأبيض من اوضاع متفاقمة جراء الحصار المستمر والمضروب عليها من قبل قوات الدعم السريع من ثلاثة اتجاهات، وأزمة حادة في المياه الصالحة للشرب بعد توقف المحطات العاملة فيها جراء تعرضها لقصف المسيرات. وقال مواطنون من مدينة الأبيض لـ(ديسمبر) إن الحصول على الماء أصبح من أولويات اليوم، في وقت تعاني فيه المدينة أصلاً من نقص مزمن في الإمداد المائي. وبالإضافة إلى أزمة المياه، ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بشكل غير مسبوق، وتوقفت الإمدادات القادمة من غرب كردفان ودارفور الواقعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع ومنعها دخول البضائع. من جهته قال وزير الاستثمار السابق بكري البر لـ(ديسمبر) إن خروج غرب كردفان من إمداد أسواق الأبيض أحدث أثراً سلبياً كبيراً، حيث كانت تغطي أكثر من 65% من واردات الفول السوداني والصمغ العربي والكركدي، مبيناً أن ذلك الأثر امتد حتى للأسواق العالمية، طبقاً لقوله، مشيراً إلى أن الأبيض تشهد في الوقت الحالي تضخم وغلاءً يفوق الخرطوم بسبب الضغط على الخدمات الشحيحة من النازحين والنقص الحاد في المياه والكهرباء. وسجّل الجهاز المركزي للإحصاء أعلى ارتفاع لمعدلات التضخم بولاية شمال كردفان بنسبة 29.09%، فيما بلغ أدنى ارتفاع في ولاية غرب كردفان بنسبة 1.07%، بينما سجلت بقية الولايات زيادات بنسب متفاوتة.

ويشكو السودانيون، الذين فقد معظمهم سبل العيش ومصادر الدخل بسبب الحرب منذ 15 أبريل 2023م، من ارتفاع أسعار السلع بمعدلات يصعب الحصول عليها خاصة في ظل انعدام فرص العمل نتيجة الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية والأنشطة التجارية والزراعية.

من جهتها، أعربت منظمة «أطباء بلا حدود» عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في مدينة الأبيض، مؤكدة أن تصاعد أعمال العنف أدى لنزوح المزيد من الأسر، ودعت طرفي الصراع لحماية المدنيين والالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وأكدت جاهزيتها لتوسيع استجابتها حال سمحت الظروف بالوصول.

تصاعد الخلافات بغرب كردفان بين المحليات الشمالية والجنوبية

الفولة: (ديسمبر)

المهندس يوسف عليان رئيس الادارة المدنية لسلطة تاسيس بغرب كردفان

تصاعدت حدة الخلافات بين المكونات الأهلية بولاية غرب كردفان ما بين المحليات الواقعة شمال الولاية مع نظيرتها بجنوب الولاية على خلفية زيارة (45) من القيادات الأهلية لحاضرة جنوب دارفور حيث مقر السلطة التي يترأسها قائد قوات الدعم السريع وتقديم الوفد لشكوى من الانتهاكات الأمنية التي يمارسها منسوبو قوات الدعم السريع في المنطقة.

واستقبل الوفد بنيالا وزير داخلية سلطة تأسيس سليمان صندل حقار والذي وعدهم خلال اللقاء بالتوسع في عمليات حفظ الأمن واستعادة بعض العربات التي تم نهبها من المواطنين إبان سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة النهود.

وأبلغت مصادر مطلعة (ديسمبر) بوجود خلافات حادة بين محليات شمال الولاية مع نظيراتها بجنوب الولاية على خلفية رفض محليات شمال الولاية العمل تحت الإدارة المدنية التي عينتها سلطة تأسيس المدنية بالولاية برئاسة المهندس يوسف عليان. وطبقاً لتلك المصادر فإن قيادات بالمحليات الشمالية ألمحت لإمكانية تقديمها طلباً للانضمام لولاية شمال كردفان اعتراضاً على هذا التعيين الذي تتحفظ عليه.

الجدير بالذكر بأن المحليات بالشمالية بولاية غرب كردفان تتضم (6) محليات وهي (النهود، الخوي، أبوزبد، ود بنده، الإضية وغبيش)، أما المحليات الجنوبية بولاية غرب كردفان فتضم (7) محليات وهي (السلام، بابنوسة، المجلد، كيلك، كدام، السنوط ولقاوة).

وكان عدد من مناطق ومدن الولاية أصبح مسرحاً للأعمال العسكرية والمواجهات بين الجيش والدعم السريع عقب اندلاع الحرب، وسيطرت قوات الدعم السريع على حاضرة الولاية الفولة في يونيو 2024م والنهود في مايو 2025م، أما أشرس المعارك التي شهدتها الولاية فكانت في مدينة بابنوسة والتي استولي عليها الدعم السريع بعد حصار مطول ومعارك شرسة في ديسمبر 2025م وهو الأمر الذي تم بمقتضاه إعلان سيطرة الدعم السريع على كامل ولاية غرب كردفان.

يذكر أن ولاية غرب كردفان أنشئت لأول مرة في العام 1994م بعد قرار سلطة النظام البائد تقسيم البلاد إلى ولايات ثم صدر قرار بإعادة توزيعها بين ولايتي شمال وجنوب كردفان بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل في 2005م قبل أن تعود ولاية قائمة بذاتها مجدداً في أبريل 2013م. وتتكون الولاية من المحليات الشمالية والجنوبية بالإضافة لمحلية أبيي.

«شبكة درافور 24» تتهم وحركة «عبدالواحد» تنفي الاتهامات

عواصم: (ديسمبر)

أعلنت نقابة الصحفيين السودانيين تضامنها المطلق مع شبكة «دارفور 24» ومراسليها، الذين تلقوا تهديدات بالقتل من فصائل مسلحة تم تحديدها بأنها حركة وجيش تحرير السودان التي يقودها عبدالواحد محمد نور، إلا أن الحركة نفت الاتهام بالتهديد بالقتل ولكنها أقرت بسحب ترخيص عمل مراسل الشبكة في مناطق سيطرتها.

وكانت «شبكة دارفور 24» الإعلامية قد ذكرت أن أحد مراسليها تعرض للتهديد بالقتل من قبل منسوبين وأعضاء بحركة وجيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد نور، معتبرة تلك التهديدات تشكل جريمة مكتملة الأركان بحق الصحفيين والصحفيات، وتأتي في سياق تصعيد خطير يستهدف الإعلاميين في السودان، مشيرة إلى أن ما تتعرض له يعد حملة استهداف منظمة جراء تغطيتها الصحفية، نسقتها وشنّتها منصات إعلامية تابعة لقوات الدعم السريع وحركة/ جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد محمد نور.

من جهتها، قالت نقابة الصحفيين إنها تُحمّل قوات الدعم السريع وحركة/جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد محمد نور المسؤولية الكاملة عن سلامة الصحفيين، وحذرت من أن التهديد بالقتل في بيئة تتناحر فيها الفصائل المسلحة وتنتشر فيها الأسلحة بغزارة، إلى جانب انتشار خطاب الكراهية، يشكل أرضاً خصبة لارتكاب الجرائم دون رادع. وأكدت أنها «لن تقبل أن تكون مهنة الصحافة رهينة لهذه الفوضى».

إلا أن الناطق الرسمي باسم حركة عبدالواحد محمد نور، محمد النابر، اعتبر في بيان صدر الأحد الماضي ما ذكرته «شبكة دارفور 24» يهدف لما أسماه «التغطية على تجاوزاتها وخروجها عن مبادئ الإعلام والمهنية، كما ورد في البيان السابق الذي أصدرته السلطة المدنية بالأراضي المحررة – دائرة الإعلام». ونفت الحركة نفياً قاطعاً قيام أي من عضويتها بتهديد أي صحفي أو مراسل يتبع لشبكة «دارفور 24» أو غيرها من الجهات الإعلامية. وأوضح النابر أن السلطة المدنية بالأراضي الواقعة تحت سيطرة الحركة خلصت إلى أن «التجاوزات المتكررة للأسس والمبادئ الصحفية التي ارتكبتها شبكة دارفور 24 رغم تنبيهنا لهم، هو ما قاد إلى إلغاء تصريح عملها بالأراضي المحررة؛ وفق قانون تنظيم وممارسة العمل الإعلامي في الأراضي المحررة لسنة 2025م».

هيئة محامي كردفان تدين الهجوم على أم قرفة

عواصم: (ديسمبر)

أدانت هيئة محامي كردفان بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف منطقة أم قرفة بولاية شمال كردفان، والذي سقط على إثره ضحايا مدنيون وأحدث أضراراً جسيمة بالممتلكات المدنية.

وقالت الهيئة في بيان أصدرته يوم الأحد 19 يوليو 2026 واطلعت (ديسمبر) على نسخة منه، إن الهجوم استهدف المدنيين بمنطقة أم قرفة بولاية شمال كردفان، مطالباً بإجراء تحقيق دولي مستقل ومحايد وشفاف لكشف ملابسات الهجوم، بما في ذلك التحقق من التقارير المتعلقة باحتمال استخدام مواد أو أسلحة كيميائية، ومحاسبة كل من يثبت تورطه في هذا الهجوم وفقاً للقانون.

وناشدت هيئة محامي كردفان الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية والإنسانية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين وكشف الحقيقة.

وأكدت أن احترام القانون الدولي الإنساني، وصون حياة المدنيين، وضمان العدالة والمساءلة، تمثل أسساً لا غنى عنها لتحقيق السلام وسيادة القانون. وجددت هيئة محامي كردفان التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والوقوف إلى جانب الضحايا، والعمل من أجل ترسيخ مبادئ العدالة والمساءلة.

مرتبات منقوصة وجامعات نازحة وطلاب بلا امتحانات

الحرب تعصف بالتعليم بكردفان ودارفور والأطفال يدفعون الثمن

عواصم: (ديسمبر)

اشتكى عدد من المعلمين بولايات كردفان الكبرى من عدم انتظام صرف المرتبات، التي باتت لا تكفي لسد الرمق. وقال معلم، فضّل حجب اسمه لـ(ديسمبر) إنهم يعيشون في ظروف قاسية جداً منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، بسبب توقف صرف الأجور لمدة ستة أشهر، قبل أن تعود المرتبات للصرف بنسب مئوية، مبيناً أن التدهور الحاد في قيمة العملة المحلية ضاعف من معاناة العاملين في القطاعين العام والخاص.

من جانبه، قال مدير إدارة التعليم لـ(ديسمبر) إن ولايات كردفان الثلاث لكل منها أولويات وآليات مختلفة لمعالجة مسألة التعليم، ولكل ولاية قضاياها ومشاكلها الخاصة، وأضاف أن الأجور توقفت في معظم هذه الولايات منذ الشهر الخامس من الحرب، باتت بعدها المرتبات غير مستقرة، ويصرف بعض العاملين والمعلمين 60% فقط من مرتباتهم غير المعدلة.

وأوضح أن المدارس الخاصة واصلت عملها ولم تتوقف، بيد أنها لم تستطع توفير بيئة آمنة لإجراء الامتحانات الصفية للتلاميذ، أما المدارس الحكومية فقد أُعلن عن بداية الدراسة فيها في 12 يوليو الجاري بجميع الولايات بكردفان ودارفور.

وعلى صعيد متصل قال مواطنون من المحليات الشمالية لولاية غرب كردفان استطلعتهم (ديسمبر) إن معظم معلمي المرحلتين الابتدائية والمتوسطة تركوا مهنة التدريس، وبعضهم هاجر إلى خارج السودان. وأكدوا أن الأطفال ما زالوا خارج التعليم للعام الثالث على التوالي، وأن نسبة الفاقد التربوي في تزايد مستمر بسبب تعذر جلوس الطلاب لامتحانات الشهادة السودانية، وأشاروا إلى أن الأوضاع الأمنية قيدت حركة المواطنين بين الولايات، وأن الوصول إلى الولايات الآمنة لأداء الامتحانات يتطلب وقتاً طويلاً وأموالاً لا يقدر عليها أغلب المواطنين، بجانب القيود الأمنية المفروضة على الداخلين والخارجين.

وكانت لجنة المعلمين السودانيين قد أعربت عن قلقها العميق إزاء إعلان سلطة تأسيس عن تشكيل لجنة للإشراف على امتحانات الشهادة السودانية في مناطق سيطرتها، معتبرة الخطوة مؤشراً على احتمال تقسيم السودان أكاديمياً وسياسياً، ودعت إلى ضرورة التوافق الوطني على تشكيل «لجنة قومية مستقلة ومحايدة» تضم خبراء تربويين مشهوداً لهم بالكفاءة لتنسيق إجراء الامتحانات على مستوى البلاد.

وأشارت تقارير ومعلومات وفقاً لـ(يونسيف) لتوقف التعليم في أجزاء واسعة من دارفور منذ اندلاع الحرب، حيث أصبح نحو 3.3 مليون طفل من أصل 3.9 مليون في سن الدراسة خارج النظام التعليمي، كما أشارت معلومات أخرى لتأثيرات إضافية جراء تدهور الأوضاع الأمنية في بعض الولايات، وانتشار ظاهرة النهب وقطاع الطرق، فضلاً عن فرض جبايات ورسوم غير قانونية من قبل بعض القيادات الميدانية، مما شكّل عبئاً إضافياً على المواطنين.

جانب من الدمار الذي لحق بمدرسة محمود عبدالله الثانوية بنات بالنهود

في سياق آخر فإن التعليم العالي لم يكن حاله بأحسن حالاً من التعليم المدرسي جراء التقسيم الإداري والسياسي بالبلاد حيث انتقلت الدراسة الجامعية من غرب كردفان لمدن الأبيض والخرطوم، كما تعرضت المباني التابعة للجامعات في دارفور للخراب والهدم والنهب، كما انتقلت إدارات وبعض الأساتذة لمدن أخرى، بينما اختار آخرون الاستمرار والبقاء في ولاياتهم.

وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي لسلطة قائد الجيش خلال زيارته للمقر المؤقت لجامعة الجنينة بمقر كلية الإنتاج الحيواني بجامعة الخرطوم بشمبات، أن قرار عودة جميع مؤسسات التعليم العالي إلى مقارها الأصلية قرار نهائي لا استثناء فيه، مشيراً لزيادة مرتبات العاملين بنسبة 100% والقيام بعدد من المشاريع من بينها مشروع الطاقة الشمسية بمؤسسات التعليم العالي ومشروع المنصة الرقمية الموحدة لربط مؤسسات التعليم العالي إلكترونياً.

من جانبه، أكد مدير جامعة الجنينة البروفيسور الطيب علي أحمد أن الجامعة واصلت نشاطها الأكاديمي من مقرها المؤقت بفضل دعم الوزارة والتعاون مع جامعة الخرطوم، حيث يواصل ما بين 350 و400 طالب من كليات الطب والعلوم الصحية والتمريض دراستهم حضورياً.

بالتوازي مع ذلك عقدت الإدارة المدنية بولاية جنوب دارفور، التابعة لسلطة تأسيس بنيالا، يوم الأحد الماضي الاجتماع الأول للجنة العليا لإعادة إعمار وتأهيل جامعة نيالا برئاسة المهندس النور علي أحمد، وترأس الاجتماع الأول رئيس الإدارة المدنية بالولاية يوسف إدريس، حيث بحثت اللجنة خطط صيانة المنشآت المتضررة من الحرب وتجهيز الصرح العلمي لاستقبال الطلاب بعد توقف دام نحو ثلاث سنوات.

ودعا رئيس النفرة الشعبية لإعمار وتأهيل جامعة نيالا، المهندس النور علي أحمد، إلى توحيد الجهود ورفع روح المبادرة، مؤكدًا أهمية مساهمة المجتمع والمحليات وتوزيع الأدوار بصورة فعالة، مع استنفار طاقات المجتمع حتى تعود جامعة نيالا أفضل مما كانت عليه.

من جانبه أشاد ممثل أساتذة الجامعات دكتور آدم كبس، بقرار إعادة إعمار وتأهيل جامعة نيالا، واصفًا إياه بالقرار الشجاع، مؤكدًا أن مشاركة جميع قطاعات المجتمع تمثل الركيزة الأساسية لإنجاح المبادرة، لأن الأوطان تُبنى بسواعد أبنائها.

وأوضح أن جامعة نيالا صرح علمي عظيم ومرتكز أساسي للتعليم في إقليم دارفور والسودان عامة، مشيراً إلى حجم الأضرار الكبيرة التي لحقت بها جراء العمليات العسكرية. ودعا كبس مجتمع دارفور والسودانيين كافة وخريجي الجامعة إلى التنافس في تقديم الدعم لإعادة إعمار هذا الصرح، معرباً عن تفاؤله بأن تشهد الأيام القليلة القادمة عودة الجامعة بحلة جديدة تليق بتاريخها ومستقبل طلابها.

وخلص الاجتماع إلى تكوين (7) لجان متخصصة وتحديد مهامها للإشراف على تنفيذ أعمال إعادة الإعمار والتأهيل، وصولًا إلى استكمال المشروع وإعادة الجامعة لممارسة دورها الأكاديمي.

ديسمبر
حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

الخميـــس
23 يوليو 2026م

https://decembernews.com

الأخيرة

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

يشغل السيد عبد الله محمد درف منصب وزير العدل في حكومة السيد كامل إدريس، ويطلق من خلال موقعه هذا كثيرًا من التصريحات عن جهد حكومته في توثيق الجرائم التي ارتكبها الدعم السريع في مناطق كثيرة من السودان. وكان آخر هذه التصريحات ما تحدث فيه عن أن لديهم ملفات كاملة أُعدت بصورة قانونية بشأن هذه الجرائم. وأنقل من الخبر المرفق:

«أعلن وزير العدل السوداني، د.عبد الله درف، أن اللجنة العليا للدعاوى الدولية تعمل على مسارات قانونية جديدة لمقاضاة حكومة الإمارات أمام المحاكم الدولية، بما فيها محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحاكم أمريكية، بتهمة التورط في دعم المليشيا المتمردة لارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في الفاشر والجنينة والجزيرة. وكشف وزير العدل عن مذكرة تفاهم مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن الانتهاكات في إقليم دارفور، مطالبًا المحكمة بالإسراع في إصدار أوامر قبض بحق قادة المليشيا، موضحًا أن هذا التعاون يأتي في إطار المذكرة الخاصة بجرائم دارفور، كون السودان ليس عضوًا في نظام روما الأساسي.»

حسنًا، يتوافق وزير العدل في حكومة إدريس صراحة مع الرأي القائل إن الآليات الوطنية غير قادرة، في مثل هذه الظروف، على محاكمة مرتكبي الانتهاكات التي تتراوح بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية؛ ولذلك يتم اللجوء إلى الآليات الدولية، ومنها المحكمة الجنائية الدولية، علمًا بأن للحكومة تجربة سابقة في اللجوء إلى محكمة العدل الدولية انتهت بالفشل.

طيب.. وماذا عن الاتهامات الموجهة إلى الطرف الحكومي بأنه ارتكب انتهاكات وجرائم تدخل تحت هذا التوصيف؟ الرد الحكومي هو النفي: «نحن لم نرتكب مثل هذه الجرائم، وهذه إشاعات مغرضة». لكن، هل سيتاح للآليات الدولية، التي اشتكيتم إليها بشأن جرائم الدعم السريع، أن تحقق أيضًا فيما يُتهم به الطرف الحكومي من جرائم؟ الإجابة: لا. ويصاحب ذلك أحاديث متكررة في مواقع ومناسبات مختلفة بأن على المتضرر أن يلجأ إلى القضاء السوداني «العادل».

إذن يا سيدي، إما أنك قادر على التحقيق، وتحديد المسؤولين، ومحاكمة كل من ارتكب جرائم وانتهاكات خلال الحرب، أيًا كان، وإما أنك غير قادر، وعندها تلجأ إلى الآليات الدولية، وتقبل بإجراءاتها التي لن تكتفي بملفاتك وتصريحاتك، وإنما ستجري تحقيقات ميدانية، وتطلب منك ومن الدعم السريع تسليم المتهمين.

والمضحك هو جواب السيد وزير العدل عندما قيل له إن المحكمة سبق أن أجرت تحقيقات في جرائم الحرب في دارفور، ووجهت الاتهام إلى ثلاث شخصيات يُفترض أنها تحت حماية حكومة كامل إدريس، فهل ستقومون بتسليمهم؟ أجاب بالنفي، لأن الحكومة ليست عضوًا في المحكمة، ولن توقع على نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة.

هذه مسرحية كوميدية سخيفة، من نوع المضحك المبكي، لن تعجب أحدًا، ولن تجذب جمهورًا، ولا تكشف إلا عن جهل مريع وتناقض فادح. فآليات العدالة الدولية ليست إدارة تتبع لوزارتك، ولا تأتمر بأوامرك. إما أن تقبل بها قبولًا كاملًا، أو ترفضها وترفض التعامل معها بالكامل، وتتحمل مسؤولياتك بعد ذلك.

تنـــاقضـــات درف

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

دولة البرهان: حظائر المليشيات السفاري..!

الشعب الذي فجّر ثورة ديسمبر على رؤوس الطغيان لن يقبل بمنطق الجهالة الذي يسير عليه البرهان...! وعلى هذا الرجل أن يعلم بأنه لا يستطيع الركوب على رؤوس الشعب بحجته التي تقول: الجيش هو الدولة.. وأنا قائد الجيش.. إذاً (أنا الدولة)..!

هذه (صورة مسخوتة) من عبارة رددها قبله طغاة وسفّاحون مثل «لويس السادس عشر» الذي انتهى أمره وهو يحاول الهروب عبر الحدود للنجاة بجلده..!

هذه المقولة لا تزيد عن الأمثولة الشعبية عن أحلام ديك الحي المنبوذ (زلوط).. وخيالاته وأوهامه وهو يقف برجليه على حافة (حبل الغسيل)..!

يا رجل، الجيش ليس هو الوطن.. فلا تسمع لمن حولك من كراكيب ومستشارين وإعلامجية.. الجيش ليس هو الوطن..(الوطن أكبر من ذلك بكثير)..!

ولكن هل يقرأ البرهان التاريخ..؟! وهل يعرف معنى الاعتبار.. وأمام عينيه ما حدث (لمثله الأعلى) المخلوع عمر البشير.. عندما استهان هو وزمرته بالشعب وحاولوا وضع أحذيتهم القذرة على أعناق السودانيين ملوّحين ببقاء سلطانهم إلى (قيامة المسيح)..! وما أن قرعت طبول الثورة حتى (حلقوا لِحاهم) وهرعوا مذعورين إلى معابر (قسطل وأرقين)..!!

يريد البرهان أن يرهن مصير الوطن بشخصه.. وهو يظن أنه ماهر (في الحفر بالإبرة) كما يقول.. ولا يدري أنه أصبح (طريدة) تتناوشه العفاريت التي صنعها بيديه..!

لقد أضاع البرهان الجيش وجعل من السودان (حظيرة للمليشيات) من كل حدب وصوب.. حتى تلك التي ترعاها إريتريا..!

هو لا يستطيع أن يوقف الحرب، لأنه هو نفسه رهينة..! لذلك فهو يعمل على إطلاق عنان الفوضى لأنه (شخص غير مسؤول) بكل ما في هذه العبارة من معنى..! والمؤسف أن هذه الفوضى المصنوعة تتم على حساب أرواح الناس ودماء الأبرياء.. دعك من حسابات المستقبل..!

يريد أن يجعل من انقلابه سلطة شرعية.. ويريد أن يهرب من جرائمه السابقة واللاحقة.. ويريد أن يمسك بزمام الأمور ولا يستطيع..! فهو يحسب أن المسألة شراب عرديب وافتتاح مطاعم و(وضّايات)..! وكأنه يعيش في قرية معزولة عن الإقليم وعن العالم والوجود..!

نقلت أخبار الأمس أن شخصاً معتوهاً لا يدري أحد من أين أتى اسمه (أبو رهف) قام بتفقّد بعض الوحدات العسكرية..!! وفي ذات التوقيت اجتمع رئيس وزراء البرهان «كامل إدريس» جهاراً نهاراً بمجموعة من مليشيا تُسمى درع السودان (جماعة كيكل سفّاح الجزيرة)..!

ولم يكن غريباً أن «الفريق ياسر العطا» رئيس هيئة الأركان أعلن صراحة قبل مدة أنه سيقوم بانقلاب عسكري ضد أي حكم مدني قادم.. حتى ولو كان سيادته في المعاش..!!

هذه هي دولة البرهان والكيزان..!!

الله لا كسّبكم...!

لحظات الصمت

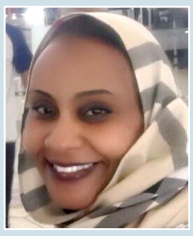

بروفيسور/
نعمـــات الزبيـــر

سوف نتحدث في هذا المقال عن كيفية التعامل مع إدمان العلاقات من غير أن نرجع لمختص نفسي.

من أصعب الأشياء على أي إنسان «مدمن للعلاقات» هي لحظة السكوت، عندما لا يرن موبايله، وعندما ما لا يجد أحداً يحكي له تفاصيل يومه. أسوأ شيء يمكن أن يمر على أي شخص متعلق أو مدمن هي لحظة انعدام الحاجة، وفي العلاقات لحظة الصمت!.

أول خطوة لنا في التعافي هي أننا نتصالح مع حالة الصمت. أريد منك أن تجرب الجلوس مع نفسك 30 دقيقة فقط يومياً من غير موبايل، من غير تليفزيون، ومن غير أن تهرب لأي شات. في الأول ستحس بتوتر وقلق رهيب، وهذا طبيعي، لكن مع الوقت يتبدأ الاستماع لنفسك أكثر، وستتعرف على الشخصية التي كانت مدفونة بسبب العلاقات.

الخطوة الثانية، ابدأ بتمرين الخطوات الصغيرة. بمعنى لو أنك متعود أنك لا تستطيع الذهاب إلى أي مكان إلا ومعك مرافق، جرب وانزل واشترِ أغراضك لوحدك، أو اجلس في مقهى واشرب قهوتك وأنت تراقب الناس فقط.. من غير أن تنتظر رسالة من شخص آخر.

الفكرة هنا أنك تعلم مخك أن «الوحدة ليست خطراً»، وأنك تستطيع أن تستمتع بوقتك حتى لو لم يكن في جوارك أحد يثبت لك أنك موجود.

ومهم جداً أننا نبدأ بتغيير مصدر قيمتنا. لأن مدمن العلاقات يستمد قيمته من «نظرة التقدير» التي في عين الطرف الآخر.. لو أن الطرف الثاني تركه، سينتابه شعور وإحساس أنه صار كال«صفر على الشمال».. لذلك حاول أن تبدأ بالبحث عن أمور أخرى تعطيك قيمة.. شغل، هواية قديمة كنت نسيتها، رياضة، أو حتى أنك تكون إنساناً أحسن في تعاملك مع أهلك وأصحابك الحقيقيين. حين تثق أن قيمتك نابعة من داخلك، حاول أن لا ترتعب من فكرة أن هناك شخصاً سيسحبها منك ويذهب في طريقه.

أعلم أن الكلام سهل والفعل صعب، وأنك من الممكن أن تقع مرة واثنتين وترجع للبحث عن «مُسكِّن» في علاقة جديدة.. المهم أن تقوم وتكمل مسارك وتعرف أن طريق الشفاء ليس خطاً مستقيماً.. بل «طالع ونازل».. ما يهمني أنك في النهاية ستتحرك وتمضي إلى الأمام.

ويا رب دايماً قلوبكم هادية ومطمئنة.

بعد خروج فريقه... لا يبقى المشجع محايداً

أماني أبو سليم

لطالما أثارت فضولي تلك اللحظة التي يتوقف فيها شخص أمام مباراة لم يكن ينوي مشاهدتها، ثم لا يلبث أن يصبح مشجعاً لفريق لم يكن يعنيه قبل ساعة.

في البداية يكتفي بالمشاهدة. وبعد دقائق يبدأ في تفضيل أحد الفريقين، ثم يفاجأ بنفسه يصفق لهدف، أو يتحسر على فرصة ضائعة، أو يغادر سعيداً أو منكسراً، وكأن نتيجة المباراة تمس شيئاً في حياته.

يبدو الأمر منطقياً عندما يتعلق الأمر بمنتخب يمثل الوطن، أو نادٍ نشأ الإنسان على تشجيعه. فالانتماء هنا امتداد للمكان والذكريات والهوية. لكن المفارقة تبدأ حين يغيب ذلك الفريق، أو يودع البطولة مبكراً. فبدلاً من أن يعود كثير من المشجعين إلى الحياد، يبحثون سريعاً عن انتماء جديد يكملون به الرحلة. فكأن المباراة لا تكتمل إلا عندما يجد القلب طرفاً يقف إلى جانبه.

واللافت أن هذا الانحياز لا يحتاج إلى سبب كبير. فقد يبدأ من لون قميص، أو من إعجاب بطريقة اللعب، أو من مهارة لاعب يخطف الأنظار بلمسة لا تتكرر كثيراً.

وما أن يختار المشجع طرفاً، حتى يبدأ في النظر إلى المباراة بعين مختلفة. تصبح أخطاء لاعبيه أقل فداحة، بينما تبدو أخطاء المنافس أكبر مما هي عليه. يحتج على قرار الحكم إذا جاء ضد فريقه، ويصفق له إذا أنصفه. كأن الانتماء، مهما كان وليد اللحظة، يعيد ترتيب المشهد كله، فلا يعود يرى المباراة كما هي، بل كما يتمنى أن تكون.

وأحياناً لا يكون الانحياز للفريق نفسه، بل للحكاية التي يحملها، مثلاً، فريق صغير يقف أمام منافس اعتاد البطولات، وشبان يقاتلون ببسالة أسماء صنعت تاريخها منذ سنوات. هنا تميل القلوب تلقائياً إلى الطرف الأضعف، ليس لأن أحداً يعرف تاريخه، بل لأن المحاولة نفسها تستحق التشجيع. يبدو أن الناس يحملون تعاطفاً قديماً مع كل من يقرر مواجهة المستحيل، حتى لو انتهت المحاولة بالخسارة.

ولعل أكثر ما يثير الدهشة أن هذا الانحياز يمكن أن ينشأ في دقائق معدودة. فلا يحتاج إلى تاريخ طويل، ولا إلى رابطة سابقة، بل إلى شرارة صغيرة تكفي ليصبح الفوز أمنية، والخسارة خيبة.

وعلى الجانب الآخر، يولد الانحياز أحياناً من الضد. فهناك من لا يشجع فريقاً حباً فيه، بل رغبة في رؤية خصمه يخسر. وكلما طال احتكار فريق للألقاب، أو أحاطت به هالة من التفوق، ازداد عدد الذين ينتظرون لحظة سقوطه، حتى لو جاء ذلك على يد فريق مغمور. وكأن النفس تميل دائماً إلى إعادة التوازن كلما شعرت أن الكفة مالت كثيراً.

ولعل المباراة تكشف عن الإنسان أكثر مما تكشف عن كرة القدم.

ففي الحياة اليومية، يتحرك الناس وسط مسؤوليات لا تنتهي، وأسئلة تبقى معلقة، وقرارات لا يعرفون إن كانت صائبة أم لا. أما في الملعب، فكل شيء يبدو أكثر بساطة. هناك بداية واضحة، وقواعد ثابتة، وصافرة نهاية تحسم الجدل. ينتصر فريق ويخسر آخر، وتنتهي الحكاية في تسعين دقيقة.

وربما لهذا تبدو المباراة أكثر من مجرد منافسة رياضية. إنها تمنح الناس فرصة نادرة للانخراط الكامل في قصة يعرفون أنها لن تترك وراءها خسائر حقيقية. يعيشون التوتر بكل تفاصيله، ويفرحون بالفوز كأنه إنجاز شخصي، ويحزنون للهزيمة كأنها تخصهم، ثم يطوون كل ذلك مع صافرة النهاية ويعودون إلى حياتهم.

ربما لهذا لا يبقى المشجع محايداً. فالمباراة ليست مجرد منافسة على كرة، بل حكاية قصيرة يعيشها بكل ما فيها من أمل وخيبة وفرح وقلق. يدخل إليها مثقلاً بأيامه، ويخرج منها كما دخل... إلا أن القلب يكون قد تنفس قليلاً.